مواقف عز النور

وقائع وكواليس

بقلم
د. محمد بن إبراهيم منصور

دار الخلفاء الراشدين
للنشر والتوزيع

مواقف حزب النور

وَقَائِعُ وَكَوَالِيسُ

اسم الكتاب: مواقف حزب النور وقائع وكواليس

اسم المؤلف: الدكتور/ محمد إبراهيم منصور

القطع: ١٧×٢٤ سم

عدد الصفحات: ١٣٦ صفحة

عدد المجلدات: مجلد واحد

سنة الطبع: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٤م

الطبعة: الأولى

رقم الإيداع: ٢٦١٢٠ / ٢٠١٤

دار الخلفاء الراشدين
طبع • نشر • توزيع

الإسكندرية أبو سليمان ش عمر أمام مسجد الخلفاء الراشدين

الإدارة: ٠١٠٠٦٧١٤٧٦٨ - المبيعات: ٠١١٢٠٠٠٤٦٤٦

مواقف حزب النور

وقائع وكواليس

الدكتور
محمد بن إبراهيم منصور

توزيع

دار الخلفاء الراشدين
الإسكندرية أبو سليمان ش عمر
أمام مسجد الخلفاء الراشدين
٠١٠٠٦٧١٤٧٦٨ - ٠١١٢٠٠٠٤٦٤٦

دار الفتح الإسلامي
الإسكندرية مصطفى كامل
بجوار مسجد الفتح الإسلامي
٠١٠٠٥٠١٣١٥١ - ٠١٠٩٤٥٥٥١٥٧

مقدمات لا بد منها للتفريق بين الأحكام العاطفية والتي تبنى على القواعد الشرعية

* خيار «الحشد مقابل الحشد» سيئول أمره إلى مفاسد هائلة.. بل ويقسم الشعب إلى معسكرين «إسلامي وغير إسلامي».

* الأحكام العاطفية كثيرًا ما يندم عليها أصحابها حين يصطدمون بنتائجها.

* القنوات المحترفة صورت بعض المشاهد وسلطت عليها الأضواء.. وأكثرت من المحللين والمعلقين عليها لتطغى العاطفة على العقل والفكر.. فلا يستطيع أن يرى أو يسمع أو يفكر في سوابق تلك المشاهد أو لواحقها أو مآلاتها.

❑ ❑ ❑

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإن هناك فارقًا كبيرًا، وبونًا شاسعًا، وتباعدًا واضحًا بين تلك الأحكام والتصرفات التي تبنى على العاطفة، وبين التي تبنى على القواعد الشرعية.

من هذه الفوارق:

- أن الأحكام العاطفية متسرعة، والأخرى تكون بعد التأني وإعمال الفكر.

- ومنها أن الأحكام العاطفية تقتطع جزءًا من المشهد وتركز عليه، بل قد لا ترى غيره لمدة طويلة خاصة إذا قامت بعض القنوات الإعلامية المحترفة في مجال اللعب على العواطف بالتركيز على موقف عاطفي مجتزأ، وسلطت عليه الأضواء، وأكثرت حوله من المحللين حتى تعمى الأبصار والبصائر أن ترى غيره؛ فلا ترى السوابق أو اللواحق أو المآلات المتعلقة بهذا المشهد، والتي يمكن أن تغير الحكم عليه أو على الأقل التصرف الواجب تجاهه. أما الأحكام المبنية على القواعد الشرعية فتنظر إلى المشهد كله بسوابقه ولواحقه، بل ومآلاته ويكون الحكم أو التصرف منسجمًا مع مجموع ذلك كله.

- ومنها أن الأحكام العاطفية تكثر عند الجهلاء وقليلي العلم والخبرة، والأخرى فأربابها هم أهل العلم بالشرع وقواعده وبالواقع ومآلاته.

- ومنها أن الأحكام العاطفية كثيرًا ما يندم عليها أصحابها حين يصطدمون بنتائجها وآثارها، أما الأخرى فأصحابها مطمئنون لأنهم بذلوا وسعهم واجتهدوا في تطبيق القواعد الشرعية؛ فإن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر.

وهذه بعض الأمثلة التي من خلالها يتضح المقصود:

فمن ذلك أن النبي ﷺ رأى وهو بمكة سمية رضي الله عنها وهي مصلوبة وزوجها

ياسر يعذب في شعاب مكة، فماذا فعل ﷺ؟!

لو أعملنا حكم العاطفة لكان التصرف هو التهور والاندفاع؛ لأنه يركز على جزء واحد من المشهد وهو مشهد الأذى الذي تتعرض له المرأة وزوجها، وكيف يتركها؟! لا بد أن يدافع عنها دون النظر إلى بقية المشهد، ومن ذلك المآلات وأن هذا قد يؤدي إلى زيادة المظالم لا رفعها.

فماذا فعل النبي ﷺ؟! لقد أعمل القواعد الشرعية التي منها قاعدة «اعتبار القدرة والعجز»، وأنه لا يستطيع هو ومن معه من المسلمين رفع الظلم عنها؛ فلم يستطع إلا أن يقول: «**صبرًا آل ياسر فإن موعدكم الجنة**».

القاعدة الأولى: اعتبار القدرة والعجز:

خلاصة القاعدة أن المطالبة بالتكاليف الشرعية منوطة بالقدرة على أدائها، وأن العاجز عنها غير مطالب بها.

قال ﷻ: ﴿**فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ**﴾، وقال ﷻ: ﴿**لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا**﴾، وقال النبي ﷺ: «**إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم**»، وقال تعالى: ﴿**لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا**﴾، وقوله ﷺ: «**صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب**».

يقول شيخ الإسلام: وَمِنْ الْأُصُولِ الْكُلِّيَّةِ أَنَّ الْمَعْجُوزَ عَنْهُ فِي الشَّرْعِ سَاقِطُ الْوُجُوبِ، وَأَنَّ الْمُضْطَرَّ إلَيْهِ بِلَا مَعْصِيَةٍ غَيْرُ مَحْظُورٍ؛ فَلَمْ يُوجِبْ اللهُ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ. [«مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٥٥٩)].

مثال آخر:

لو أن جماعة يجلسون في المسجد وأرض المسجد رملية وجاء رجل وأخذ ناحية من المسجد وجلس يبول، فأراد الناس أن ينهوه عن هذا المنكر الشديد ويمنعوا هذا الإضرار بالمسجد، فنهاهم شيخ المسجد عن هذا وقال لهم:

«لا تقطعوا عليه بوله»، وجاءت «الجزيرة والقنوات الربعاوية» وصورت هذا المشهد فقط دون سوابق أو لواحق أو مآلات.. ماذا سيكون التصرف حينذاك؟!

مشهد يبول فيه إنسان في المسجد والناس لا يحرك أحد منهم ساكنًا، وأتت القناة بالمحللين السياسيين بل والنفسيين وكررت المشهد مرات ومرات؛ حتى تستثير العواطف فتطغى على الأبصار والعقول والبصائر فلا ترى شيئًا غير هذا المقطع؛ فتعلن التفسيق والتبدع والتخوين، بل والتكفير لهؤلاء الذين تدنس المقدسات على مرأى ومسمع منهم ولا يحركون ساكنًا، فإذا أردت أن تبين لهم ما غاب عنهم من المشهد حتى يتصوروه بسوابقه ولواحقه ومآلاته لعل حكمهم عليه يختلف عن هذا الحكم الذي ذهبوا إليه؛ لم يعطوك فرصة لبيان شيء من هذا لأن العاطفة غلبت على سمعهم وأبصارهم وعقولهم! فماذا سيقولون إذا علموا أن مثل هذا المشهد حدث مع النبي ﷺ؟!

فقد روى البخاري في «صحيحه» أن أعرابيًا جاء وبال في طائفة المسجد فنهره الناس، فنهاهم النبي ﷺ، فلما قضى بوله أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه، وترك النبي ﷺ الأعرابي يكمل بوله. ضرر بلا شك، لكنه أخف من قطع بوله عليه؛ فإن قطع البول يتضمن أضرارًا كثيرة أشد من البول في المسجد، ومن هذه الأضرار احتباس البول في بدنه بما يؤذيه، وتقاطر البول في أماكن أخرى من المسجد وعلى ثيابه وبدنه بما يوسع دائرة النجاسة؛ فالنبي ﷺ دفع هذه الأضرار بالضرر الأخف «وهو تركه يكمل بوله في موضع معين من المسجد».

القاعدة الثانية: الضرر الأشد يدفع بالضرر الأخف :

والمعنى: أنه إذا كان أحد الضررين أعظم وأشد من الضرر الآخر في نفسه؛

فإن الضرر الأشد يزال أو يدفع بارتكاب الضرر الأخف.

مثال آخر:

لو أن جيشًا بأكمله من المسلمين جاءهم مسلم يستنجد بهم وقد جاءهم هربًا من الكفار الذين يريدون فتنته عن دينه، فألقى بنفسه بين المسلمين وتظهر عليه علامات التعذيب؛ فيرسل الكفار في طلبه فلا ينصره جيش المسلمين وهو يستنصر بهم ويقول: أنقذوني من هؤلاء الكفار، ألا ترون ما صنعوا بي؟! ألا تعلمون ما يريدون مني؟! فلا يجد منهم الحماية والمنعة فيأخذه الكفار إلى ديارهم مرة أخرى!

لو أن «القنوات الربعاوية» صورت هذا المقطع من المشهد وسلطت عليه الأضواء التحليلية وكررت عرضه ونوعت المعلقين والمحللين لتطغى العاطفة على العقل والفكر؛ فلا يستطيع أن يرى أو يسمع أو يفكر في سوابق ذلك المشهد أو لواحقه أو مآلاته، وحينئذ تنطلق الصيحات مدوية وتخرج الفتاوى المعلبة الجاهزة بالتكفير لهذا الجيش بكل من فيه وبأهل البلاد ممن يواليه، بل ومن يسكت عنه ولا يخرج في المظاهرات للإنكار عليه، بل ومن لا يكفره أيضًا. فإذا أردت أن تبين لهم ما خفي عليهم من الأمور المتعلقة بالمشهد من سوابق ولواحق ومآلات حتى تكتمل الصورة أمامهم فيحكموا عليها في سياقها؛ لم تجد من يسمع لأن العاطفة أعمت وأصمت فلم تترك للفكر والعقل مجالًا، بل تتعالى الأصوات بالنكير عليك على أنك تدافع عن الظالمين، وهذا ركون إليهم وموالاة لهم، وهذا كفر ونفاق و ... إلى غير ذلك من التهم! لكن ماذا لو كان هذا المشهد قد حدث في سيرة النبي ﷺ؟!

ففي صلح الحديبية جاء أبو جندل وألقى بنفسه بين جيش المسلمين وهو يقول: أنقذوني من الكفار إنهم يريدون أن يردوني عن ديني، فقال النبي لسهيل

ابن عمرو (وكان مشركًا آنذاك): دعه لي! فقال سهيل: إذًا لا عقد بيننا؛ فأصبح النبي ﷺ بين أمرين «إما عقد الصلح، وإما أبو جندل»! فاختار النبي ﷺ عقد الصلح؛ «فدفع المفسدة الأعظم باحتمال المفسدة الأقل، وحصول المصلحة الأعظم بتفويت المصلحة الأقل».

وهذه عدة قواعد لا تستطيع العاطفة التعامل معها ولا الرضا بنتائجها إذا طبقت على الواقع مع ذكر أدلتها وأقوال أهل العلم في شأنها.

القاعدة الثالثة: تفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما:

أي إذا دارَ الأمر بينَ فعلِ إحدى المصلحتيْنِ وتفويتِ الأخرى، بحيثُ لا يمكنُ الجمعُ بينهُمَا، رُوعِيَ أكبر المصلحتين وأَعلاهُمَا فَفُعِلَتْ. فهنا توجد القدرة لكن أمامه مصلحتان ولا يقدر إلا على تحصيل واحدة منهما، ولا يستطيع الجمع بينهما؛ فمع أن الأصل تحصيل جميع المصالح وتكميلها، إلا أنه عند التعارض فإنه يفوت أدنى المصلحتين ليتمكن من تحصيل أعلاهما.

قال شيخ الإسلام: «فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما؛ فقدم أوكدهما لم يكن الآخر في هذه الحالة واجبًا، ولم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تاركَ واجب في الحقيقة». «وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما؛ لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرمًا في الحقيقة...» [«مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٥٧)].

وهذا باب التعارض، وهو باب واسع جدًا.

فلو أن قومًا كان أمامهم طريقان أو خياران أحدهما فيه عشر مصالح أو واجبات والآخر فيه خمس مصالح أو واجبات، ولم يمكن الجمع بينهما؛ وجب اختيار الطريق الذي تحصل فيه العشر واجبات، ولا تكون الخمس الأخرى حينئذ واجبة عليهم، وليس لأحد أن يطالبهم بها أو أن يلومهم على تركها.

فهـذا هـو التصرف الذي يبنى على القواعد الشـرعية لكـن العاطفي يقول لائمًـا: كيـف تضيعـون مصالح كذا وكـذا؟! ويعـدد الخمس التي تـم تفويتها لتحصيل العشـر، فإن سـألته: وهل عندك سـبيل لتحصيل الجميع؟! فلن تجد عنـده جوابًـا إلا تكرار اللوم على المصالح التي فاتـت لأنه ركز عليها فقط من المشهد كله.

القاعدة الرابعة: ارتكاب أخف المفسدتين لتفويت أشدهما:

يعني: أن المفاسدَ إذا تعارَضَت بحيث لا بدَّ من وقوعِ المكلَّف في بعضها، فيرتكبُ المكلَّفُ أدنى المفاسـدِ وأقلَّها، ويدفعُ أعلاها وأقْواها، فإذا تزاحمت المفاسد بحيث لا يتمكن المرء من ترك المفسدتين معًا، وإنما يتمكن من ترك إحداهما بشرط ارتكاب الأخرى، فحينئذٍ يرتكب المفسدة الأقل من أجل درء المفسدة الأعلى.

والدليل علـى ذلك قوله تعالـى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [النحل: ١٠٦]، فـإن الله أبـاح للمؤمـن التفـوُّه بكلمة الكفر إذا هُدد بالقتل أو بغيره من الأمور التي يصعب عليه تحملها؛ فهو هنا يكون قد اختار أهون الشرين.

قال شيخ الإسلام: «وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما، لم يكن فعل الأدنى في هذا الحال محرمًا في الحقيقة، وإن سمي ذلك ترك واجب وسمي هذا فعل حرام باعتبار الإطلاق لم يضر، ويقال في مثل هذا ترك الواجب لعذر وفعل المحرم للمصلحة الراجحة أو للضرورة أو لدفع ما هو أحرم». [«مجموع الفتاوي» (٢٠/ ٥٧)].

وقال أيضًا: «وقد يتعذر أو يتعسـر على السـالك سلوك الطريق المشروعة

المحضـة إلا بنوع من المحدث لعدم القائم بالطريق المشـروعة علمًا وعملًا، فـإذا لم يحصل النور الصافي بأن لم يوجد إلا النور الذي ليس بصافٍ وإلا بقي الإنسـان في الظلمة فلا ينبغي أن يعيب الرجـل وينهى عن نورٍ فيه ظلمةٌ، إلا إذا حصـل نورٌ لا ظلمة فيه، وإلا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية إذا خـرج غيره عن ذلك؛ لمـا رآه في طرق الناس من الظلمـة». [«مجموع الفتاوي» (١٠/ ٣٦٤)].

فلو أن قومًا أمامهم طريقان أحدهما فيه مفاسـد عظيمة والآخر فيه مفاسد أعظم، ولا يمكنهم تجنب الجميع وإن سكتوا فرض عليهم الأعظم؛ فإنه يشرع لهم بل قد يجب أن يختاروا طريق المفاسد العظيمة تجنبا للوقوع في الأعظم.

فهـذا ما تقتضيـه القواعد الشـرعية.أما العاطفـي فإنه يتوجه إليهـم باللوم الشـديد والاتهامات؛ فيقول: فعلتم كذا أو فعل كذا في وجودكم ولم تمنعوه؟! ويحملهم تبعات ذلك لأنه لا يرى ما تم تجنبه من المفاسـد الأعظم؛ لأنه كما ذكرنا لا يعمل فكره ولا يركز إلا على جزء واحد من المشهد.

القاعدة الخامسة: اعتبار المآلات:

مـآلات الأفعـال معناها أن يأخذ الفعل حكمًا يتفق مع ما يئول إليه، سـواء أكان الفاعل يقصد ذلك الذي آل إليه الفعل أم لا يقصده.

يقول الإمام الشـاطبي: «النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا سواء أكانـت الأفعـال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهـد لا يحكم على فعل من الأفعـال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يئول إليه ذلك الفعل؛ فقد يكون مشـروعا لمصلحة فيه تسـتجلب أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك؛ فإذا أطلق القول في الأول

بالمشروعية فربما أدّى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها؛ فيكون هذا مانعًا من إطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعة ربما أدّى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوى أو تزيد؛ فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية وهو مجال للمجتهد صعب المورد إلا أنه عذب المذاق، محمود الغبّ، جار على مقاصد الشريعة» [«الموافقات» (٥/ ١٧٧، ١٧٨)].

أي أنَّ المجتهد لا يقوم بالحكم على التصرف قولًا كان ذلك التصرف أو فعلًا إلا بعد أن ينظر في مآله ونتائجه، ويقدر ما سيتمخض عنه تطبيق ذلك التصرف من المصالح والمفاسد والخير والشر، وبعد ذلك يصدر الحكم على التصرف بالمشروعية أو عدم المشروعية.

وبهذا تعلم أن من تبنى خيار منع الحشود مقابل الحشود كان ينطلق من قواعد منضبطة حين قال: «إن خيار الحشود مقابل الحشود سيؤول أمره إلى مفاسد هائلة، بل من بدايته ستقسمون الشعب باختياركم إلى معسكرين (إسلامي وغير إسلامي) حتى تجمعوا الناس حولكم باسم الإسلام؛ مما سيؤدي إلى إراقة الدماء بين الطرفين، وسيتحمل هذا الإسلاميون شاءوا أم أبوا، وسيدخلون في صراع مهلك مدمر للبلاد والعباد يحمل شباب التيار الإسلامي تبعات خطيرة قد تؤدي إلى تهور البعض حين يشعر بالإحباط واليأس مما يدخل البلاد في حالة من الصراع الداخلي باسم الإسلام؛ حتى يؤول الأمر إلى جزائر جديدة أو سوريا جديدة، وتعود الخسارة على البلاد والعباد وسيتضرر التيار الإسلامي تضررًا بالغًا يظل يعاني منه عشرات السنين بل سيصبح شبابنا معاول هدم لبلادة بدلًا من أن يكون لبنات بناء».

القاعدة السادسة: الضرر يدفع بقدر الإمكان:

هذه القاعده تتضمن دفع الضرر قبل وقوعه وعند وقوعه وبعد وقوعه؛ فإن أمكن إزالة الضرر بالكلية فبها ونعمت، وإن لم يمكن إزالة الضرر بالكلية فإنه يزال الضرر بالقدر المستطاع.

أما صاحب العاطفة فإنه إما أن يزيل الضرر بالكلية، وإما أن ييأس ويجلس أو يتهور فيفسد.

القاعدة السابعة: الضرر لا يزال بمثله ولا بما هو أشد منه:

والمعنى أن الضرر تجب إزالته ولكنه لا يزال بمثله، ومن باب أولى لا يزال بما هو أشد منه بل يجب أن يزال الضرر بلا أضرار إن أمكن ذلك، وإن لم يمكن ذلك فإنه يزال بضرر أقل منه.

وهذه القاعدة لها علاقة بقاعدة (الضرر يزال)، وهي أن الضرر إن كان يزال فإنه لا يزال بضرر مثله أو أكبر، فهذه القاعدة قيد للقاعدة التي قبلها .

وعلى هذا يكون لإزالة الضرر ثلاثة أحوال:

١ - أن يزال بلا ضرر فيجب إزالته.

٢ - أن يزال بضرر أقل منه فيجب أن يزال.

٣ - أن يزال بضرر أشد منه فإنه لا يزال الضرر حيئذ.

وبهذا يتبين لك الخطأ الفادح الذي يقع فيه بعض الشباب بسبب تقديم العاطفة على القواعد الشرعية، فيحاولون دفع ما يرونه مفسدة بارتكاب أمور تجلب عليهم مفاسد أعظم.

❑ ❑ ❑

وصف المشهد السياسي بعد (٢٥) يناير

بعد نجاح الثورة كان في المشهد السياسي مكونات خمسة:

١- معارضون للمشروع الإسلامي بكل صورة، وهم مدعومون من القوى الخارجية، وهم قلة قليلة.

٢- أعداء لأي نظام جديد من أصحاب المصالح الذين لهم علاقة بالنظام السابق.

٣- خصوم سياسيون للإخوان كإخوان؛ على خلفية التاريخ السياسى السابق للإخوان.

٤- قوى سياسية وطنية.

كل هذه المكونات لم يكن لها حضور في الشارع بعد الثورة، إنما كان الحضور القوى للمكون الخامس وهو:

٥- المنتمون للتيار الإسلامى: الذين كان لهم تواصل قوي مع الشعب من خلال الدعوة للتواصل الاجتماعي القوى بينهم وبين أطياف المجتمع، وزاد من تعاطف الشعب معهم قبل ذلك تعرضهم لأنواع من الظلم والتهميش من النظام السابق، وبعد الثورة تحمس الشعب لهم لشعوره أنهم سيخلصونه من الظلم والنهب والسرقة والغش والرشوة، وكذلك لأنهم يعبرون عن قضية غليها إجماع شعبي وهي الحفاظ على الهوية ومرجعية الشريعة الإسلامية لأن الشعب المصرى شعب متدين بطبعه؛ فكان الإسلاميون الذين يستطيعون تحريك الشارع؛ ولذلك حينما تم عمل استفتاء علي التعديلات الدستورية في ١٩ مارس ٢٠١١ قال ٧٧٪ من الشعب: «نعم للتعديلات» استجابة لهم، وحين تمت انتخابات برلمانية حاز

الإسلاميون ما يفوق ٧٠٪ من مجلسي الشعب والشوري.

لكن كانت هناك معوقات كان ينبغي اعتبارها:

١- عدم كفاية الكفاءات داخل التيار الإسلامي بمجموعه التي يمكنها تحمل إدارة دولة ضخمة بحجم مصر، خاصة وهي تركة ثقيلة بعد خروجها من تحت وطأة نظام باطش ظالم مستبد نهب ثرواتها وجرف مواردها وأفسد مكوناتها.

٢- الحالة الثورية العامة والتى ظهر أثرها في كل شيء، ومن ذلك المطالب الشعبية والفئوية والشخصية؛ فأصبحت ذات سقف عال وزاد ارتفاع هذا السقف والاستعجال في حين رأي الشعب وصول الإسلاميين الذين كان يظن أنهم سيصنعون المعجزات.

٣- عدم كفاية موارد الدولة التي تلبي هذه المطالب الشعبية.

٤- وجود الدولة العميقة والمتربصين في الداخل والخارج .

٥- الإعلام الموجه الذي أزعجه هذا الحضور القوي للإسلاميين في المشهد السياسي والشعبي.

استغلت المعارضة هذه العوامل طيلة العام الأول بعد الثورة لخلخلة الثقة الشعبية في الإسلامين، وتحقق لهم قدر كبير مما أرادوا؛ ويدل على هذا أن نتيجة الانتخابات الرئاسية التي نجح فيها د. مرسي كانت بأغلبية غير مريحة.

فكان هذا المشهد الذي قل فيه الظهير الشعبي للإسلاميين وزادت العقبات وقوى المعارضين يستلزم رؤية خاصة لإدارة الدولة، وإدارة الأزمات حتى تصل الدولة إلى مرحلة الاستقرار.

❑ ❑ ❑

أولًا: إدارة الدولة

كانت رؤية حزب النور أن الواجب على الإسلاميين توسيع دائرة تحمل المسئولية بحيث تشارك فيها القوى السياسية الوطنية والكفاءات من كل الاتجاهات؛ وذلك لتحقيق الأمور الآتية:

١- الاستفادة من الكفاءات الوطنية وإشراكها في بناء الدولة يعطي رسالة واضحة أن الإسلاميين ليسوا إقصائيين، وأنهم جاذبون للكفاءات لا طاردون لها، خاصة أن التركة ثقيلة لا يستطيع الإسلاميون تحملها وحدهم ولو مجتمعين، فكيف إذا انفرد فصيل منهم بذلك؟!

٢- كما أن احتواء هذه الكفاءات الوطنية يشعرهم بدورهم في بناء دولتهم؛ مما يسهم في الإسراع بتحريك عجلة الإنتاج والتقدم بالبلاد.

٣-احتواء القوى السياسية الوطنية في ائتلاف يضيق المساحة السياسية التي يمكن أن تتحرك عليها المعارضة الهدامة؛ لأنه ما من نظام إلا وله ثلاثة أنواع من المعارضة:

أ- معارضة بناءة: وهي التي تدعمه في المواقف التي تراها صائبة وتناصح عند طلب النصيحة، وفى المواقف التي تراها محتملة، وتعارضه بأساليب المعارضة المشروعة في المواقف التي تراها تضر بالصالح العام للبلاد.

ب- معارضة هدامة: وهى التي تعمل على تشويه المواقف الجيدة للمنافس، وتحاول توريطه فيما يضره ولو على مصلحة البلاد، والتشنيع عليه في المواقف المحتملة للخطأ والصواب، واستخدام كل سبل المعارضة المشروعة وغير المشروعة لتعطيل مسيرته حتى لو كان ذلك على حساب

مصلحة الدولة كلها،أو كان يصب في مصلحة أعدائها.

ج- معارضة مترقبة: فلا هي بناءة تدعم المواقف الجيدة وتحاول تقديم النصيحة من أجل الصالح العام، ولا هي هدامة تحاول نصب الفخاخ والشراك.

ومن المحددات المهمة لنسب وجود الأنواع الثلاثة من المعارضة، هو أداء النظام وقدرته على إشراك أكبر قدر من الكفاءات والقوى السياسية وإدارة حوار وتفاعل مستمر مع الجميع.

ومن فوائد توسيع دائرة تحمل المسئولية أيضًا:

٤- توسيع القاعدة الشعبية المقتنعة بالأداء الواثقة في إدارة الدولة، وإنقاذ هذه القواعد من تلاعب المعارضة الهدامة بها.

كل ما سبق يؤدي لرفع الغطاء الشعبي عن المعارضة الهدامة؛ مما يحرجها ويسهل تطبيق القانون عليها إذا خرجت عليه.

٥- تمكين الرئاسة والحكومة من مصارحة المجتمع بحقيقة الحالة الاقتصادية للبلاد؛ مما يجعل الشعب يصبر ويتعاون مع الدولة وتقل الاضطرابات والاعتصامات، ويسود الأمن وتتحرك عجلة الإنتاج.

٦- إذا حدث نجاح كان هذا محفزًا للجميع للعمل والمضي قدمًا مع التعاون والتكاتف بين القوي الوطنية، وفي الوقت نفسه ينسب النجاح أول ما ينسب للإسلاميين.

٧- إذا حدث إخفاق فإنه حينئذ لن ينسب للإسلاميين وحدهم لأنهم لم ينفردوا بالأمر، وإنما كانت المسئولية مشتركة فلا يتضرر مستقبل المشروع الإسلامي بنسبة الفشل إليه.

من أجل هذا كان الموقف المشهور لحزب النور في أول يوم في مجلس

الشعب ٢٠١٢ حين سحب أعضاءه من انتخابات اللجان حتى يتم الجلوس مع كل القوى السياسية المشاركة في المجلس؛ لتشارك في مكاتب اللجان لتتم الاستفادة من جميع كفاءات المجلس، وهذا الموقف يشهد الجميع به لحزب النور (من أول يوم سياسة كما يحلو للبعض أن يقول).

ومن أجل هذا أيضًا اعترض حزب النور على سحب الثقة من حكومة الدكتور الجنزوري، وعرض مبادرة بتعديلات عليها لمنع الصراع مع مؤسسات الدولة في هذا الوقت الحرج، ولأن الانتخابات الرئاسية كانت على الأبواب والدخول في صراع كهذا كان سيعرقل المسيرة، خاصة أنه في حال سحب الثقة من الحكومة كان الإخوان سيصممون على تشكيل حكومة على طريقتهم التي لا تراعي توسيع دائرة تحمل المسئولية؛ مما يجعل الحكومة تنسب إلى التيار الإسلامي؛ مما يعطي انطباعا للكافة عن التيار الإسلامي أن قضيته الأولى والأخيرة هي الاستحواذ على كل شيء (البرلمان، ثم الحكومة، ثم هو يستعد للرئاسة أيضًا).

ومن أجل هذا أيضًا كانت رؤية حزب النور في اختيار المرشح للرئاسة أن يكون أقرب إلى التوافقية منه إلى الانتماء التنظيمي للإخوان أو لغيرهم؛ ولذلك وقع الاختيار على الدكتور أبو الفتوح لأننا وجدنا أنه يجمع أطيافًا من القوى الثورية والوطنية حوله، وفى نفس الوقت يلتف حوله أطياف من التيار الإسلامي.

وحين جاءت الإعادة بين الدكتور مرسي والفريق شفيق كان الاختيار دعم الدكتور مرسي لكن بشروط سيأتي ذكرها، وعلى رأسها: توسيع دائرة تحمل المسئولية وإشراك الجميع في العملية السياسية.

- **انفراد الإخوان برؤيتهم وعدم الوفاء بوعودهم:**

لكن ما حدث في الواقع هو انفراد الإخوان برؤيتهم في إدارة الدولة بعد

نجاح د. مرسي، مع أن الاتفاق في أثناء حملة الإعادة -والذي كان بينهم وبين الحليف الذي كان سببًا رئيسيًا في نجاحهم- (حزب النور) فكان الاتفاق على الرؤية الجماعية لا الرؤية الفردية، كما أنه كان هناك وعد واتفاق آخر مع القوى السياسية في فندق «فيرمونت» على أن إدارة الدولة تقوم على (المشاركة لا المغالبة)، ووعد واتفاق ثالث مع مؤسسات الدولة متمثلة في المجلس العسكري على أن تكون الحكومة حكومة معايير؛ إلا أن هذا لم يتم في تشكيل الوزارة التي كان مقترح حزب النور في تشكيلها كالتالي :

رئيس الوزراء يكون :

أ- شخصية لها تاريخ سياسي قوي.

ب - أن تتوافق عليها أغلب القوى الوطنية؛ وهذا يؤدي إلى التضامن في تحمل المسئولية مع رئيس الدولة؛ مما يرفع العبء عن الرئيس الإسلامي الذي نريد أن نحافظ عليه بأن تتعلق المسئولية أمام الشعب برئيس الحكومة الذي تثق فيه القوى الوطنية؛ وبالتالي يثق فيه الشعب.

التشكيل الوزاري يكون بالخطوات التالية:

أ- اجتماع القوى الوطنية السياسية للتوافق حول المعايير التي يتم على أساسها التشكيل، سواء كانت حكومة تكنوقراط أو محاصصة بالكفاءات، أو مجرد تمثيل القوى الوطنية بدون محاصصة، وكذلك المعايير التي تتعلق باختيار المحافظين ونوابهم.

ب- الترشيحات بحيث تتقدم كل القوى السياسية الوطنية بمن تراه يصلح لشغل المناصب سواء وزراء أو مساعديهم أو محافظين أو نوابهم.

ج- التشكيل النهائي والتسكين بحيث يجتمع مندوبون عن القوى السياسية ويقسموا المرشحين جميعًا حسب تخصصاتهم واختيار الأكفأ

لكل وزارة والمساعدين فيها، وكذلك المحافظين ونوابهم؛ وفي هذه الحالة سيتم استيعاب الكفاءات المنتمية لمعظم القوي السياسية الوطنية؛ مما يجعل الجميع يشعر بالمسئولية ويعمل على إنجاح المهمة.

نعم، هناك من لا يعجبه العجب من المعارضة الهدامة التي لا تريد للدولة أن تنجح، لكن هؤلاء قلة قليلة وهذا الائتلاف سيحرجهم ويضيق الدائرة التي يتحركون عليها.

لكن الذي حدث في الواقع خلاف ذلك؛ حيث انفرد فصيل واحد بتحمل المسئولية فقام بتشكيل الحكومة برؤيته الخاصة حتى لو كان كثير من الوزراء في التشكيل الوزاري الأول لا ينتمون لهذا الفصيل.

إلا أن هذه الطريقة في التشكيل التي تبناها فصيل الإخوان كانت عن طريق التواصل الفردي المباشر مع أفراد هؤلاء الوزراء، لا بالتنسيق مع القوى الوطنية والسياسية الأخرى؛ مما زرع الشك والريبة عند القوى الوطنية في هذا التشكيل الذي كان تحت قيادة رئيس حكومة لا تنطبق عليه المعايير التي ذكرناها؛ مما جعل هذه الحكومة في نظر القوى السياسية والشعبية أضعف من المرحلة؛ وهذا بدوره يحرج الإسلاميين والمشروع الإسلامي برمته.

ولأنه بهذه الطريقة سوف يتم إقصاء الكفاءات والقوى السياسية الوطنية؛ مما يجعل المسئولية كاملة على الإسلاميين في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد التي يتربص بها أعداؤها في الداخل والخارج، والتي لا تفي موارد الدولة بالمطالب الشعبية الهائلة- مما يجعل أي إخفاق ينسب للمشروع الإسلامي؛ مما يهدد المشروع برمته، فكان لابد لحزب النور أن يعلن انسحابه من تحمل مسئولية التشكيل الوزاري حفاظًا على مستقبل المشروع الإسلامي؛ لأنه تيقن أن التصميم على الانفراد بالرؤية سيقود بلا شك إلى الفشل ولو بعد

حين، وسينسب الفشل للمشروع الإسلامي.

لكن مع الانسحاب من الوزارة لم ينقطع التواصل لتقديم النصيحة الواجبة في كل موقف بما يليق به وما يتناسب معه.

وتلحظ هنا أن الانسحاب لم يكن بسبب الكعكة كما يروج البعض، وإنما كان ذلك بسبب رؤية (**إصلاحية تحافظ على استقرار البلاد ومستقبل المشروع الإسلامي**).

• **حركة المحافظين والقيادات التنفيذية في الدولة:**

ومع انسحاب الحليف الأكبر للإخوان من الوزارة لم يكترثوا لهذا الأمر ويراعوا رؤية ذلك الحليف عند قيامهم بحركة المحافظين فيوسعوا دائرة تحمل المسئولية لاستيعاب ما تباعد عنهم من القوى السياسية الوطنية بسبب طريقة تشكيل الوزارة، وإنما ساروا في نفس الاتجاه، بل صار الأمر أكثر عمقًا فكان الاختيار في المناصب المؤثرة في مفاصل الدولة على أساس الثقة والانتماء للإخوان، لا على أساس الكفاءة في نسبة كبيرة من هذا؛ مما جعل شعورًا عامًا يسود علي مستوى القوى السياسية وعلى مستوى الكفاءات الكبرى وعلى مستوى أغلب الجهاز التنفيذي في الدولة أن هذا النظام نظام إقصائي؛ فكل من لا ينتمي للإخوان من الكفاءات صار عنده شعور أنه لن يأخذ حقه من العدل بحيث يقوم بدوره اللائق به في بناء الدولة.

وترك هؤلاء لضغوط وألاعيب بقايا الفلول (الجانب السيء منهم)، والإعلام والمعارضة الهدامة؛ ليضطروا في النهاية للانضمام إليهم بسبب اليأس والإحباط؛ حتى وصل الأمر الي أن تمنى الكثير منهم فشل هذا النظام، وكان من الممكن تفادي كل هذا بمراعاة أمور:

١ - توسيع دائرة تحمل المسئولية.

٢- تقدم الكفاءات واستيعاب الطاقات؛ ليشارك الجميع في البناء ولا يشعر أحد بإقصاء.

٣- التريث في التعامل مع مؤسسات الدولة وعدم تفجيرها من الداخل بالتغيرات الحادة في مكوناتها الداخلية؛ لتقديم الثقات، وكذلك عدم الصدام معها حتى تتكامل مؤسسات الدولة ولا تتصارع.

إلا أن الإخوان وقعوا في عكس هذا تمامًا فقدموا الولاء على الكفاءة بصورة لا تخلو محافظة أو مركز أو قسم من دلائل واضحة عليها (فمن مدرس إلى رئيس مدينة مباشرة أو نائب له، ومن عائد من الخارج بإمكانيات محدودة إلى مستشار محافظ، ومن رجل عادي لم يحصل على مؤهلات علمية عليا ولا هو موظف تدرج في المناصب الإدارية/ ولا هو صاحب نجاحات ملموسة في أعمال حرة تشعر بكفاءته إلى منصب كبير في الحكومة).

هذه الطريقة أعطت رسالة واضحة للجميع مفادها (إذا كنت إخوانيًا أو مواليا للإخوان فاطمئن مستقبلك مشرق، وإن لم تكن كذلك فلا مستقبل لك)؛ وهذا أدى إلى أمور خطيرة منها:

أ- أنه جعل الوصوليين يسارعون إلى إعلان الولاء للإخوان ويتزلفون إليهم، وهم أضر ما يكون على البلاد عامةً، وعلى من يتزلفون إليهم خاصةً.

ب- جعل الكفاءات المحترمة تشعر بالإحباط واليأس من أن يكون لها دور في بناء وطنها والاستفادة من كفاءتها، بل ومن كان في موقع المسئولية منهم بدأ يشعر بدنو أجل بقائه فيها؛ حيث تم استجلاب مزاحم له في تلك المسئولية في المكتب المجاور له، وبدأت الاختصاصات تسحب منه شيئًا فشيئًا؛ مما جعل الجهاز الإداري والتنفيذي في الدولة مسرحًا لصراعات ومكائد كانت البلاد في هذا التوقيت في غنى عنها، بل أدى هذا إلى الشلل التدريجي للجهاز

الإذاري في الدولة .

ولم يكتف الإخوان بهذا، بل فتحوا جبهات صراع جديدة مع مؤسسات الدولة حتى الأزهر لم يسلم من ذلك الصراع، وكل هذا بحجة الإصلاح! وكأن الإصلاح لن يحدث إلا إذا كان الولاء هو الأصل في غالب القيادات مهما كلف هذا الأمر من خسائر في المجتمع ونظرته إلى الإسلاميين والمشروع الإسلامي.

ملحوظة هامة:

الحقيقة أن هذه الطريقة تتسق مع فلسفة جماعة الإخوان ومنهجهم في التغيير، وهو التغيير من القمة، وهو يختلف عن منهج الدعوة السلفية في الإصلاح والتغيير؛ فإن الدعوة السلفية تتبنى الإصلاح من القاعدة. وكلا المنهجان له لوازمه التي لا تنفك عنه، فالإصلاح من القاعدة يكون بالإقناع لا الفرض، وهذا يستلزم:

١- العلم النافع لتحصيل الحجة والعمل بالعلم لإيجاد القدوة.

٢- القرب من الناس والتواصل معهم بكل سبل التواصل؛ حتى يتمكن من إيصال الحجة إليهم، وإقناعهم بها وتحبيبها إليهم. ولا يمكن أن يكون هذا بالتباعد عنهم أو الاستعلاء عليهم وإرسال رسائل سلبية تشعرهم بالإقصاء والاستحواذ.

٣- الوضوح وعدم المراوغة؛ لأن من أراد أن يقنع الناس بشيء فليس من العقل ولا من المنطق أن يخبرهم بخلافه حتى لو خسر في البداية وهوجم بسبب وضوحه، نعم يمكن السكوت عن الشيء للمصلحة، لكن لا يجوز التصريح بخلاف الحقيقة.

٤-التدرج في الإصلاح وعدم الاستعجال والصبر وطول النفس.

٥- الصبر والحلم والعفو والصفح وعدم الانجراف في معارك جانبية.

٦- عدم التكالب على القمة لأن هذه النظرية تعتبر أن القمة إنما هي صدى للقاعدة؛ فعلى قدر الوجود في القاعدة من المقتنعين بهذا التوجه، على قدر وجود ممثلين منهم في القمة؛ وهذا يعني المشاركة في تحمل المسئولية لا الانفراد بها.

أما التغيير من القمة فيستلزم:

١- المراوغة حتى يصل صاحب هذه الفلسفة إلى القمة؛ لأنه لو صرح بما يريد لقوم غير مقتنعين بفكرته فإنهم لن يسمحوا له بالوصول إلى القمة؛ ولذلك يضطر إلى المراوغة حتى يصل إلى القمة ليجبرهم من خلالها على ما يريد.

٢ -ويلزم من هذا تمييع الثوابت أو التنازل عنها لأنها ستثقل كاهله أثناء سيره، وتحول بينه وبين الإسراع إلى القمة التي يرى أنها أساس التغيير وعماده.

٣- إذا وصل إلى القمة فإنه لن يستطيع أن يخفي نهمه وشرهه في الاستحواذ السريع عليها؛ لأنه لا يدري هل سيستمر فترة أخرى أم لا؛ وبالتالي يحاول الاستحواذ بسرعة ليفرض رؤيته؛ وهذا يعطي رسائل سلبية هائلة لجميع فئات المجتمع.

٤- إهمال التأصيل العلمي والإقناع بالحجة، وفي المقابل يكون العمل على العاطفة فقط، ومن المعلوم أن العاطفة لا تنضبط خاصة حال الفتن، بل تكون من أسباب تفاقم الفتن والمحن على البلاد والعباد.

❑ ❑ ❑

ثانيًا: إدارة الأزمات بين التجاوز والحلول

في تلك المرحلة الخطيرة التي كانت تمر بها البلاد والتي تميّزت بالآتي:

١- انفراد فصيل واحد بالرؤية وأخذ إدارة البلاد في الاتجاه الذي يراه (سواء كان صحيحًا أو خطأ).

٢- انعدام الثقة بين القوى السياسية، ووجود من يندس بينهم ممن لا يريد للبلاد استقرارًا بل يريد أن تهدم على رؤوس من فيها؛ لأنهم لا يطيقون رؤية هذا الفصيل الذي هو موجود في الحكم يسير بالدولة في هدوء.

٣- ارتفاع سقف المطالب الشعبية مع الحالة الثورية التي تكثر معها الإضرابات والاعتصامات وغيرها لتحقيق المطالب، وفي نفس الوقت ضعف موارد الدولة التي تعرضت في ظل النظام السابق للنهب والتجريف، وفي نفس الوقت نجاح الرئيس (د.مرسي) بأغلبية غير مريحة.

٤- غياب الظهير الإقليمي والدولي الذي يدعم حال الأزمات.

٥- عدم تعاون مؤسسات الدولة بالقدر الكافي، فضلًا عن أنها في النهاية صار معظمها في الطرف الآخر بسبب الخلل في إدارة الدولة والذي سبق بيانه.

في ظل هذه الحالة المضطربة كان ينبغي أن يكون التعامل مع الأزمات بطريقة الحلول لا طريقة التجاوز (تجاوز الأزمات هنا نعني به القفز فوقها دون البحث عن الحلول الممكنة لها)، مما يوجد احتقانات وجيوبًا مضادة، تزداد يوم بعد يوم، تستطيع المعارضة الهدامة بآلتها الإعلامية أن تلعب عليها وتجمع أوراقها لتحدث بها انفجارات في وجه النظام بين الحين والآخر، أملًا في أن يكون أحد هذه الانفجارات من الضخامة والقوة بحيث يزيل النظام

بالكلية ويعيد الأمور إلى المربع صفر.

وباستقراء طريقة إدارة الدولة بعد نجاح د.مرسي وجد أن سياسة التجاوز هي الأغلب لا سياسة الحلول.

وكان من صور التجاوز:

أولًا: تجاوز الأزمات بالوعود التي لا يتم الوفاء بها

في كثير من الأحيان كان تجاوز الأزمات يتم من خلال وعود، بحيث إذا مرت الأزمة لم يتم الوفاء بها، وهذا يفقد الثقة في الإدارة القائمة ويعطي المبرر للطرف الآخر أن يصطف لصناعة الأزمات لتلك الإدارة التي لا تفي بوعودها، وإذا وجدت أزمة أخرى لم يمكن حلها بمجرد تلك الوعود، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات أكثر وأكثر.

ومن أمثلة هذا ما حدث في أزمة انتخابات الإعادة بين د.مرسي والفريق شفيق حيث إنه كانت التيارات السياسية تخشى من وصول الإخوان إلى السلطة، فيذهبون نحو الإقصاء والانفراد الذي كانت بوادره قد ظهرت في السنة السابقة، وكذلك كانت هناك أطراف لا تريد أن يصل أي فصيل ينتمي إلى التيار الإسلامي إلى السلطة.

ولعمل جبهة قوية يستطيع الدكتور مرسي بها خوض انتخابات الإعادة بنجاح؛ عقد الإخوان ثلاثة اتفاقات بثلاثة وعود لثلاث جهات مختلفة:

الوعد الأول: كان بمثابة اتفاق مع القوى الوطنية؛ حيث أثار إعلان اللجنة العليا للانتخابات أن الإعادة ستكون بين د.مرسي والفريق شفيق إشكالية كبيرة عند القوى الثورية، لأنهم صاروا بين خيارين أحلاهما مر، فالفريق شفيق يمثل النظام القديم، ود.مرسي مع أنه ينتسب إلى الثورة إلا أنه ينتمي إلى جماعة الإخوان والتي تخشى القوى السياسية من استحواذها وتسلطها وانفرادها

بالأمر وإقصائها للجميع.

وبعد أخذ ورد كثير، عقد الإخوان اجتماعين متتاليين مع القوى السياسية أولهما في المقطم في مكتب الإرشاد.

والثاني في فندق فيرمونت، أسفر عن اتفاق بين الإخوان من جهة، وبين القوى الوطنية من جهة أخرى.

خلاصته:

١- أن يتم اختيار نائب للرئيس تتوافق عليه القوى الوطنية.

٢- تشكيل حكومة ائتلافية تمثل جميع القوى السياسية.

٣- تمثيل الشباب في فريق مساعدي الرئيس وفي الوزراء ومساعدي الوزراء والمحافظين.

(ولم يتم الوفاء بشيء من هذا بصورة توافقية احتوائية، والدليل على هذا طريقة تشكيل الحكومة التي جاءت مخيبة للآمال وسبق بيان ذلك).

الوعد الثاني: كان بمثابة اتفاق بين الإخوان وبين حزب النور والدعوة: ففي بداية الانتخابات الرئاسية اتخذ حزب النور والدعوة السلفية قرارًا بدعم الدكتور أبو الفتوح؛ لأنه في ذلك الوقت كان أكثر المرشحين توافقية؛ حيث كان يلتف حوله قوى ثورية وتيارات إسلامية مما يعطي مؤشرًا أنه إذا فاز سيتمكن من جمع القوى الوطنية حوله وهذا يتوافق مع فلسفة حزب النور (توسيع دائرة تحمل المسئولية)، لكن جاءت الإعادة بين د.مرسي والفريق شفيق.

فأعلن حزب النور والدعوة السلفية التأييد للدكتور مرسي، إلا أنهما انتظرا أن يتصل بهما الإخوان حتى توضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بأمور هامة، ومنها موقف الإخوان حال نجاح د.مرسي من الأمور الآتية:

١- هـل سيعتبرونه ولي أمر شـرعي؟ علمًا بأن صلاحيـات رئيس الدولة الدسـتورية تختلف عن صلاحيات ولي الأمر الشـرعي في دولـة الخلافة، من حيث: الصلاحيـات والمدة الزمنية وطريقة الرقابـة والعزل وغير ذلك، فضلًا عـن أن هذا سـيعد خداعًـا للمجتمع؛ حيث يتـم انتخاب الرئيس على أسـاس صلاحياتـه المنصـوص عليها في الدسـتور، ثم بمجـرد نجاحه يطالب لنفسـه بصلاحيـات ولي الأمر الشـرعي، ثم ماذا لو لم يقدر لـه النجاح هذه المرة، أو نجح هذه المرة ولم يقدر له النجاح في المرة التي تليها ونجح رئيس يساري قح أو علماني قح؟ هل سيكون له هو الآخر صلاحيات ولي الأمر الشرعي؟

أم سنظهر كمن يكيل بمكيالين؟ وهذا لا يليق بالإسلاميين.

٢- تصـور الإخـوان لإدارة الدولة في هذه المرحلـة الحرجة؛ حيث أنه قد ظهر لنا جليًا بعد الاحتكاك بهم في العمل السياسـي خلال سنة كاملة ابتداءًا من مرحلـة ما بعـد تنحي مبارك، مـرورًا بالانتخابات البرلمانية، ثم تشـكيل لجان البرلمان، ثم محاولة سحب الثقة من حكومة الجنزوري، وطريقة إدارة مجلس الشـعب، ثم الإصرار على د.مرسـي مرشـحًا للرئاسـة.. بات واضحًا لدينا أن تصور جماعة الإخوان لإدارة الدولة لا يختلف عن تصورهم لإدارة الجماعة، وهـذا من الخطورة بمكان، فهذا تصور إقصائـي انفرادي يجعل الجماعة فوق الدولة، وهذا سيؤدي حتمًا إلى الفشل السريع لأن دولة ضخمة كمصر بموقعها الجغرافي ومنزلتها من العالم العربي والإسلامي وخطورة المرحلة التي تمر بها لا يمكـن أن تقـدر جماعة الإخوان أو حتى التيار الإسـلامي ككل على تحمل مسئوليتها دون توسـيع دائرة تحمل المسـؤلية لتشـمل جميع القوى الوطنية، حتى لا تسقط البلاد فوق رؤوس الجميع.

٣-الموقـف مـن الكيانات الإسـلامية، خاصة وأن عقيـدة الإخوان قائمة

على أنهم هم الجماعة الأم وأنه ينبغي تفكيك كل الكيانات الأخرى، أو جعلها تابعة للجماعة الأم بصورة أو بأخرى، وهذا من الخطر بمكان على المشروع الإسلامي كله؛ لأن محاولة التفكيك لهذه الكيانات لصالح جماعة عليها مؤاخذات كثيرة داخل التيار الإسلامي وخارجه سيؤدي إلى صراعات كثيرة داخل التيار الإسلامي نفسه من جهة، وبين التيار الإسلامي وبين المجتمع ككل الذي له مؤاخذات كثيرة على جماعة الإخوان من جهة أخرى، ثم إن هذا سيؤدي إلى الإنحراف بالعمل الإسلامي ككل إجباريًا بنفس درجة انحراف جماعة الإخوان عن المنهج الصحيح للمشروع الإسلامي.

العجيب أن الإخوان كانوا قد بدأوا بالفعل في مخطط تفتيت كيان الدعوة السلفية مبكرًا بفاعليات سابقة؛ منها قانون الدعاة الذي أوقف حزب النور مناقشته في مجلس الشعب، وله قصة طويلة سنذكرها بعد ذلك، ومن الفاعليات أيضًا **تشجيع إنشاء كيانات سلفية موازية** ودعمها ومحاولة إضعاف وتهميش أكبر كيان سلفي متواجد في كل المحافظات وهو الدعوة السلفية.

الأعجب أنهم في هذا الوقت الحرج بالنسبة لهم وبالنسبة للتيار الإسلامي ككل - وهو وقت الإعادة بين د.مرسي والفريق شفيق - وهم في أمس الحاجة لكيانات قوية تدعمهم في هذا الوقت وفي هذا الظرف، لم يتوقفوا عن استكمال مخطط التفكيك لكيان الدعوة السلفية، فبمجرد إعلان الدعوة السلفية في الإعلام أنها ستدعم د.مرسي تركوا التواصل مع قادة الدعوة السلفية وتوجهوا مباشرة إلى القواعد في جميع القرى والنجوع لتدشين حملة دعم د.مرسي، في محاولة لاستكمال خلخلة العلاقة بين القاعدة والقادة، التي ظنوا أنهم حققوا فيها بعض النجاحات حين استمالوا بعض القواعد لدعم د.مرسي في الجولة الأولى حين كان قرار القادة دعم أبو الفتوح.

ومـع أن الوقت ضيـق ولا يحتمل، وهم في أمس الحاجة إلى دعم قوي إلا أنهم لم يتواصلوا مع إدارة الدعوة، واكتفوا بالتواصل مع قواعد الدعوة في القرى والنجوع طمعًـا أن يُحصلوا كلا الهدفين في وقت واحد؛ الدعم الذي يريدون، وفي نفس الوقت إضعاف تماسـك كيان الدعوة، بالإضافة إلى الهروب من أي التزامات تلزمهم بها الدعوة إذا اضطروا للجلوس مع قادتها.

إلا أنهم بعد محاولات مستميتة مع قواعـد الدعوة لمدة ثلاثة أيام فوجئوا أن الكيان متماسـك، وأنهم سيخسـرون قوة الدعم إذا لم يتواصلوا مع مجلس الإدارة الذي كان قـد صرح بدوره أن الإخوان لم يتواصلوا مع مجلس الإدارة حتى الآن، مما اضطرهم إلى التواصل الذي تم من خلاله الاتفاق على:

١- التشـاور قبل اتخاذ القـرارات المصيرية وعدم الانفـراد (حتى نتمكن من منع الإخوان من الانفراد وإقصاء الآخرين، وإلزامهم بتوسـيع دائرة تحمل المسـؤلية) وتم تشـكيل لجنة مشـتركة لهذا الغـرض أطلق عليها اسـم (**الهيئة الجامعة**)، وقد تم الإخلال بهذا البند بمجرد نجاح د.مرسي.

ولـم يكتب لهذه الهيئة الجامعة أن ترى النور؛ حيث صرح مكتب الإرشـاد بانقطـاع صلته بالرئيس فور نجاحه، ثم بـدأ الأداء الانفرادي الإقصائي لجميع القوى السياسية والوطنية والكفاءات في تشكيل الحكومة وحركات المحافظين المتتالية وفي المناصب القيادية في مختلف أوصال الدولة دون الالتزام بالتشاور المتفق عليه مع الحليف الذي كان سببًا في النجاح، والذي قطع على نفسه وعدًا للمجتمع حين دعا الناخبين لانتخاب د.مرسـي أنه سـيكون هناك هيئة جامعة للتشـاور سـتحول دون انفراد الإخوان بالمشهد عن القوى الوطنية، وتمنع من الاستحواذ وإقصاء الكفاءات.

٢- أن د.مرسـي في حالـة نجاحه لن يطالب الإخوان لـه بصلاحيات ولي

الأمر الشرعي، وإنما له صلاحيات رئيس الدولة المنصوص عليها في الدستور (رئيس إسلامي لدولة دستورية)، (وهذا البند تم الالتفاف عليه بترك بعض من ينتسب إلى الحركة الإسلامية يصرح على مرأى ومسمع من الجميع أنه ولي أمر شرعي، وطالب له بجميع صلاحياته بل وفوق صلاحياته، مما جعل البعض ينظر إلى مبادرة حزب النور على أنها خروج على ولي الأمر الشرعي.

٣- عدم محاولة تفكيك الكيانات الإسلامية لصالح جماعة الإخوان، وأن يكون التواصل مع القيادات لا مع القواعد، هذا أيضًا لم يتم الالتزام به إلا لمدة أسبوع وبعد نجاح د.مرسي تم الإخلال به، ومن ذلك: ما تم من التواصل المباشر مع القواعد في حملة المائة يوم وغيرها، بل ازدادت محاولات تفكيك كيان الدعوة بصور شتى ليس هذا مجال ذكرها.

٤- أن تدشن الدعوة السلفية وحزب النور حملة مستقلة لدعم د.مرسي، لأن الدعوة السلفية لها مصداقية كبيرة عند الناس، والحملة المشتركة مع الإخوان ستقلل من تجاوب الناس معها، وهذا البند هو الذي التزم به الإخوان إلى حد كبير.

الوعد الثالث: كان بمثابة اتفاق بين الإخوان والمجلس العسكري نيابة عن مؤسسات الدولة: فبعد أن تم الرصد الأولي لانتخابات الإعادة بين د.مرسي والفريق شفيق، وظهرت مؤشرات تفوق د.مرسي وأعلن الفريق شفيق اقترابه من الفوز، وفي حالة فوزه سيفض الميادين بنفس طريقة العباسية (حيث نسب إليه قوله أن العباسية بروفة)، وفي نفس الوقت أعلن الإخوان تفوق د.مرسي بمليون صوت ونسب إليهم أنه لو أعلنت النتيجة بخلاف ذلك سوف يكون الدم للركب، في هذه الأجواء الملتهبة تم تأجيل النتيجة، فشعر حزب النور والدعوة السلفية بخطر داهم يهدد استقرار الدولة، فكونوا لجنة انطلقت إلى

الأطراف الثلاثة -الإخوان،شفيق،المجلس العسكري الذي يدير المرحلة- وأخبر المجلس العسكري لجنة الدعوة والحزب أن مؤسسات الدولة متخوفة من الإخوان أن يقوموا بتفجير هذه المؤسسات من الداخل بحجة الإصلاح.

وكذلك هناك تخوف عام من إقصاء الإخوان لغيرهم وانفرادهم بما لا تحتمله الدولة في هذه المرحلة.

وكذلك التخوف من أن يقوم الإخوان بتصرفات من شأنها أن تضر بالأمن القومي دون الرجوع إلى الأجهزة المعنية.

ومن أجل هذا اقترح الجيش **وثيقة اتفاق** تتضمن تأمين مؤسسات الدولة من هذه المخاوف من خلال:

١ - أن يكون اختيار الحكومة بالمعايير والكفاءة لا بالولاء، وكذلك المحافظين والمناصب القيادية.

٢- التدرج في إصلاح المؤسسات وعدم تفجيرها بحجة الإصلاح.

٣- مراجعة الأجهزة المختصة فيما يتعلق بالأمن القومي.

وطلب الجيش من الدعوة السلفية التوقيع كشاهد وضامن على وثيقة التفاهم وإعلانها للمجتمع لضمان التزام الإخوان بها لأنهم لا يضمنون وفاءهم بها.

ذهب وفد حزب النور إلى الفريق شفيق لمطالبته بالتزامه إذا نجح بهذا، وبأنه لن ينتقم من الإخوان ولن يقصيهم بل يكون رئيس وزرائه منهم، وكل هذا إذا كان النجاح حقيقيًا مبررًا تبريرًا مقنعًا من لجنة الانتخابات، أما إذا أعلن النجاح غير مبرر فإن الدعوة السلفية ستكون مع المتظاهرين في الشارع.

وذهب الوفد أيضًا إلى الإخوان وأخبرهم بمطالب الجيش، فقالوا: **نحن موافقون عليها** فلما أخبرهم أن الجيش يريد أن تكون الدعوة السلفية شاهدًا

وضامنًا، قال المهندس خيرت الشاطر: «أعطونا فرصة للتفكير»، وكان هذا يوم الأربعاء ولم يجب إلا يوم الجمعة آخر النهار قائلًا: «لقد ذهبت إلى الجيش وخلصت معه» يعني: اخرجوا أنتم من الموضوع.

وبمجرد نجاح د.مرسي ذابت جميع الوعود ولم يبق منها شيء يذكر، فأقصى الإخوان جميع القوى السياسية بعدم التزامهم بالمعايير في تشكيل الحكومة ولا في تعيين المحافظين ونوابهم ولا حتى في المناصب القيادية في الدولة، وبدأ استعداء مؤسسات الدولة وتفجيرها من الداخل، ومن ذلك مؤسسة الأزهر ومؤسسة القضاء وغيرها.

وهذا الخلف للوعود يعطي من يلعب سياسة لأجل السياسة مبررًا قويًا لأن يبحث بكل ما أوتي من خبرة سياسية عن طريقة يرد بها الصفعة للإخوان ويفشلهم، ولا يستطيع أحد أن يصنف هذه الألاعيب السياسية أنه يقصد بها محاربة الإسلام، وإنما المقصود بها الإيقاع بمن خدعه وغدر به؛ وهم الإخوان.

إلا أن هذا الأسلوب من الطرفين **لا نوافق عليه ولا نرضاه**؛ لأن الضحية الكبرى في هذا هي بلادنا وشعبها الذي عانى طويلًا ويحتاج أن تعود إليه مقومات حياته الكريمة، وكذلك فإن هذه مبادئ سياسية مرفوضة عندنا، فنحن نتبنى مبادئ الصدق وإعلاء مصالح الوطن والمصالح العامة على المصالح الحزبية الخاصة، ولذلك إذا كنا في المعارضة فإننا نتبنى سياسة المعارضة البناءة التي تقوم على ثلاثة أمور:

١ - دعم الحكومة في القرارات الصائبة.

٢ - تقديم النصح بكل الطرق والصور الحسنة في القرارات التي نراها محتملة.

٣- المعارضة المنضبطة في القرارات غير المحتملة والتي نرى ضررها أكثر من نفعها.

ولذلك كنا حريصين أشد الحرص على تقديم النصيحة المستمرة للإخوان حفاظًا على مصلحة البلاد لأن البلاد لا تحتمل فشل الإدارة خاصة في هذه المرحلة الصعبة.

مثال آخر للوعود التي لا يوفى بها: تدخل الرئاسة عند احتجاجات مؤسسة القضاء على تعديل قانون السلطة القضائية، حيث وعدهم الرئيس بإقامة مؤتمر للعدالة يتم من خلاله التوافق على قانون السلطة القضائية، فلما هدأت الأمور صمم حزب الحرية والعدالة على مناقشة القانون بمجلس الشورى قبل مؤتمر العدالة، مما فجر الأمور مرة أخرى وحدثت كوارث سياسية مرت بها البلاد. والذى يراجع تاريخ وأحداث تلك المرحلة يتبين له حجم الهزة السياسية في ذلك الوقت.

ثانيًا: تجاوز الأزمة بطول النفس السياسي في غير محله

وطول النفس والحلم على المخالف سياسيًا أمر محمود لكن بشرط أن لا يكون هناك طرف ثالث متضرر خاصةً إذا كان هذا الطرف هو الشعب.

مثال: الأزمة التي حدثت في يناير ٢٠١٣ والتي ظهر في مشهدها البلاك بلوك والقتل وإسالة الدماء والاضطرابات والاعتصامات التي سادت حتى اشتعلت مدن القناة كلها مما اضطر الرئيس بعد طول انتظار إلى إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال، وكان الرد من البلاك بلوك والمعارضين والمخربين الاستهانة بهذا القرار، مما كان رسالة واضحة بأن هيبة الدولة سقطت وتغولت عليها الفوضى والبلطجة، حتى خاف الناس على أموالهم وأعراضهم، وفي نفس الوقت لم تقدم الدولة حلولًا ناجزة لهذه الحالة، بل كانت تراهن على

انتهاء هذه الأزمة مع طول الوقت وهذا في غاية الخطورة؛ لأن طول النفس في الأزمات إنما يكون محمودًا إذا لم يكن هناك طرف ثالث يتضرر وهو الشعب؛ لأن الشعب حينئذ سيسخط على طرفي الأزمة لكن سيكون سخطه على الطرف الذي بيده الإدارة أكثر، وذلك لأن الشعب انتخبه من أجل أن يرفع عنه الأذى لا من أجل أن يصبر ويحلم على من يؤذيه.

لذلك كانت رؤية حزب النور **طرح الحلول لا طول النفس**، فأطلق الحزب مبادرته الشهيرة محاولة منه لإيجاد الحلول بالحوار حول أسباب كل الأزمات التي تم تجاوزها قبل ذلك، والتي اجتمعت وكونت هذه الأزمة.

مبادرة تدعو إلى حوار صادق بنّاء للخروج من أزمة كادت أن تسقط هيبة الدولة وتراق فيها الدماء البريئة.

جاءت المبادرة في مرحلة حرجة للغاية فقد كان المشهد كالتالي:

١- حكومة ضعيفة وموارد قليلة ومطالب شعبية هائلة.

٢- تربص الخصوم السياسيين وقصف إعلامي منظم يوفر له الفشل الإداري والسياسي مادة خصبة يمكنه أن يقيم عليها حفلاته الليلية، وفي المقابل الإعلام الذي ينتمي للإسلاميين يدافع ويبرر فقط، وكثيرًا ما يكون على خلاف الواقع الذي يراه المواطن البسيط في حياته اليومية في الظاهر على الأقل.

٣- استمرار الحكومة والإدارة في فتح جبهات خصوم كل يوم، على مستوى مؤسسات الدولة وعلى مستوى القوى السياسية.

٤- شلل في الجهاز الإداري للدولة يزداد كل يوم (بسبب المسارعة الواضحة من قبل جماعة الإخوان للسيطرة على مفاصل الدولة) بالتقديم الواضح للولاء على الكفاءة، مما أفقد الكفاءات الثقة في القيادات، فأصيب الجميع بالإحباط بل تمني الفشل للنظام القائم، الذي يرونه غير منصف ولا عادل.

٥- كل هذا أدى إلى فشـل ذريع في تلبية أبسط حقوق المواطن البسيط من السولار والبنزين والكهرباء.

٦- وفي نفـس الوقت تصاعدت حدة الانفلات الأمنـي، فأصبح المواطن غيـر آمن علـى نفسـه أو أولاده أو متطلبات حياته، وكل هذا الفشـل اسـتطاع الإعلام والخصوم السياسـيون أن يلصقوه بالتيار الإسـلامي بـكل أطيافه، بل استخدم البعض هذا ذريعة للتشكيك في المشروع الإسلامي؛ مما أدى إلى أمر في غاية الخطورة وهو عزل شـباب التيار الإسـلامي شـعبيًا، بل أصبح كل من له سـمت إسلامي هدفًا للسـخرية والاستهزاء في الشـارع والسوق والمصنع، وصارت هناك نفرة شعبية شديدة من أبناء التيار الإسلامي على خلفية أنهم هم السبب في كل ما يحدث لأنهم هم الذين دعوا المواطنين إلى انتخاب د.مرسي، وأصبحـت اللحية والنقاب في مرمى التهم والاسـتهزاء بـل والاعتداء، وتجرأ النـاس عليهـم في طوابير البنزين والسـولار والخبز وغيرها، وانقسـم الشـارع حقيقة إلى إسلاميين وشعب.

٧- ثم لاح في الأفق أمر في غاية الخطورة، وهو محاولة استنساخ ثورة يناير عن طريق حراك شعبي وإن كان ضعيفًا في ذلك الوقت لكن تزامن معه محاولة إحداث حالة من الفوضى واسـعة النطاق بإعلان ما يسـمى بالبلاك بلوك، التي تتحـرك في وضح النهار فتقطع الطرق وتهاجم الأماكن الحيوية، بل واسـتغلت الحكم الصادر في مذبحة إستاد بورسعيد وأشعلت مدن القناة بأكملها بالحرق والتخريب وترويع الأهالي، مما اضطر د.مرسـي إلـى إعلان الطوارئ وحظر التجـوال، فأعلنـوا من جانبهم عدم الالتـزام بذلك وخرجوا إلى الشـوراع مع بداية حظـر التجوال ليقيموا دورة كروية في تحد واسـتهتار، مما أظهر للجميع عجز الدولة الكامل، فدعا د.مرسي القوى السياسة للحوار للخروج من الأزمة،

فأطلق حزب النور مبادرته الشهيرة والتي دارت فلسفتها حول أمرين:

أ- فتح حوار مع الجميع حول كل المشاكل العالقة.

ب- خلط أوراق المشهد الاستقطابي، فبدلًا من أن يكون الإسلاميون في جهة وعامة الشعب في جهة بسبب فشل الحكومة التي تنسب للإسلاميين، يتم تشكيل حكومة ائتلافية لا تنسب إلى فصيل بعينه، فإذا نجحت كان ذلك نجاحًا للجميع وإنقاذًا للدولة، وإذا فشلت طالب الإسلاميون مع الشعب بتغييرها.

ج- يتراجع الرئيس خطوة للخلف، ولا يصبح في مرمى سهام خصومه السياسيين، بل يكون هو ملاذ الشعب عند فشل الحكومة فيغيرها بحكومة أخرى إذا لزم الأمر، وفي نفس الوقت لا يكون شباب التيار الإسلامي مسئولًا أمام الشعب عن فشل الحكومة، بل يصبح هو وعامة الشعب في خندقٍ واحدٍ، إذا نجحت الحكومة كان بها وإذا فشلت طالب مع الشعب بتغييرها، لكن كان الرد من أصحاب الفلسفة الأخرى (الإخوان ومن معهم) أن قالوا: ما كان ينبغي أن تطرحوا هذه المبادرة لأن الزمن كفيل بإضعاف المعارضة، وكأن الشعب خارج نطاق حسابات هذه الفلسفة

(واتهم حزب النور بالخيانة والعمالة والنفاق وأجهضت المبادرة بطرق غير شريفة).

❑ ❑ ❑

من إجهاض مبادرة حزب النور
إلى أزمـــة الحشـــود مقابـــل الحشـــود

تم إجهاض مبادرة حزب النور بطرق غير شريفة وهذه خلاصتها:

أ- التشويه للحزب بصورة هائلة وأنه قسم الصف الاسلامى وخرج على ولي الأمر الشرعي وانضم إلى جبهة الإنقاذ ليهبها قبلة الحياة، حتى قال البعض: لولا التأويل لكفرناهم كيف يجلسون جنبًا إلى جنب مع جبهة الإنقاذ، بل قام بعض قادة الاخوان بإقناع بعض الأفاضل من الاعلاميين الذين يؤثرون في التيار الإسلامى بأن حزب النور وصل من خيانته أن تقاضى أموالًا طائلة من الخارج لإسقاط دولة الإخوان ويريد أن يقدم نفسه لأمريكا بديلًا عن الإخوان، فبدأ هؤلاء الاعلاميون والدعاة يصبون جام غضبهم على الحزب

ب- بعد خمسة عشر يوم من الهدم والتشويه لحزب النور اتصل مكتب رئيس الجمهورية برئيس حزب النور يدعو الحزب لمقابلة رئيس الدولة، فذهب ثلاثة من قادة الحزب للقاء الرئيس، وفى جلسة مع الرئيس ومساعديه استمرت قرابة الأربع ساعات أو أكثر قام فيها قادة الحزب بشرح فلسفة المبادرة مما جعل رئيس الدولة يصدر بيانًا صحفيًا أنه ناقش مع قادة حزب النور جميع بنود المبادرة وأنه اتفق مع قادة الحزب على جعل تلك المبادرة على أول جلسة حوار وطنى.

السؤال الآن الذي نتوجه به إلى الإخوان والموالين لهم: لوكان الرئيس وفّى بوعده، وبمعنى أصح: لو مكنتم الرئيس أن يوفي بوعده الذي قطعه على نفسه أمام العالم في بيان صحفي لو حدث الوفاء وناقش الرئيس المبادرة مع

قـوى المعارضة التـي كانت بالفعل قد أعلنت موافقتهـا المبدئية عليها أما كان يمكـن تغيير المسـار الذي آلت إليه البلاد؟! أمـا كان يمكن أن نجنب البلاد ما حدث ؟!

ج-أخلف الإخـوان والحرية والعدالة وعد الرئيـس لقيادات حزب النور من خلال ثلاث مسارات:

الأول: اسـتمرار القصف الذي كان ينبغـي أن يتوقف بمجرد صدور البيان الصحفـي من الرئيـس والذي كان يدل علـى وجاهة المبـادرة وصلاحيتها أن تكون أساسًا للحوار والمصالحة الوطنية

الثانـي: الالتفـاف على المبـادرة من الخلـف لقتلها إن أمكـن أو لتحويل مسـارها حتى لا يكون حزب النور طرفًا فيهـا؛ فتحرك الدكتور الكتاتني رئيس حـزب الحريـة والعدالة ليلتقي سـرًا مـع قادة جبهـة الإنقاذ في بيـت البرادعي (بالأمـس أنكـروا على حزب النور جلوسـه في النور مع الجبهـة في مقر حزب الوفد والآن يجلسون مع نفس الجبهة لكن سرًا وفى الظلام في بيت البرادعي)

أسـفرت الجلسة عن اختلاف وقتلت المبادرة سـرًا ولم يبق إلا قتلها علنًا والتنصل من وعد الرئيس؛ فتمت الدعوة إلى جلسة حوار وطني تم عمدًا تاخير دعـوة حزب النور إليها وجعل في المقعد السـادس عشـر، وحـددت مدة لبقاء الرئيس في الجلسـة خمـس وأربعون دقيقة، وتكون مـدة الكلمة لكل متحدث خمس دقائق وبذلك ينصرف الرئيس قبل سـماع كلمة حزب النور، فإذا أضفنا إلـى هذا أن موضوع الحوار كان يتعلـق بأمر آخر غير تلك البنود التي تضمنتها المبادرة خلافًا للوعد الصحفي للرئيس ليتبين بذلك أن المبادرة قد قتلت عمدًا وبطرق غير شريفة.

تصاعد الأزمات

أدت الأزمات المتتالية التي كان من أسبابها:

أ-إدارة مؤسسة الرئاسة التي لوحظ عليها عدة ملاحظات خطيرة منها:

- طول النفس السياسي في غير محله.

- القرارات الغير مدروسة والتي يتم التراجع عنها مما يضعف الثقة في الرئاسة.

- ظهور الرئاسة بأنها لا تستطيع الوفاء بوعودها.

ب-**أداء الحكومة** التي بدأت عملها وقاعدة عريضة من القوى السياسية والشعبية معترضة علي تشكيلها، والتي تسبب ضعفها وقلة موارد الدولة والعراقيل التي تعرضت لها أنها لم تستطع أن تلبي الحاجات الأساسية للشعب مما أفقدها الثقة الشعبية أكثر وأكثر.

ج-**أداء المحافظين ونوابهم ومن دونهم من القيادات المؤثرة**، ذلك الأداء الذي لوحظ عليه أمران في غاية الخطورة:

١- تقديم الثقات على الكفاءات مما أصاب نسبة كبيرة من الجهاز التنفيذي في الدولة باليأس والإحباط فوقع فريسة لتشكيكات غلاة الفلول والإعلام الهدام، وأصبح الكثير منهم يتمنى فشل هذا النظام.

٢- ظاهرة توجيه الخدمات التي هي حق لأفراد الشعب على دولتهم إلا أن كثيرًا من هذه الخدمات تم تقديمها من خلال مقرات وأعضاء حزب بعينه مما أعاد للأذهان صورة النظام القديم الذي كان يحتكر المناصب والخدمات للموالين والثقات.

د-**الأداء المشترك لحزب الحرية والعدالة ومجلس الشورى** المتعلق

بمؤسسات الدولة أداء تفجيري إستعداثي مما جعلها جبهات أخرى في المشهد؛ من أمثلة ذلك: قانون السلطة القضائية، قانون الصكوك، قانون محور قناة السويس، قانون نقابة الدعاة والذي كان في مقابله قانون آخر لأئمة الأوقاف،..

هذا الأداء أصاب نسبة كبيرة من الشعب والقوى السياسية باليأس والإحباط، وأعطى هذا الأداء المعارضة والإعلام التابع لها الفرصة والمسوغات التي تستطيع بها أن تهاجم الرئاسة والحكومة، بل ويلبس البعض بها على عامة الشعب بما هو أشد من ذلك بالمبالغة تارة وافتعال أمور أخرى تارة.

وكلما حدثت أزمة وتباطأت أجهزة الدولة التنفيذية في حلها ارتفعت أصوات تلك المعارضة من خلال إعلامها وبدأ سحب البساط الشعبي من الإسلاميين مما تسبب في حدوث استقطاب حاد على أربع مستويات:

أولًا: على مستوى القوى السياسية: استقطاب من أقصى طرف إلي أقصى الطرف الأخر، فمن جهة نجد الحرية والعدالة ومن يدور في فلكها، وفي الجهة الأخرى المعارضة التي أصبح الملعب الذي تتحرك عليه واسعًا جدًا بسبب الأداء الإقصائي للحكومة والرئاسة مما جعل الكثير من القوى السياسية الوطنية التي لم تجد لها مكانًا مع الحرية والعدالة ولا تستطيع أن تثبت أقدامها في موضع خاص بها لضعف قاعدتها الشعبية مما اضطرها اضطرارًا إلى الانحياز بصورة أو بأخرى للجانب الهدام من المعارضة لا الجانب المعتدل منها، بل إن هذا الاستقطاب الحاد صار من القوة بحيث لا يقبل بوجود موقع ثالث، إما أن تكون مع الإخوان أومع المعارضة ، (لكن حزب النور صمم علي إنشاء موقع ثالث حتي لا يتحمل تبعات هذا الأداء المترهل من الإخوان فيتضرر مستقبل المشروع الإسلامي خاصة وأنه دائم النصح لهم وهم لا يستجيبون، وعلى الجانب الأخر لا يتحمل تبعات أداء المعارضة الهدامة والتى كان صوتها

في كثيرٍ من الأحيان أقوى من المعارضة المعتدلة) .

ثانيا: على مستوى مؤسسات الدولة، أصبحت كثير من مؤسسات الدولة بمثابة جبهات في المشهد، فصارت جزءًا من المشكلة بدلًا من أن تكون عوامل أساسية في الحل، بل صار هناك صراع واضح واستقطاب حاد بين مؤسسة الرئاسة ومجلس الشورى وحزب الحرية العدالة من جهة وبين السلطة القضائية وبقية مؤسسات الدولة من الجهة الأخرى.

ثالثًا: على مستوى الإعلام: حدة الاستقطاب السياسي هذه أدت إلى إستقطاب إعلامي، فإعلام من جهة يصب جام غضبه على الحكومة وأدائها ومؤسسة الرئاسة وتحركاتها ولا يرى إلا عيوبها ويضخم من تلك العيوب، وفي المقابل إعلام يبرر فقط ويبحث عن الأعذار المقبولة وغير المقبولة، كل هذا جعل المواطن العادي في حيرة من أمره؛ فهذا ينتقد والآخر يبرر لكن الواقع العملي كان يشهد أكثر للمنتقد بسبب تكرار الأزمات التي لا حلول لها مما جعل الجموع الغفيره من الشعب تفقد الثقة في الإعلام المبرر وتثق في الإعلام الآخر مما أدى الي النوع الرابع من الاستقطاب.

رابعًا: على المستوى الشعبي: انقسم الشارع لإسلاميين وشعب، ليس إسلاميين وليبراليين أو علمانيين، بل شعب بأطيافه المختلفة يرى أن الإسلاميين أصبحوا السبب في أزمته، أما الإخوان فلأنهم في سدة الحكم ولم يستطيعوا تلبية رغباته ولا رفع معاناته، وأما السلفيون فهم السبب في وصول الإخوان إلى الحكم فهم الذين حثوا الشعب علي انتخابهم وبالتالي صار الانتقاد موجه لجميع الإسلاميين.

هذا الاستقطاب بصوره الأربعة أعطى غطاءًا سياسيًا وشعبيًا للتخريب والبلطجة التي حدثت في يناير الماضي مما حدى بالمعارضة أن تتبنى محاولة

استنساخ ثورة يناير في يناير ٢٠١٣ وحدث ما حدث وقتها من مبادرة حزب النور وغيرها مع استمرار سياسة العناد وعدم الاستجابة لأى ناصح وعدم رؤية الواقع كما هو والمبالغة في الإستحواذ، ويدل على هذا حركة المحافظين الأخيرة التي أعلنت في ١٦/ ٦/ ٢٠١٣ والتي زادت من ثورة الناس ضد استحواذ الإخوان مما دفع بالجماهير خلف البلطجية لإغلاق مقار المحافظات ومنع المحافظين الجدد من الدخول.

وكل هذا يزيد من حدة الاحتقانات لكن المعارضة حتي ذلك الوقت لم تستطع أن تستخدم هذه الإحتقانات لعمل حراك شعبي إلى أن دخل عامل جديد وهو وصول أعضاء حركة تمرد إلى عامة الشعب في بيوتهم، وهذا الأمر من الخطورة بمكان حيث كانت المعارضة تخاطب الشعب من خلال الإعلام الذي هو نعم في كل البيوت إلا أنه أقصى ما يحدثه سخط شعبي واحتقان لكنه لا يقو علي تحريك الشعب وإخراجه للاحتجاج؛ حيث كان العامل المميز للتيار الإسلامي هو وصول أفراده إلى أفراد الشعب في بيوتهم والتواصل المباشر مع القواعد الشعبية .

أخذت تمرد هذه الميزة ووصلت للرجل في عمله والمرأة في بيتها والموظف في مكانه في حوار مباشر وخاطبوا كل مواطن بحسب ما يهمه.

رصد حزب النور هذا الأمر وشعر بالخطورة لأن الإسلاميين بهذا يفقدون الورقة التي تميزهم، فتوجهنا بالنصيحة مرة أخرى للحرية والعدالة أن المشروع الإسلامي في خطر فابحثوا عن حلول للأزمات بدلًا من التجاوز الذي تفاقمت بسببه الأخطار على استقرار الدولة، وتقدم الحزب مرات ومرات بمقترحات للخروج من الأزمات للحرية والعدالة وحدها وللقوى الإسلامية مجتمعة ولمؤسسة الرئاسة ولمكتب الإرشاد فلم نجد آذانًا صاغية، حتي بدأت الأزمة

تتفاقمْ بأن زادت التوقيعات لتمرد وطمعوا في عمل ثورة جديدة وأعلنوا عن ذلك، وانضمت إليهم القوى المعارضة، وبدأ الاستعداد لحشود ٣٠ يونيه، فتقدم حزب النور بالنصيحة للرئاسة من خلال قيام قيادات الحزب بزيارتين متتاليتين لمكتب رئيس الجمهورية، كما تقدم بالنصيحة أيضًا لحزب الحرية والعدالة من خلال لقاءات أسبوعية في مكتبهم بالقاهرة، وتقدم الحزب أيضًا بالنصيحة للأحزاب التي تنتمي للتيار الإسلامي من خلال اجتماعين حضرهما مع هذه الأحزاب لأن الأزمة هذه المرة أكبر من أن يتم تجاوزها ولابد من حلول؛ لأن المعارضة إذا اكتملت أركانها الثلاثة فليس من الحكمة أبدًا ولا من مصلحة استقرار البلاد مصادمتها أو حتى تجاهلها؛ تلك الأركان هي:

أ-المعارضة النخبوية في الإعلام.

ب-سخط شعبي على أداء الحكومة.

ج-تحول السخط الشعبي إلى حراك شعبي.

إذا حدثت هذه الثلاث فلابد من حلول وإلا سيؤول الأمر الى صراع لا ينتهي إلا بأن تبطش الدولة بالناس أو تنهار الدولة إن طال الصراع، ففوجئنا أنهم اختاروا التجاوز عن طريق الحشود مقابل الحشود، فقلنا لهم: إن هذا الأمر له مخاطر لا يمكن أن نتحمل وزرها بالمشاركة بالدخول في الطريق الذي يدفع في اتجاهها.

مخاطر حشد الإسلاميين مقابل حشود المعارضة:

أولًا: التسبب في تماسك جميع مكونات المعارضة وتكتلها؛ فالمعارضة في هذا الوقت كان لها ستة مكونات :

١ - العلمانيون أعداء الشريعة، وهم في الحقيقة قلة لا أثر لهم إذا نجحت إدارة د. مرسي في منع استقطابهم لبقية المكونات.

٢- الخصوم السياسيون للإخوان كإخوان، والذين شعروا بخداع الإخوان لهم ولغيرهم ونقضهم للعهود التي أبرمت قبل نجاح د. مرسي والتي تبخرت بمجرد نجاحه.

٣- أعداء النظام الجديد من أصحاب المصالح الخاصة المرتبطة بالنظام القديم.

هذه المكونات الثلاثة كانت أضعف من أن تحدث أزمة، لكن أضيف إليها بسبب سوء الأداء ثلاثة مكونات أخرى وهي :

٤- القوى السياسية الوطنية التي لم تنجح الحرية والعدالة في استيعابها فاضطرت اضطرارًا أن تصبح في المربع الآخر.

٥- نسبة كبيرة من موظفي الجهاز التنفيذي في الدولة بسبب تقديم الثقات علي الكفاءات.

٦- قطاع كبير من مؤسسات الدولة بسبب طريقة التعامل معها.

٧- نسبة كبيرة من الشعب بسبب تكرار الأزمات، الأمر الذي أسخطهم على أداء الحكومة والرئاسة والإسلاميين، وهؤلاء استطاعت تمرد أن تصل إليهم وتتواصل معهم مباشرة وتقنعهم بالخروج والتعبير عن اعتراضهم.

فإذا تم الحشد مقابل هذه المكونات فإنها ستزداد تماسكًا وصلابةً وإصرارًا وسيصبح المثل الأعلى والمخلص لهذا الشعب الساخط على أداء الحكومة والإخوان هم البرادعي وغيره ممن يمكن أن يظهر في أي لحظة.

ثانيًا: خطورة إقحام الإسلام والإسلاميين كطرف في معادلة الشعب في الطرف الآخر منها:

وذلك لأنه من أجل أن جمع الحشود الموالية لابد أن نحشدهم على عنوان يسهل الاجتماع والالتفاف حوله، ولن يتم الحشد بقوة إلا باستدعاء

البعد الشرعي في الحشد ليزيد الحشد حتى يمكن تجاوز الأزمة من خلال القفز بالحشد على الحشد، ولهذا كان الحرص على وصف الحشود بوصف يضفي الشرعية على الحشود الموالية للإسلاميين مقابل غير الإسلاميين، أنصار الإسلام مقابل أعداء الإسلام، وسيتم استدعاء ألفاظ الإيمان والكفر والصدق والنفاق والولاء والبراء وغيرها من الألفاظ والمصطلحات التي تستدل بالآيات والأحاديث وأقوال أهل العلم في غير مواضعها، ويتم إقحام الإسلام كطرف في معادلة الشعب في الطرف المقابل منها، خاصة وأن التخطيط الذي كان يدبر له بعض مكونات المعارضة كان يهدف إلى جمع الإسلاميين جميعًا في معسكر مقابل معسكر المعارضة التي أكبر مكوناتها الظهير الشعبي والمتضررون من أداء الحكومة والرئاسة مما يجعل الفشل الإداري والعنف والتكفير والتخوين ينسب إلى الإسلاميين ومن ثم إلى الإسلام نفسه مما يهدد وجود الإسلاميين في المجتمع أصلًا، فضلًا عن إعراض الناس عن قبول الدعوة منهم مستقبلًا وتهديد مستقبل المشروع الإسلامي برمته، من أجل هذا قلنا لهم: لا يمكن أن نأتي معكم في هذا الطرف من المعادلة الغير صحيحة والغير متكافئة، وطلبنا منهم أن يعطونا الفرصة لحل الأزمة بأن يقبلوا أي حلول يمكن من خلالها استعادة ما يمكننا استعادته من الشعب والوطنيين من مكونات المعارضة، وبالفعل طرحنا حلولًا وكنا مستعدين للسعي فيها وإنجاحها بإذن الله خاصة وأن الكثير من المعارضين كانوا يقبلون بأي حلول والتي كان أقصاها تغيير الحكومة.

ثالثًا: الدخول في مربع العنف والعنف المضاد:

وذلك لأن الحشود الشعبية في مقابل الحشود الشعبية سيؤدي إلى الاحتكاك والتصعيد والصدام مما يقود إلى العنف والعنف المضاد الذي لا يمكن توقع

مدى خطورته، وإلى أين ينتهي، ومما يزيد العنف خطورة دخول التوصيف الشرعي للحشدين؛ إسلاميين مقابل غير إسلاميين مما يؤدي لاستدعاء التاريخ الماضي لبعض الحركات الإسلامية من العنف والاستهانة بأمر الدماء والتكفير وهذا له خطورته على مستقبل الحركات الإسلامية في المجتمع، ولا يمكن أن نخاطر بمستقبل الدعوة إلى الله بهذه الطريقة خاصة وأن هذا المناخ الذي سينتج عن هذا التوجه هو المناخ الذي تنمو فيه ظواهر الانحراف الفكري والسلوكي من التكفير والاستهانة بالدماء وغيرها، وتكون المصيبة أكبر حين تخفق حشود الإسلاميين وتفشل في تحقيق أهدافها مما يدفع الشباب الذي تم جمعه وتحميسه وشحنه عاطفيًا إلى اليأس والإحباط ويصبح فريسة لدعاة العنف والتكفير والتفجير الذين تم استقطابهم هم الآخرون وإشراكهم في المشهد لتكثير العدد بهم واستخدامهم كفزاعة في مناخ ملتهب وهم في أشد الشوق إليه؛ حيث يجدون ضالتهم وهم الشباب الثائر المحبط في نفس الوقت مما يسهل تجنيده ليكون أداة للتخريب والعنف ويؤول بنا الأمر إلى أن نكون أداة لتخريب بلادنا، أو على الاقل نكون قد صنعنا أو شاركنا في صناعة المناخ لذلك.

رابعًا: فقدان الثقة في الإسلاميين:

وذلك لأن حشد الإسلاميين مقابل المكونات الثلاث الأخيرة من الحشود المقابلة وهم: موظفو الدولة الذين لا يشعرون بالعدل بسبب تقديم الثقات على الكفاءات، والقوى السياسية الوطنية التي لم يتم احتواؤها بل على العكس تم خداعها ونقض العهود معها، وكذلك عامة الشعب الذين أخرجهم اليأس والإحباط بسبب تكرار الأزمات، فالحشد مقابل هؤلاء يفقد الشعب الثقة في الإسلاميين ويُظن أنهم طلاب سلطة وحين وصلوا إليها تمسكوا بها وكان أكبر همهم التمكين فيها، ومع أنهم لم يلبوا حاجة الناس ولم يرفعوا عنهم معاناتهم،

وعندما خرج الناس ليعترضوا على الأداء وليرفعوا عن أنفسهم المعاناة -على حد تصورهم-، خرج الإسلاميون ضدهم وكأنهم يقولون بلسان حالهم: لن نرفع المعاناة عنكم وإن خرجتم تعترضون سنخرج ضدكم ونحشد أكثر من حشودكم -موتوا بغيظكم.

خامسًا: مآلات بعضها أسوأ من بعض:

جميع احتمالات الحشود مقابل الحشود كلها إحتمالات ثمنها باهظ حتى لو مرت بأقل الاحتمالات خسائر وهو نجاح فلسفة التجاوز -بأن تمر الأزمة بغير تحقيق شيء من مطالب المعارضة- فإن هذا لن يمر إلا بخسائر في الأرواح والممتلكات، بالإضافة إلى العداء الذي يتعمق وتزداد حدته بين الإسلاميين والشعب فيفقدوا الثقة في الإسلاميين فلا يقبلون منهم بعد ذلك دعوة ولا غيرها، ومعلوم أن التغير الحقيقي إنما هو بالدعوة إلى الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾، وهذا هو أخف الاحتمالات في مربع الحشود. والاحتمال الثاني وهو: الإستفتاء علي الرئيس اضطرارًا فيؤدي إلى انفلات زمام المتهورين من التيار الاسلامي، أو الاحتمال الثالث هو: استقالة الرئيس أو أن يضطر إلى أن يدعو إلى انتخابات رئاسية مبكرة بشروط يحاول فيها الحفاظ علي بعض المكتسبات التي تمت.

والاحتمال الرابع: إقالة الرئيس بغير شروط.

وكل هذا لن تقبلوه حتى لو اضطررتم إليه وستدفعون بطريقتكم هذه في إتجاه الاحتمال الخامس وهو: إنهاء الدولة بالكلية ونشوب حرب أهلية.

من أجل هذا كله كان اختيار حزب النور لمربع الحلول للأزمة محاولًا إيجاد حلول لها، لا مربع التجاوز بالحشود الذي يتبناه الحرية والعدالة والإخوان ومن انضم إليهم من الأحزاب الإسلامية.

بدأ حزب النور يتواصل مع القوى والأحزاب الإسلامية وحدث هذا في إجتماعين قدم فيهما الحزب رؤيته ونصائحه، إلا أنهم كانوا مصممين على فكرة الحشود، بل إن الحزب شعر حين دعي من قبل التكتل الإسلامي للقاء الثالث أنهم يريدون توريطه بالإعلان عن حشد يوم ٢١/ ٦ في وجود الحزب، وكان هذا الظن صائبًا لأنهم سربوا في منتصف الليلة السابقة للقاء خبرًا مكذوبًا على لسان د/ يونس رئيس الحزب أنه قال: شرعية الرئيس خط أحمر فمن تجاوزه سيجد من أبناء الدعوة السلفية ما لا يتخيله، فعلمنا أنهم يريدون توريطنا فعلًا، ومما أكد هذا أنهم أعلنوا في هذا الاجتماع الذي لم يحضره الحزب عن مليونية ٢١/ ٦ التي كانت بعنوان: «لا للعنف» والتي كان فيها التصريح واضحًا بالعنف.

❑ ❑ ❑

زيارة مكتب الإرشاد للدعوة السلفية
والقضاء على الأمل الأخير في إيجاد حلول للأزمة

كانت هذه الزيارة الهامة والخطيرة لوفد من مكتب الإرشاد إلى مجلس إدارة الدعوة السلفية بناءًا على طلب من الدعوة السلفية حين يأست من الحوار مع الأحزاب الإسلامية ومكتب الرئيس؛ فقال المهندس جلال مرة في لقائه مع الأحزاب الإسلامية الظاهر أن القرار ليس عند الأحزاب ولا عند الرئيس، القرار عند مكتب الإرشاد هل تستطيعون أن تخبروا مكتب الإرشاد بهذا، وكان هذا في حضور قيادات الأحزاب الإسلامية في اللقاء الثاني من اللقاءين اللذين تقدم ذكرهما، فقال المهندس أبو العلا ماضي أنا أستطيع أن أرتب اللقاء، وبالفعل تم ترتيب اللقاء وحضر من قيادات مكتب الإرشاد: د.محمود غزلان، د.محمود حسين، ود.محمود عزت، ومن حزب الحرية والعدالة، الأستاذ حسين إبراهيم أمين عام الحرية والعدالة، وأعد مجلس إدارة الدعوة السلفية خارطة طريق تعبر عن فلسفته في حل الأزمة، وعرضها علي وفد مكتب الإرشاد، والتي تتلخص في عدم المواجهة مع المعارضة وعدم استفزازها؛ لأنها وبسبب العناد طيلة الفترة السابقة قد اكتملت أركانها الثلاثة:

١- قوى سياسية معارضة.

٢- غضب شعبي -وقد ذكرنا أسبابه من قبل- والذي استطاعت القوى السياسية المعارضة أن تجمع خيوطه وتوجهه مع غيبوبة كاملة من جهة الإخوان عن تنامي هذا الغضب ووصوله الى حد الخطر، مما أدى إلى أن بدأت القواعد الشعبية تنفصل عن الإسلاميين شيئًا فشيئًا بسبب تكرار الأزمات

والإعلام المضلل وغير المضلل طيلة العامين الماضيين، إلا أن هذا لم يكن كافيًا لخروج حشود كبيرة من الشعب للتعبير عن اعتراضها إلى أن ظهرت حركة تمرد على الساحة والتي استطاعت أن تصل إلى الناس في بيوتهم ومحال عملهم، ومعلوم أن التواصل المباشر هو الذي يخرج القواعد الشعبية سواء للتأييد أو للمعارضة مما أضاف الركن الثالث للمعارضة وهو:

٣- تحول الغضب الشعبي إلى حراك شعبي في الشارع، وبهذا صارت مكونات المعارضة كالتالي:

١- المعارضون للشريعة وهم قلة.

٢- خصوم الإخوان وخصومتهم خصومة سياسية لا علاقة لها بالدين.

٣- مناهضون لأي نظام جديد لتعارضه مع مصالحهم الخاصة.

٤- القوى السياسية والوطنية التي لم تجد لها مكانًا مع الإخوان.

٥- جانب كبير من مؤسسات الدولة ومعظم الجهاز الإداري.

٦- قطاعات عريضة من الشعب المصري الذي لم يحصل على أدنى متطلبات حياته اليومية وأصبح يخرج من أزمة إلى أزمة، من انقطاع الكهرباء إلى الغاز إلى السولار إلى البنزين... وهلم جرا.

ولذلك كان لابد:

أولا: من الاعتراف بأن الأمر صار خطيرًا لا يمكن تجاوزه إلا بحلول تناسب الموقف؛ لأن الصدام مع المعارضة التي اكتملت أركانها لن يزيدها إلا اشتعالًا خاصة وأن هناك أسباب حقيقية عند عامة الشعب تدعوه إلى الخروج والاحتجاج مما سيمكن قادة المعارضة من توظيف تلك الاحتجاجات وتوجيهها.

ثانيًا: أن يوافق الإخوان على حزمة حلول حقيقية للأزمات التي تراكمت وبالتالي يمكننا من خلالها أن نستعيد القواعد الشعبية التي لم تخرج اعتراضًا

على الإسلام أو الشريعة أو حتى الإخوان، وإنما أخرجهم اليأس والإحباط بسبب تكرار الأزمات التي لا يلوح في الأفق حلول لها، وكذلك يوافق الإخوان على حلول تعطي أملًا للقوى السياسية الوطنية والكفاءات الذين شعروا بالإقصاء الذي اضطرهم إلى أن يذهبوا إلى الجهة الأخرى ويتضامنوا مع القلة القليلة التي تريد فعلًا هدم البلد لمعاداتها لكل ما هو إسلامي.

عرضت الدعوة فعلًا مجموعة حلول إذا وافق عليها الإخوان تحركنا من خلالها على جميع الجهات للخروج من الأزمة خاصة وأن الكثير من المعارضين كان مستعدًا لذلك، إلا أننا فوجئنا أنهم شبه مغيبين عن الواقع وكان من سمات هذه الغيبوبة أنهم صوروا المشهد على أنه صراع بين الإسلاميين وغيرهم وحرب ضد الإسلام متجاهلين مكونات المعارضة المختلفة والتي معظمها ليس ضد الإسلام أصلًا، وإلا فهل الذي يرى أن حكومة قنديل فاشلة وينبغي تغييرها يكون ضد الإسلام؟!

وهل الإنسان البسيط الذي يخرج متظلمًا من انقطاع الكهرباء يعد فعله هذا خروجًا على الإسلام؟!

وهل الذي يخرج مطالبًا بالبنزين والسولار يعد محاربًا للإسلام؟!

وهل يعد خصوم الإخوان الذين يبادلونهم الخداع السياسي لا من أجل أنهم إسلاميين، وإنما من أجل أنهم خدعوهم سياسيًا هل هذا يعد حربًا على الإسلام؟! وماذا نسمي الإخوان حين خدعوهم ولم يوفوا لهم بعهودهم؟

نعم نحن لا نرى هذه الطريقة مقبولة من هذا الجانب ولا من الآخر لكننا نريد التوصيف الصحيح للتصرف فقط..

ومما يدل على الغيبوبة أيضًا أنهم قالوا: إن حركة تمرد التي أحدثت هذا الحراك لم يوقع لها على مستوى الجمهورية إلا ١٥٠ ألفًا فقط، ولن يخرج

في ٣٠/ ٦ إلا ٥٪ منهم أي: ٥-٧ آلاف!!..وقالوا لنا: لا تشغلوا بالكم ونحن لم نأتكم من أجل ٣٠ يونيو!! وإنما من أجل التواصل فقط!!. فأصابنا إحباط ويأس أن نصل إلى حلول حقيقية للأزمات، فسلمناهم نصائحنا التي بلورنا أهم نقاطها في بيان أذعناه بعد هذا اللقاء والذي كان مما يحتويه:

١- عدم إظهار التحدي للمعارضة بإعلان حركة المحافظين التي كانوا ينوون إعلانها، والعجيب أنهم بمجرد أن انصرفوا من عندنا أعلنوا حركة المحافظين التي ما زادت الطين إلا بلًا فأخرجت جموع الناس محتجين على هذا العناد والإصرار على الاستحواذ والقبض على مفاصل الدولة فخرجت الجموع ومنعت هؤلاء المحافظين من دخول مقار أعمالهم.

٢- مراجعة التعيينات التي تمت على أساس الثقة، وبهذا يتم تهدئة أحد مكونات المعارضة وهم معظم الجهاز الإداري للدولة، وكذلك استيعاب المكون الخامس وهم القوى السياسية الوطنية.

٣- وكان من بين هذه المقترحات حكومة تكنوقراط يمكن من خلالها استيعاب الكفاءات الهاربة وطمأنة المكون الشعبي في المعارضة بأن هناك حكومة يمكنها أن تبحث في حل أزماته.

٤- اعتماد خطاب تصالحي لا تصادمي مما يقلل من حدة تكتل المكون الثالث والثاني، وبهذا يتم إحراج المكون الأول وأعداء الشريعة.

لكننا وجدنا منهم التصميم الواضح على المضي قدمًا في طريق التصعيد بالحشود مقابل الحشود وأن المعارضة لن تستطيع أن تحشد هذه المرة كما لم تستطع في أربع وعشرين مليونية سابقة فسألناهم سؤالًا: ماذا ستفعلون لو خرج الناس بأعداد كبيرة مثل الأعداد التي خرجت ضد مبارك وانضمت إليها مؤسسات الدولة خاصة الجيش كما حدث في الخامس والعشرين من يناير،

فقال أحدهم: نحن مستعدون لتقديم عشرة آلاف شهيد، قال آخر منهم: لا بل مائة ألف شهيد فتبخرت جميع آمالنا في الوصول الى حلول تمنع القطار الذي تتسارع خطاه إلى الهاوية وقادته مصرون على المضي قدمًا غير مبالين بنصح الناصحين ولا إنذارات المحذرين.

وانتهي اللقاء على هذا.

مليونية ٢١/ ٦ وما تلاها من اشتعال الموقف

وإنذار الجيش للجميع أسبوعًا

وفى تصميم واضح على المضى قدمًا نحو المناخ الصراعي الملتهب كانت الدعوة من قبل الإسلاميين للحشد في جمعة ٢١/ ٦ التي حدث فيها الكثير من التصريحات الاستفزازية والتي حفزت الطرف الآخر وحثته على أن يحشد حشود مقابلة تفوق هذه الحشود، وبدأت الفاعليات طوال الأسبوع حشود وحشود مقابلة وإراقة دماء تنذر بخطورة شديدة خاصة وقد تحفز كل من الطرفين للآخر واستعد له إلى أن جاء بيان القيادة العامة للقوات المسلحة الذي أعطى مهلة أسبوعًا وحرص الإخوان على تصوير هذا البيان على أنه إنذار للمعارضة ودعم للرئيس وحكومته.

ثم كان خطاب الرئيس أمام أنصاره في ذكرى مرور سنة علي توليه الحكم والذي كان من المنتظر أن يطرح حلولًا غير تقليدية للخروج من الأزمة إلا أن الخطاب كان تكريسًا للأزمة؛ حيث أنه خيب آمال المعارضة بعدم طرح حلول واضحة، بل إن القرارات التي اتخذها الرئيس فيه كانت بعضها في الإتجاه المعاكس.

فمن ذلك: إعلانه أنه سيستوعب الشباب كمساعدين للوزراء ونواب للمحافظين، وكأنه لم يبلغه الشعور العام أن طريقة الاختيار في حكومته وأوصال

دولتـه على الثقة لا على الكفاءة، وبالتالي الرسـالة التي وصلت للمعارضة أن هـذا القرار زيـادة في تكريس أخونة مفاصـل الدولة بتعيين مسـاعدين للوزراء ونواب للمحافظين من الإخوان.

الأمر الثاني: القرار بأمر المحافظين بإقالة الفاسـدين وكأن الرئيس لا يعلم أن هناك شـعور سـائد في الجهاز التنفيذي أن هناك حركة إقصاء للقيادات غير الإخوانية والتمكين للإخوان بدلًا منهم.

كذلك كان في الخطاب ألفاظ وعبارات تدل على التحدي وإستعداء بعض مكونات الطرف الآخر مما يجعلها تشعر أن القضية قضية حياة أو موت فيزداد إصرارها على المضي قدمًا في طريق الحشد والتصعيد.

وبدأ الانقسـام الشعبي يزداد حدة، وبدأ اعتصام رابعة العدوية تحت شعار نصرة الإسـلام والشريعة والشرعية ضد أعداء الشـريعة والشرعية، وتم تعميم الألفـاظ التي سـجلت لبعض قـادة المعارضة ممـن يتبنون معارضة الشـريعة وسـحبها على جميـع المعارضـة مما أثـار الاسـتياء والتحـدي والإصرار في صفوف الخمس مكونات التي لا تتبنى هذه الألفاظ.

وفي كل هـذه الظـروف استمر النصـح والتواصل بيـن قادة حـزب النور والحرية والعدالة والإخوان والرئاسة لكن بلا جدوى.

اللقاء مع الرئيس والأحزاب الإسلامية

قبل اللحظات الاخيرة حول مبادرة الجيش

وفي ليلة ٣٠/ ٦ استدعى الرئيس رؤساء الأحزاب الإسلامية، وأعد حزب النـور النصيحة اللازمة للرئيس لبيان خطـورة الوضع والحلول المقترحة التي يمكن بها الخروج مـن الأزمة، وذهب الأمين العام للحزب -المهندس جلال مـره- للاجتماع، وكانت المفاجأة أن هناك مبـادرة مقدمة للرئيس من الجيش

الـذي يمكنه -بالتعاون مع الأحزاب السياسـية- أن ينهـي الأزمة وكانت بنود المبـادرة تدور حول تغير الحكومـة والنائب العام، وانتخابـات برلمانية نزيهة وميثاق شـرف إعلامي، إلا أن المفاجأة الأكبر كانت في رد فعل قادة الأحزاب الإسلامية، إذ قالوا أن الشعب معنا وأن خطاب الرئيس كان له أثر كبير في إقناع القواعد الشعبية وتعاطفها معنا، فقال مندوبنا: لا: الأمر ليس كذلك؛ لقد كنا بعد الثورة نستطيع أن نحرك الشارع والقواعد الشعبية وكانت المعارضة لا تستطيع أن تحرك إلا نفسها، لكن الأمر الآن انعكس فلابد من البحث عن الأسباب التي أدت الـي ذلك والتوافق علـي رؤية للخروج من الأزمة، أما الأسـباب فالأول والثاني والثالث سـوء الإدارة ولابد أن نصارح أنفسنا، وأما الرؤية للخروج من الأزمة فبالمشاركة الحقيقية لتوسيع دائرة تحمل المسئولية.

وكانت المفاجأة الثالثة أنه تم التصميم علي الحشـود، وأن حشود ٣٠/ ٦ لن تبلغ حد الأزمة، بل إنها سـتكون زوبعة وتمر كما مر ما سبقها من مليونيات دعت إليها المعارضة؛ فقد دعت المعارضة إلى ٢٤ مليونية قبل ذلك ولم تجد شيئًا وستكون هذه هي الخامسة والعشرون.

مفاجئة ٣٠/ ٦ وخروج ما يفوق من خرج في ٢٥ يناير

ثـم كان يوم ٣٠/ ٦ يـوم المفاجأة حيث اسـتطاعت المعارضـة أن تحرك من الشـعب ما يفوق من خرج في ثورة يناير في معظم محافظات ومدن ومراكز مصر؛ حيث تم ما يشبه العصيان المدني والإضراب العام (نحن لـم نعتمد على الإعلام في رصد حجم الحشـود، وإنما اعتمدنا على شـهادات شهود عيان من جميع المحافظات وعلى سـبيل المثـال: هناك محافظة لم تخرج فيها مسـيرة واحدة في الخامس والعشـرين من يناير ومع هذا امتلأت فيها سـبعة ميادين في مراكـز مختلفـة في ٣٠ / ٦)ومع هذا كان تقييم الإخوان العجيب للحشـود أن

جميع من خرج في ميادين مصر من المعارضة لا يعادل ربع أو نصف من خرج في رابعة العدوية وأن معظمهم مستأجرون وأطفال شوارع، (هذه المغالطة التي لن ينساها الشعب تُذكّر بالنظام السابق) فلما رأى حزب النور هذا تواصل أمينه العام في مساء ذلك اليوم بمكتب الإرشاد ومؤسسة الرئاسة ليسألهم: هل يمكن أن نفعل شيئًا؟ وكان جواب مؤسسة الرئاسة أن الأمر تحت السيطرة، وأنه سيصدر بيان صحفي من الرئاسة لا ليطرح حلولًا وإنما ليصف الموقف على الأرض من وجهة نظر الرئاسة فقط ليطمئن الشعب (الموالين) أن الأمر تحت السيطرة!!. وتم التواصل ببعض الأحزاب الموالية للرئيس فقال أحدهم: لقد أرسلنا بعض شبابنا إلى التحرير فوجدنا أن غالبيتهم أطفال شوارع ومأجورون وبمجرد انتهاء اليومية التي أخذوا عليها الأجرة سوف ينصرفون الساعة العاشرة أو العاشرة والنصف.

(وهذا يدلك على حالة الغيبوبة التي كان يعيشها هؤلاء).

انضمام الجيش والشرطة للمعارضة:

ثم كانت المفاجأت الأخرى في اليوم التالي: إنضمام الجيش للمعارضة؛ حيث أصدر بيانه الثاني الذي أعلن فيه انضمامه للشعب الذي خرج إلى الشوارع، وأن المهلة الأولى قد إنتهت بدون جديد، وأنه أمهل الجميع ٤٨ ساعة وسوف يتدخل بعدها إن لم يحدث حل للأزمة، ويفرض خارطة طريق يلزم الجميع بها ويشرف عليها .

ثم تلا ذلك المفاجأة الثانية ببيان الشرطة الذي أعلنت فيه تضامنها مع مطالب الشعب؛ فصار الشعب والجيش والشرطة والمخابرات في مقابل الإسلاميين (جزائر جديدة) وفي نفس الوقت الإسلاميون مصممون على عدم إيجاد حلول، وأصبح الأمر متجهًا للصدامات العنيفة، فلبس بعض معتصمي

رابعة أكفانهم واشتد الحديث عن الشهادة والدفاع عن الإسلام، وفي المقابل زاد نشاط البلطجية ضراوة من التهديد والإيذاء للملتحين والمنتقبات في الشوارع ووسائل المواصلات، وكاد الأمر فعلًا أن يفلت من أيدينا ببدايات انفعال لبعض إخواننا في أماكن متفرقة مما ينذر بالدخول في مجازر وحرب أهلية وشيكة خاصة وأنه لا يوجد حي أو شارع إلا وفيه ملتحيين ومنتقبات مما يجعل من الصعب السيطرة عليهم في هذه الأجواء الملتهبة من شحن منصة رابعة والإعلام الموالي لها من جهة، ومن تحرش البلطجية واستفزازات الفريق الآخر والإعلام الداعم له وتصريحات بعض أفراد هذا الخندق بتصريحات ضد جميع الإسلاميين مما يعطي إعلام رابعة الذريعة للتأكيد على أنها حرب ضد الإسلام، كل هذا يدفع في اتجاه حرب أهلية وشيكة.

مبادرة النور لإنقاذ ما يمكن إنقاذه:

تسارع العد التنازلي للمهلة المعروف نهايتها والتي أصبح واضحًا أنه يمكن أن نعود لمربع صفر مرة أخرى؛ بإلغاء الدستور الذي يحتوي ٣ أمور خطيرة وهامة للعمل الإسلامي:

١. المكاسب الشرعية المتعلقة بالشريعة والهوية التي لم نكن نحلم بها.

٢. عدم وجود ما يمنع من قيام أحزاب ذات مرجعية إسلامية.

٣. مكتسبات الشعب المصري من الحريات والضمانات الدستورية لتحقيقها والتي عانى من غيابها عشرات السنين.

فإذا عدنا للمربع صفر وتم إلغاء الدستور فإننا الآن في أضعف أحوالنا ولن نستطيع الضغط في اتجاه إيجاد دستور يحوي هذه المكاسب.

فحين بدا ظاهرًا أن الأمر يتفلت من يد الرئيس بتخلي الشرطة والجيش عنه، ومما زاد الأمر تأزمًا انضمام قدر كبير من القواعد الشعبية للمعارضة

وانسحاب بعض الوزراء من الوزارة، وما لاح في الأفق من التصعيد والعنف والعنف المضاد وأن مهلة ٤٨ ساعة ستمر دون توافق، وإذا حدث هذا ستتوجه الأمور لأسوأ الاحتمالات من الفوضى والدخول في حرب أهلية.

فكان لابد من محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ من بقاء الدستور وحقن الدماء والحفاظ على الأرواح ومنع دخول البلاد في الفوضى التي تهدد إستقرار البلاد.

فكان لابد من الإسراع بمبادرة وبيان جرئ يناسب الظروف الراهنة لا ننظر فيه حتى إلى قواعدنا التي لا نستطيع التواصل معها لإقناعها برؤيتنا في هذا الوقت الضيق والظروف الصعبة التي يصعب فيها التنقل.

كان لابد من بيان جريء نوجه فيه الدفة لإتجاه آخر بدلًا من السقوط المدوي ليقف الأمر عند هذا الحد ونحافظ على استقرار الدولة وعلى ما تبقى من ماء وجه الإسلاميين لاستبقاء شئ يستطيع الإسلاميون أن يبنوا عليه بعد ذلك حتى نضمن الحفاظ على جملة أمور والإبقاء على الدستور بالمكاسب التي يصعب أن نحصل عليها مرة أخرى.

إعلان البراءة من المسئولية عن الدم وإزهاق الأرواح التي قد تؤدي إلى جزائر أو سوريا جديدة، خاصةً أن الجيش والشرطة تضامنا مع الشعب، فإما أن يضحي الإسلاميون بدعوتهم وإستقرار بلادهم فيستخدموا السلاح ضد شعبهم وجيشهم وفي هذه الحالة قد يستنصر بعضهم بكل من يمد يد العون لهم وإن كان أعدى أعدائهم، وفي هذه الحالة التي يتقاتل فيها أبناء الوطن وجهًا لوجه سيكون الفائز هم أعداء الوطن الذين سيدقون طبول الحرب من كل جانب ليُهلك كلا الفريقين بعضهم بعضًا وتدخل البلاد في دوامة الفوضى التي لا خلاص منها، أو يتمكن الجيش من سحق الإسلاميين الذين أعطوه المبرر

لهذا بأن رفعوا السلاح في وجهه، وكلا الأمرين مصيبة على البلاد والعباد، وإما أن يتمكن الإسلاميون من ضبط أنفسهم والاستمرار في فاعليات سلمية وهذا يكاد يكون مستحيلًا لكثرة الأفكار والفصائل المنتمية للتيار الإسلامي والذين سينجرفون في التكفير والعنف لا محالة مما سيكون في النهاية مسوغًا للتنكيل بهم وإستئصالهم.

فكان البيان الذي يحتوي على :

أ-إنتخابات رئاسية مبكرة (لكن متى ستكون؟ وما معني مبكرة؟ يترك هذا للتفاوض بين القوى السياسية).

ب- حكومة تكنوقراط للمّ الشمل قدر الطاقة وللإشراف على الانتخابات البرلمانية في أسرع وقت، ويأتي من خلالها رئيس وزراء توافقي وبموجب الدستور فإن له صلاحيات تضاهي صلاحيات رئيس الدولة، وبالتالي حتى لو ذهب رئيس الدولة بعد ذلك بالاستفتاء على استمراره أو لدعوته لانتخابات رئاسية مبكرة فإننا لن نخسر كثيرًا إذا ما قارنا ذلك بخسارة الأمر كله.

جـ - لجنة لتعديل الدستور مع التأكيد علي أمرين هامين: أن اللجنة لن تتعرض لمواد الهوية و ستكون التعديلات من خلال الإجراءات المنصوص عليها في الدستور.

هذا البيان الذي لم نراعي فيه.إلا مصلحة البلاد الشرعية ومنع إراقة الدماء التي كان معدًا لها من متهوري الفريقين كان بمثابة طوق نجاة للكل ولاستقرار الدولة، فلو تم الحوار على أساسه لأمكن التوافق على خارطة طريق تكون أقل خسائر مما حدث بسبب الإصرار على الموقف في الوقت الضائع.

تصاعد وتيرة العنف

كان في التصريحات المنسوبة للتيار الإسلامي ما ينذر بالعنف من خلال

رموز الجماعة الإسلامية وغيرها، وصدر بعد مهلة الجيش الأخيرة تصريحات من رموز الإخوان المسلمين أنفسهم ما يؤكد على هذا، فهذا عصام العريان يقول: «الجماعة والتيار الإسلامي بدون (المخابرات والجيش والشرطة والقضاء) لهم النصر بإذن الله»، وحث المتظاهرين على الصبر، وقال: «إن الموت في سبيل الله أسمى أمانينا».

ملحوظة.. يظهر واضحًا جليًا من هذا التصريح أن الاخوان يعلمون جيدًا أن المخابرات والجيش والشرطة مع هذه الجموع الشعبية، وأن التيار الإسلامي صار معزولًا عن الشعب ولا ظهير له من مؤسسات الدولة، وأن الرئيس فقد مؤسسات الدولة كلها وعلى رأسها الجيش والشرطة، وهذا أخطر بكثير من وضع الإسلاميين في الجزائر في التسعينات، حيث نجحوا بثمانين بالمئة وانقلب عليهم الجيش قبل أن يفقدوا من شعبيتهم أحدًا، وبعد أسابيع قليلة من هذا الانقلاب ومن خلال خطة مدروسة لاستدراج بعض الإسلامين في الدم ذهبت شعبيتهم وصاروا إرهابيين متطرفين، وتصدر المشهد الحركات المتشددة منهم واستمر الأمر حتى الآن أكثر من عشرين سنة والدماء تسيل في الجزائر وتأخرت الدعوة عشرات السنين، فكيف إذا كان الأمر هنا هو حراك شعبى عارم بسبب أخطاء فادحة تحرك بسببها الشعب ثم انضم إليه الجيش؟! ومما يؤكد خطورة الأمر ما قاله جهاد الحداد -المتحدث الرسمي باسم الحرية والعدالة- موضحًا أن الإخوان لديهم خطة معدة سلفًا للمواجهة مع الجيش إذا استدعى الأمر: «إن تهديد الجيش بالتدخل أدى لتغير قواعد اللعبة»، وقال: «إننا نغير تكتيكنا وقمنا بإعداد سيناريو منذ فترة لمواجهة مثل هذا الموقف»، وقال أيضًا: «إذا تحرك العسكر على الأرض فإن لدينا الخطة لمواجهة ذلك».

أقول: وكان من الخطة بلا شك استدراج بقية الإسلاميين وعلى رأسهم

السلفيين؛ لكثرتهم وتهور البعض من الشباب حديثي الالتزام من المنتمين للمنهج السلفي العام، وكذلك جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية لتاريخهم، وكذلك القطبيين وغيرهم، استدراج الجميع في مواجهات دموية مع الشعب والجيش والشرطة من خلال إحداث حشود مقابل حشود يحدث بينها احتكاكات، ومع التصعيد والتصعيد المضاد بين التيار الإسلامي من جهة والحشود الشعبية من جهة أخرى التي يندس فيها البلطجية المدعومة من فلول النظام القديم والدولة العميقة، هذه الحشود الشعبية سيزيد من إصرارها وجود الدماء وإنضمام الجيش والشرطة إليها، وبالتالي سيصبح التيار الإسلامي معزولًا ومحاصرًا، مع الوقت وإذا سالت الدماء فإنه لن يضبط أبناء التيار الإسلامي أنفسهم خاصة مع الشحن العاطفي المتواصل مما سيدفع الكثير إلى التساهل بالدماء أكثر وأكثر وسيقتل بلا شك أبرياء من الطرف الآخر الذين خرجوا لا يعترضون على الإسلام، وإنما يطالبون بإصلاح أحوالهم المعيشية، فإذا سال دم هؤلاء فإن الكراهية الشعبية ستزداد للإسلاميين وسينفض الناس من حولهم، وحينها ستعلن الحرب على الإرهاب ويصيب الإسلاميين ما أصابهم في الجزائر في التسعينات.

أو يضحي الإسلاميون بدعوتهم واستقرار بلادهم ويستعينوا بالخارج ويحولوها إلى حرب أهلية حقيقية تؤدي في النهاية إلى سقوط الدولة على رؤوس الجميع وتخضع لإرادة أعدائها وتتم مخططات تقسيمها ليتحقق حلم أمريكا وإسرائيل في «الشرق الأوسط الجديد» والذي لا يسمح فيه لدولة قوية متماسكة إلا إسرائيل.

وكانت إرهاصات الحرب الأهلية قد بدأت من ١/ ٦؛ حيث كان التحرش من البلطجية - بل وبعض عامة الشعب - بكل صاحب سمت إسلامي؛ فحلقوا للبعض لحيته والبعض ضرب وأهين بل وقتل البعض واستمر هذا الأمر حتى ٣/ ٧.

خطاب «مرسي» والفرصة الأخيرة!

جاء خطاب الدكتور محمد مرسي بعد أن وصلت الأزمة إلى ذروتها، وكان الجميع ينتظر منه أن يخرج على الناس بخطاب يلم الشمل ويوقف هذا التصعيد الخطير، خاصةً بعد أن تبين له خطأ جميع رهانات الإخوان؛ فقد راهنوا على ضعف حشد المعارضة وتبين العكس تمامًا، وراهنوا على بقاء الجيش معهم مهما كان منهم (هذا ما كانوا يظهرونه) وتبين العكس فانحاز الجيش إلى الجموع الشعبية؛ فكان ينبغي أن يطرح الدكتور مرسي في خطابه هذا الذي كان يعد الفرصة الأخيرة لتعديل المسار السياسي للإخوان.

كان ينبغي أن يطرح حلولًا تناسب الموقف، إلا أن الخطاب جاء على عكس المنتظر تمامًا؛ فقد كان في هذا الخطاب ملمح خطير جدًا، هذا الملمح يدل على تهور من أعد له هذا الخطاب ومن أشار عليه به فإنه ظلم الدكتور محمد مرسي وجميع الإسلاميين به؛ ذلك الملمح هو قوله بعد أن أكد علي الشرعية وأنه جاء بانتخابات شرعية: «أن دمه فداء لهذه الشرعية»، وفي هذه العبارة أمران خطيران:

أ- أن الدكتور مرسي لم يعد رئيسًا للدولة يأمر وينهى فيأمر الجيش والشرطة بحماية الشرعية، لا. لم يعد كذلك؛ وإنما صار مناضلًا بدمه.

ب- أن هذه العبارة دعوة واضحة صريحة لكل الأتباع والموالين أن ينزلوا ويجعلوا دماءهم فداء لدمه وشرعيته؛ وهذا فيه من التهور والتغرير بالشباب الإسلامي ما الله به عليم، فإن الدكتور محمد مرسي كان يعلم أن هناك سخطًا شعبيًا عارمًا أخرج جموعًا غفيرة من الشعب وانحاز إليهم الجيش والشرطة

والمخابـرات، مع علـم الجميع بوجود بلطجية النظام السـابق الذين لا يبالون بحرمة الدماء بطريقة لا يمكن شـرعًا أن يجاريهم فيها التيار الإسلامي، هذا إذا كان له قدرة على مواجهة هؤلاء جميعًا أصلًا، فضلًا عن أن هذه المواجهة غير جائزة شـرعًا ولا تحقق أي مصلحة واقعًا بل خطرها هائل على البلاد والعباد، وكان في إمـكان الدكتور مرسـي في هذا الخطاب أن يتحدث عن الشـرعية كما تحدث أو ببعض ما تحدث ثم يقول: «جئت بإرادة الشعب وبالشرعية، أما وقد انقسـم الشـعب علي فأنا الآن مرة أخرى أعرض نفسـي على الشعب باستفتاء حر، فإن قبلني أكملت وكنت خادمًا للشعب، وإن رفضني فأنا لا أرضى لنفسي أن أحكم شعبًا لا يريدني، ولا أرضى لشعبي أن يحكمه من لا يريد».

لـو قال هذه العبـارة لتغيرت المعادلة، ولأمكن التفـاوض بعدها للخروج من الأزمة الطاحنة، وكان ذلك سيزيد من التعاطف معه ومع الإسلاميين عامة، إلا أن طرحه للخروج من الأزمة في هذا الخطاب كان مخيبًا للآمال، بل كان فيه عـدم مصداقية؛ إذ قال «إنه عرضت عليه مبادرة مـن الجيش وبعض الأحزاب وإنـه قبلها، لكن بعض الأحزاب لم تقبلهـا»، والحقيقة التي يعلمها الجميع أن هذه كانت «مبادرة حزب النور» والتي يعلم الجميع أن المعارضة قد قبلتها ولم يرفضها إلا الإخوان المسـلمون، ثم إن سقف مطالب المعارضة كان قد ارتفع بعد مشـهد ٣٠/ ٦ وبعد انضمام الجيش والشـرطة رسميًا للمعارضة؛ ولذلك كان ينبغـي أن يطرح طرحًا يناسـب الظـروف والموقف للخـروج من الأزمة، ويعلـم أن الأمر تفاقم جدًا بخروج هذه الحشـود الكبيـرة من أقصى البلاد إلى أقصاها، هذه الجماهير التي لم يخرج مثلها في ثورة ٢٥ يناير والتي ملأت كثيرًا مـن الميادين في المـدن والمراكز ووصلت إلى القري، ومهما كثرت الحشـود الموالية فإنهـا في هذه الظروف لـن تغير موازين اللعبة؛ لأن الجيش والشـرطة

والمخابرات والقضاء أصبحوا في الكفة الأخرى على حد تعبير الدكتور عصام العريـان علـى منصـة النهضة، وسـتحدث اسـتفزازات ودماء وستنسـب كلها للإسـلاميين، ومع مرور الوقت وتسارع الأحداث سيزداد الشقاق والعداء بين الإسـلاميين والشـعب؛ وفي النهاية سـيكون الطرف الضعيف هم الإسلاميون بعـد أن يكونـوا قد فقدوا كل شـيء، أو ينجحوا في تحويل المشـهد إلى حرب أهلية تؤدي إلى انهيار البلاد وضياعها.

نعم، حرب أهلية تكاملت مقوماتها!

كانت الأمور تسير في اتجاه حرب أهلية يكون وقودها السلفيون، لكن هل كان هذا مخططًا له من قبل الإخوان في حال فشـلهم في السيطرة على الدولة؟! أم أن الظروف هي التي قادت إلى هذا؟!

تعالَ أيها القارئ الكريم نسترجع بعض الأمور:

أولا: محاولات الإخوان السيطرة على التيار السلفي العام، مع محاولات التخلـص من تأثير الدعوةالسـلفية وحـزب النور على التيار السـلفي، بل على قواعدهمـا لأن المنهج الإصلاحي التدريجي من قاعدة المجتمع والذى تتبناه الدعـوة السـلفية يعرقـل المسـيرة الثورية الصدامية التي كانت أحـد الحلول المطروحة بقوة؛ فعمدوا إلى:

أ – عمل تجمعات وكيانات تنتمي للتيار السـلفي لتنافس الدعوة السـلفية في التأثير على التيار السـلفي، أو على الأقل تشوش على القرار السلفى باتخاذ قـرارت مخالفة للدعوة السـلفية في أكثر الأحيان كـ«الجبهة السـلفية» التي يعد أفرادها على الأصابع.

ب– محـاولات إحداث انقسـامات داخل الدعوة السـلفية وحزب النور، ومن ذلك اسـتقطاب الشـيخ سـعيد عبد العظيـم من خلال الاحتـواء وإبلاغه

معلومات كاذبة عن الحزب والدعوة لتنفره منهما وتقسم الصف، لكنهم وإن كانوا نجحوا في احتواء الشيخ سعيد بهذا إلا أنهم لم ينجحوا في استغلال تلك الورقة لشق الصف بها؛ فقد أنكرت قواعد الدعوة السلفية تصرفات الشيخ سعيد ومتابعته للإخوان وعدم التزامه بالعمل المؤسسي!

ومن ذلك الدور الذي قام به الشيخ حازم أبو إسماعيل في تزكية انشقاق حزب الوطن عن حزب النور، وسيأتي بيانه.

ج- التشويه المتعمد لصورة الدعوة والحزب عن طريق الإعلام الإسلامي الذي سيطروا عليه، وعن طريق الدعاة ذوي السمت السلفي الذين تتم تغذيتهم بأخبار كاذبة عن الحزب والدعوة؛ فيخرجون للإعلام ليصبوا جام غضبهم عليهما.

هذا فضلًا عن دور «كتائب الكذب الإخوانية» على النت، ودور من يسمون بـ «المحللين السياسيين» الموالين للإخوان.

د- إنشاء هيئة موازية صورتها سلفية لكن السيطرة الداخلية عليها للإخوان أو لأشخاص هم صنيعة الإخوان، وهي «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح» (هيئة سلفية بإدارة إخوانية)، ومما يثير التساؤلات أن القرارت بالمليونيات والتحركات الثورية كانت تتخذ من خلال تلك الهيئة! فهل كان هذا أمر فرضته الظروف، أم أنه كان من أجل زحزحة التيار السلفي من المنهج الإصلاحي التدريجي إلى المنهج الثوري الصدامي شيئًا فشيئًا لتصديرهم في الصدام الذي كان عندهم محتملا، وكانوا يعدون له العدة كما صرح بذلك جهاد الحداد المتحدث الرسمى باسم الإخوان يوم (٢/ ٧)؟! حين قال موضحًا أن الإخوان لديهم خطة معدة سلفًا للمواجهة مع الجيش إذا استدعى الأمر: «إن تهديد الجيش بالتدخل أدى لتغير قواعد اللعبة»، وقال: «إننا نغير تكتيكنا وقمنا

بإعداد سيناريو منذ فترة لمواجهة مثل هذا الموقف»، وقال أيضًا: «إذا تحرك العسكر على الأرض فإن لدينا الخطة لمواجهة ذلك»!

وهل كان «تثوير» التيار السلفي وجمع الجماعات التي تتبنى العنف في خندق واحد هو تلك العدة التي كانوا أعدوها؟!

وهذا يثير تساؤلات حول أحداث فض رابعة وما حدث في نفس اليوم على مستوى الجمهورية؛ فإنه قد تم حصار عدد كبير من مراكز الشرطة واقتحام الكثير منها وقتل أفراد الشرطة والتنكيل بهم، وقد لوحظ بوضوح عدة أمور:

أ- لوحظ رجوع الكثير من كوادر الإخوان من رابعة على غير العادة قبل الفض بيوم أو أكثر!

بل إن إخوان بعض المحافظات القريبة من القاهرة رجعوا في أتوبيسات كاملة في الليلة السابقة للفض!

ب- أن معظم القتلى في رابعة كانوا من التيار السلفي العام الذي نجح الإخوان في إخراجه عن المنهج الإصلاحي المتدرج من القاعدة الذي ينطلق من قواعد السياسة الشرعية إلى المنهج الصدامي الذي ينطلق من العاطفة.

ج- حين قامت التيارات الجهادية والتكفيرية بحصار مراكز الشرطة واقتحامها لم يلحظ وجود الإخوان بالقرب من الحدث، لكن لوحظوا يراقبون أو يحرضون لكن عن بعد على عكس من كانوا من التيار السلفي العام.

فى أثناء هذه التطورات وفي ظل الاستنفار الهائل للشباب السلفي والذى يقوم به الشيخ محمد عبد المقصود والشيخ عاصم عبد الماجد والشيخ صفوت حجازى، وغيرهم ممن يظهرون السمت السلفي الذين تولوا تأجيج نار العاطفة الهائجة في قلوب الشباب السلفي، في نفس الوقت كان البلتاجى يقول متنصلًا من كل هذا: (احنا كإخوان سلميين، لكن أنا أحذر؛ معنا أفكار أخرى)،

وكأن هؤلاء فزاعة يخوفون غيرهم بها!!

فهل كان هذا مرتبًا له مسبقًا أم كان واقعًا تم استغلاله؟!، أم كان شيئًا غير هذا وذاك؟!

ثانيًا: الشيخ حازم أبو إسماعيل ودوره الخطير في تحويل قطاعات من التيار السلفى العام من المنهج الإصلاحى المتدرج من القاعدة المبني على قواعد السياسة الشرعية إلى المنهج الصدامي المبنى على العاطفة!

لك أن تتساءل أيها القارئ الكريم، لماذا نزل الشيخ حازم من قطار الإخوان؟!

ولماذا توجه بخطابه فقط للتيار السلفي؟!

لماذا كان كل حرصه في العمل على الأرض أن يعمل فقط على أبناء التيار السلفي؛ فكان أتباعه يعملون فقط على السلفيين دون الإخوان، حتى صرح أحد مسئوليه في إحدى المحافظات أنه لن يستقطب شباب الإخوان إلى «حازمون»، وإنما سيكون التركيز على السلفيين؟!

لماذا كان خطابه عاطفيًا حالمًا يداعب به عواطف السلفيين وأحلامهم، وعند التدقيق معه يقول غير ذلك؛ لأنه يعلم أن هذه الأحلام بعيدة المنال، والواقع يحتم التدرج في الإصلاح؟!

لماذا قام بهذا الدور الذي لا يليق بمثله حين علم أن هناك خلافات داخل حزب النور؟!

ألم يكن الواجب عليه أن يتدخل في حلها، أو على الأقل يسكت إذا كان يرى أن الأمر لا يعنيه؟!

إن الأمر كان يعنيه لكن على طريقته الإخوانية، كان يعنيه «قسم الصف» فذهب بنفسه إلى مقر حزب النور ليشارك ويشجع هذه المجموعة التي أخذت

مقر حزب النور عنوة لتعلن انشقاقها عن حزب النور من خلاله! العجيب كيف يحضر الشيخ حازم هذه المهاترات وهو ممن لا ينبغي أن يفوته مثل هذا المعنى الذي لا يفوت أى أصيل ابن بلد يعرف الأصول فضلًا عن رجل كان مرشحًا لقيادة دولة وبالشريعة الإسلامية؟!

إن حضور الشيخ حازم كان مقصودًا ليثقل ميزان هؤلاء المنشقين أمام أبناء التيار السلفى؛ ليفت في عضد حزب النور والدعوة السلفية؛ والدليل على هذا أنه حضر، وحشد الكثير من أتباعه بعد ذلك بأيام إلى مؤتمر تدشين «حزب الوطن» حتى لا يظهر مؤتمر المنشقين ضعيفًا، بل تمت تسريبات أن هناك تحالف سيتم بين «الحازمون» و«حزب الوطن» لإظهار قوة الانشقاق والمنشقين، إلا أن هذا كله وإن كان قد أثر في التيار السلفي العام، إلا أنه لم يؤثر في قواعد الدعوة السلفية وحزب النور!

لكن لماذا كان الشيخ حازم يفعل هذا؟!

إن الشيخ حازم كان يريد إضعاف تأثير الدعوة السلفية التي تتبنى المنهج الإصلاحي المتدرج طويل النفس والذي يصادم ما يريده الشيخ حازم والإخوان من التيار السلفي.

إنه كان يريد تحويل التيار السلفي إلى المنهج الثوري الصدامي ليتم استخدامهم في الوقت المناسب؛ (ففي الوقت الذي كان الإخوان يثنون على الجيش كان الحازمون يقودون السلفيين إلى العباسية للصدام مع الجيش ولإيجاد ثأر بينهم وبينه، وبينما كان خطاب غير المحسوبين على الإخوان على منصة رابعة خطابًا عنيفًا، كان الدكتور محمد البلتاجى يقول: «إحنا كإخوان سلميين لكن أنا بأحذر: معنا أفكار أخرى»!

وجه الشيخ حازم خطابه للسلفيين مهيجًا لعواطفهم ومشاعرهم ليخدع

بخطابه الكثير من الشباب، بل والدعاة ليضغطوا على الدعوة السلفية لتتخذ قرارًا بدعمه ليصطدموا بالحائط بعد ذلك، إلا أن قيادات الدعوة والحزب بعد لقائهما بالشيخ حازم تيقنوا أنه لا يصلح بحال أن يتم دعمه كمرشح للرئاسة؛ وذلك لأمور كثيرة أخطرها:

أ- **الاستهانة بالدماء**: فكان من أقواله: «ما المانع أن يموت مليون (وفي رواية أنه ذكر في حضرته فكان آخر عشرة مليون من الشعب)» دون أن ينكر هذا!

يدعون أن هذا من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية؟! (سيحكم من بعد أن يقتل الشعب بعضه بعضًا بالملايين!) وأين القوى المتربصة بمصر التي تريد أن تنقض عليها؟! وهل سيكون هناك فرصة للانقضاض أفضل من هذه الفرصة التي سيهديهم إياها الشيخ حازم ومن خلفه الإخوان؟! وقبل هذا: أين الله الذي يقول: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ ﴾؟!

ب- ومن الأمور التي منعت الدعوة من دعم الشيخ حازم أيضًا: «**عدم تقديره للأمور حق قدرها**»؛ فحين سئل عن الأزمة الغذائية قال: «بسيطة جدًا.. نزرع الـ ١٦٥ ألف فدان قمح في سيناء على المطر نحل بهم مشكلة الغذاء»، وحين سئل عن إسرائيل وخطورة الوضع في فلسطين قال: إسرائيل أمرها أسهل ما يمكن (فقط نرسل أربعة آلاف شاب - صايع - يصيفوا عند مضيق تيران يخنقوا إسرائيل من جهة البحر فتموت إسرا ئيل)!

من أجل هذا وأمور كثيرة أخرى امتنعت الدعوة عن دعم الشيخ حازم؛ فقامت الدنيا ولم تقعد داخل التيار السلفي العام ضد الدعوة السلفية وأبنائها؛ مما مكن الشيخ حازم من التأثير في أعداد كبيرة من التيار السلفي غير المنتمين للدعوة، ثم جاء موضوع «أم الشيخ حازم ومنعه من الترشح» بسبب جنسيتها

التي كان يصرح بعض المقربين من عائلة الشيخ أن أمه حملت الجنسية الأمريكية فعلًا، وأن الشيخ حازم يعلم بهذا، لكن الشيخ حازم لعب على وتر المظلومية ليثور التيار السلفي أكثر وأكثر، بل كان في كثير من الأحيان يستخدم أساليب الخداع ليثير العواطف ويبقي على حالة الثورة والغليان؛ ومن ذلك أنه أعلن أكثر من مرة أنه سوف يعلن على الملأ أدلة دامغة على صدق دعواه ويضرب لذلك موعدًا، ثم لا يفعل، ثم بعد ذلك استطاع «الحازمون» قيادة السلفيين إلى العباسية!

وأحيانا كان الشيخ حازم يعلن عن اعتصام ثم لا يذهب، وأحيانًا كان يعلن عن اعتصام ويدعو إليه بقوة؛ فإذا اجتمع الناس أرسل إليهم من يخبرهم بالإلغاء على استحياء، وكأنه كان يريدهم أن يستمروا!

والأخطر أنه تم رصد أمرًا خطيرًا يتعلق بالمقربين من الشيخ حازم، وهو أن معظمهم من «الجهاديين والقطبيين»؛ فلما سألته الدعوة السلفية حين جاءها طالبًا الدعم: لماذا يلتف حولك الجهاديون والقطبيون؟! قال: أنا لا أعرف عن فكرهم شيئًا، هم أناس جاءوا ليدعموني فلا أستطيع إبعادهم!

فسألوه: لماذا تواجد الشيخ عبد المجيد الشاذلي معك على المنصة في أحد المؤتمرات وأنت تعلم أنه صاحب كتاب: «حد الإسلام» الذي يؤصل فيه لفكر «التوقف والتبين»؟! قال: أنا لا أعرف عنه هذا، ومعرفتي به أنه كان صديق والدي!

لكن ما الدور الخطير الذي لعبه هؤلاء في تلك المرحلة؟

الواقع أنهم قاموا ببث أفكارهم في جموع هؤلاء السلفيين، بل تم تجنيد بعضهم في الخلايا الجهادية، والبعض اشترى سلاحًا، بل رؤي بعض الجهاديين داخل خيام اعتصام «حازمون» في التحرير وهو يشرح للشباب كيفية تصنيع القنابل اليدوية!

هذا المناخ رفع درجة الحرارة العاطفية عند كثير من الشباب لتطغى على القواعد الشرعية والعقلية؛ لتسهل قيادتهم بعد ذلك إلى مدينة الإنتاج الإعلامى تارة، وإلى رابعة أو النهضة أو الدستورية تارات!

ثالثًا: عدم الاكتراث بالعزل الشعبي للإسلاميين في نهاية الستة أشهر الأولى من حكم الدكتور مرسى.

فلم تكد تمر ستة أشهر من حكم الدكتور محمد مرسى حتى أدت سياسته وسياسة الإخوان في إدارة الدولة والأزمات (وقد تقدم الحديث عنها باستفاضة) إلى عزل الشباب الإسلامي شعبيًا عزلًا تامًا؛ فأصبح الناس لا يرون شابا عليه سمت التدين إلا آذوه بالتصريح أو التلميح، أو على الأقل وجهوا إليه اللوم (منكم لله إنتوا اللى جيبتوا مرسي)، بل كان الناس يطالبون المتدينين بالسولار والبنزين، وكانوا يخرجون الإخوة من طوابير البنزين، وكانت تحدث احتكاكات بالأيدي!

ومع هذا لم يكترث الإخوان لهذا، ولم يحاولوا علاج هذه الظاهرة الخطيرة!

بل زاد الأمر خطورة حين لعبوا على هذا الانقسام وعمقوه أكثر وأكثر بعمل فاعليات باسم الإسلاميين؛ مما يستفز مشاعر عامة الشعب ويزيد من نفرتهم من الإسلاميين، وفي هذه الفاعليات تم الاستدعاء والعودة إلى خطاب الشريعة الذي كان يستخدم في حملة الدكتور مرسي الانتخابية بعد أن كان قد هجره بمجرد نجاحه ولمدة تسعة أشهر، وتم استدعاؤه مرة أخرى لأنه هو الخطاب الذي يمكنهم به حشد الإسلاميين عامة والسلفيين خاصة، ووصلت الخطورة ذروتها حين اتخذ الإخوان ومن تابعهم ذلك القرار الخطير الذي هو أخطر قرار تم اتخاذه في هذه المرحلة، وهو قرار «الحشود مقابل الحشود» لينقسم

المجتمع إلى معسكرين: (معسكر الموالين، وأطلقوا عليه اسم «الحشود الإسلامية»؛ ليضمنوا مشاركة الإسلاميين بما فيهم التيار السلفي العام بقوة.)

أما المعسكر الآخر وهو المعسكر المعارض لأداء الحكومة والإخوان، فألصقوا به أفظع التهم مستغلين في ذلك بعض التصريحات المنسوبة إلى بعض المشاركين فيه (وهم تلك القلة من العلمانيين الذين كانوا يريدون ركوب الموجة فعلا)؛ فاستغل الإخوان ومن معهم تصريحات هؤلاء ليثبتوا أن هذه المعارضة إنما هي حرب على الإسلام وليست مجرد اعتراض على أداء الإخوان، وكان هذا الخطاب الخطير على منصات الحشود الإسلامية مما يزيد العاطفة لدى الشباب المتهور من الجماعات التي تتبنى العنف أصلًا، والأخطر من هذا تلك الأعداد الضخمة من التيار السلفي العام الذين تمت زحزحتهم قبل ذلك عن منهجهم الإصلاحي إلى المنهج الثوري الصدامي.

وكانت هناك تحركات على مستوى الجمهورية للحشد باسم الإسلاميين مما شكل استفزازًا هائلًا للشعب أكثر وأكثر، ووقع الإسلاميون في أخطاء كثيرة فزاد الاستفزاز أكثر وأكثر، وصارت الفرصة مواتية لمكون خطير من مكونات الحشود المقابلة وهو «**المكون الاستئصالي**» الذي يريد ركوب الموجة وإعلان الحرب على كل ما هو إسلامي، مع أن الغالبية العظمى من هذا المعسكر ليس إشكالها مع الإسلام كإسلام، ولا مع الشريعة كشريعة، وإنما إشكالها مع الإخوان كإخوان ومن يساندهم؛ بسبب الفشل في إدارة الدولة والعجز عن تلبية المطالب الحياتية للشعب، إلا أن «المكون الاستئصالي» من هذا المعسكر حاول الزج بكل الإسلاميين في المعسكر الآخر؛ فسلط ٣٠٠ ألف بلطجي في أنحاء الجمهورية (هذا العدد نقلًا عن تصريح للمهندس أبو العلا ماضي حين قال: إن الدكتور مرسي أخبره أنه يوجد تنظيم من ٣٠٠ ألف

بلطجيٌ منه ٨٠ ألف في القاهرة وحدها)!

كان هـؤلاء البلطجية يقومون باستفزاز الملتحين والمنتقبات ليل نهار في الطرقات والشوارع، ومع التشويه الإعلامي للإسلاميين خاصة مع الخطاب الاستعدائي على المنصات وفشل حكومة الإخوان؛ كان كثير من الناس يتعاونون مع البلطجية، فكان الأخ الملتحي لا يستطيع الانتقال من قرية إلى قرية فضلا عن أن يسافر إلى المدينة؛ لأن البلطجية كانوا يفتشون السيارات وينزلون الملتحين ويحلقون لحاهم، بل ويضربونهم وقد يصل الأمر إلى محاولات القتل؛ حتى اضطر الكثير إلى حلق لحاهم، وحتى صدرت بعض الفتاوى بجواز حلق اللحى في هذه الظروف! بل إنني أعرف أساتذة في الجامعة لجأوا إلى حلق لحاهم ليتمكنوا من الوصول إلى جامعاتهم، وأجبر بعض الأهالي أبناءهم على حلق لحاهم خوفًا عليهم، وتعرض الشباب والنساء المتدينين لإهانات ومضايقات هائلة في الطرقات والشوارع؛ حتى صار الاحتراب الأهلي وشيكًا خاصة مع الأجواء التي صنعها الخطاب الربعاوي الذي جعل الشباب في حالة من الغليان من جهة، ومن الجهة الأخرى هذا الاستفزاز المنقطع النظير خاصة لأصحاب السمت السلفي؛ مما حدا بالدعوة السلفية أن تنشئ في كل محافظة غرف متابعة للأزمة لحظة بلحظة لاحتواء أي مشكلة تحدث قبل أن تتفاقم ويمتد أثرها إلى أماكن أخرى فيفلت الأمر من أيدينا!

وأنا أذكر موقف حصار البلطجية لمقر حزب النور بالمحلة بسبب تصرف خطأ من أحد أفراد الجماعة الإسلامية، وكان ملتحيًا فظنوا أنه من أفراد حزب النور فحاصروا مقر الحزب، وحدث إطلاق نار وقتل شاب في مشادة حدثت، وبدأ الإعلام ينفخ في الأمر، فاتصلت بأعضاء الحزب في المحلة وطلبت منهم أن يطمئنوا الناس ويهدؤوا الأمر في الإعلام حتى لا تمتد المشكلة خارج

المخلة في ظل هذه الأجواء والخطاب التحريضي العاطفي الذي لم يتوقف من جهة الإسلاميين، ومع العلم أنه يوجد في صفوف الإسلاميين أعداد هائلة ممن يمكن أن يفلت زمامهم أو على الأقل يضطرون للدفاع عن أنفسهم!

فتخيل أيها القارئ الكريم، لو أن عامة المتدينين استجابوا لهذه الاستفزازات، فهل كان سيخلو شارع أو حارة من قتال خاصة وأنه لا يوجد بيت أو حارة إلا وفيها ملتحٍ أو منتقبة؟!

ما هي الحرب الأهلية إذًا إن لم تكن هذه هي الحرب الأهلية؟!

رابعًا: عدم الاكتراث بالدماء: فوجئنا بعدم اكتراث الإخوان بهذا كله، وعدم اكتراثهم بالدماء التي تراق، بل العجيب أنهم كانوا يصنعون المناخ الذي يسهل فيه إراقة الدم (ومن ذلك مسيرتا المنصورة)؛ حيث دعا الإخوان إلى مسيرة فخرجت وكان فيها نساء، فجاء الخبر لمنظمي المسيرة من الإخوان أثناء تحركها أن البلطجية أمامكم في الشارع مسلحون، وهناك شارع آخر فاسلكوه؛ فنادى منادٍ من منظمي المسيرة من الإخوان: «اثبتوا اثبتوا» حتى إذا وصلوا إلى البلطجية حدث ما كان متوقعًا؛ فقتل أربع أخوات، وأصيب من أصيب منهن ولا حول ولا قوة إلا بالله!

وفى المنصورة أيضًا يتكرر نفس الخطأ؛ فقد أعلن الإخوان ومن معهم عن عزمهم على تنظيم مسيرة في المنصورة، واختاروا «الجمعية الشرعية» لتنطلق منها؛ فنصحهم الناصحون بالبحث عن مكان آخر لأن المنطقة التي تحيط بالجمعية الشرعية هي منطقة البلطجية في المنصورة؛ فصمموا على عدم تغيير المكان حتى حدث ما حدث، وحاصر البلطجية المكان فقتلوا أحد الإخوان وجرحوا آخرين، وحين سئل أحد قادة حزب الحرية والعدالة قال: «قدمنا اليوم شهيدًا»!

وهنا أذكر شيئًا يحتاج إلى وقفة حدثني به أحد كوادر الحزب في أحد مراكز الدقهلية قال: «إن مسئول الإخوان في المركز دعانا إلى المشاركة في مسيرة المنصورة، فقلنا له: إن الحزب اتخذ قرارًا بعدم المشاركة؛ لأن الحشود مقابل الحشود مفاسده عظيمة، وقال: فلما كانت المسيرة وسمعنا أن هناك قتلى ومصابين؛ اتصلت بمسئول الإخوان هذا لأطمئن عليه، فقال: أنا في البيت، قلت له: ألم تذهب؟! قال: جاءتنا أوامر ألا نذهب! قلت له: جميعكم لم تذهبوا؟! قال: جاءت الأوامر للبعض أن يذهب والبعض الآخر ألا يذهب! فقلت له: أعطني تليفون أحد الموجودين هناك لأطمئن؛ فلم يعطني وكأنه لم يجد»!

واقرأ هذا الكلام جيدًا وتدبره لأحد من كان مع الإخوان في أحداث رمسيس وقد ذكر كثير ممن كانوا مع الإخوان مواقف مشابهة له؛ فقد كتب «أحمد المغير» في تدوينة على صفحته الرسمية على «فيس بوك» يسرد فيها حكاية مسيرة الإخوان في أحداث رمسيس ٢٠١٣، فقال:

«في ١٦ أغسطس (أحداث رمسيس) كنت مع المسيرة اللي اتحركت من مدينة نصر تجاه رمسيس، وانطلقت بعد صلاة الجمعة، ووصلت على المغرب تقريبًا دون مواجهات أو اشتباكات إلا عند غمرة تصدى لها الشباب، لما وصلنا لمسجد التوحيد، اللي كان بمثابة مستشفى ميداني أو بمعنى آخر مكانًا لتجميع جثامين الشهداء- كما نحسبهم - وتوثيقهم، سألنا عن الأوضاع من الناس اللي جاية من رمسيس، فحكوا لنا بشاعة اللي حصل، وإن المواجهات مستمرة، لكن تقريبًا تمت السيطرة على الميدان بعد أكثر من ٢٥٠ شهيدًا، وكان كل اللي بييجي من هناك بيشدد على أهمية التحرك للحفاظ على الميدان، ولدعم المقاومين فيه».

و«المغيـر» أضاف: «وفعلًا بدأنا نجمع نفسـنا ونتحـرك، وإذا فجأة نلاقي آلاف بترجـع من الميدان أفواج وكل ما نسـأل حد يقلنـا: راجعين تاني ونلاقيه ماشـي مروح! كدت أجن وقعدت أصرخ في الناس عشـان يرجعوا وإن الناس محتاجينا في رمسـيس، وكل اللي أكلمه يهز رأسـه ويمشي يروح! قعدت أسأل وأتقصى لغايـة مـا لقيت حـد بيقـول: إن جالهم علـى التليفونات رسـالة من التحالـف تفيد بالانسـحاب؛ افتكرناها حيلة مخابراتيـة لأن بأمانة مكنش ليها معنـى غيـر كدة! أصـل بعد ٢٥٠ شـهيدا وبعدما بـدأت تسـيطر على الأرض وعدوك في هزيمة تلاقي فجأة معظم اللي معاك انسحب!».

استـطرد «المغير» في قوله: «قعدنا نحذر الناس على قدر ما نستطيع، وكان فيه بيستجيب والأغلبية بيمشوا وهما بيهزوا راسهم ببلاهة إنهم راجعين! عرفنا بعد كدة إن رسـالة الانسـحاب صدرت فعلًا من قيادات الإخوان في التحالف إلى الإخوان فقط دون غيرهم؛ الأمر اللي رفض تنفيذه الدكتور صلاح سلطان والمجموعـة اللـي معاه، وطلع قال للناس: امشـوا إنتوا وأنا قاعد مش ماشـي (المجموعة اللي اتحاصرت في مسجد الفتح بعد كده)».انتهى كلام «المغير»!

وهـذا يذكرني بأمور منها: أن أحد الشـباب المتعاطفيـن مع الإخوان أراني يومًا رسـالة من منظمي المسـيرات تحتوي علـى مكان المسـيرة والتعليمات المتعلقـة بها، ثم قال لي ذلك الشـاب: «لكـن يا أخي الرسـالة الثانية لا تأتيني أنا وأمثالي، إنما تأتي إلى الإخون فقط»، قلت: وما هذه الرسـالة؟! قال رسـالة الانصـراف من المظاهرة أو المسـيرة، قال: فنفاجأ في كثيـر من المظاهرات أن الإخوان انسحبوا بالكامل ولا يبقى إلا نحن!

وقـد حدثني أكثر مـن واحد أنه يعرف مـن كوادر الإخوان مـن ذهب إلى «رابعـة» وعاد قبل إكمال المـدة المعتادة، ثم فوجئنا بفـض «رابعة» ولعل هذا

يفسر كثرة القتلى من السلفيين في «رابعة»!

ومما يثير التساؤلات الشرعية أيضًا أن الإخوان علموا بفض «رابعة» يقينًا قبلها بست أو عشر ساعات، فبدلًا من أن يبحثوا عن طريقة لحقن الدماء أعدوا الأكفان والأماكن التي يستقبلون فيها المصابين والقتلى!

أعود مرة أخرى وأتساءل: إن لم تكن الاستهانة بالدماء لهذه الدرجة تقود لا محالة إلى حرب أهلية، خاصة وهناك من يعلن أنه يوجد مشروع «مائة ألف شهيد»، وهناك مائة ألف يتمضمضون بالمولوتوف، وهناك مئات الآلاف في القاهرة ومثلهم ينتظرون ساعة الصفر، وهناك من يقول: «قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار»، وهناك من يدعو قائلًا: «اللهم انصر الإسلاميين يوم ٣٠/ ٦ على الكافرين والمنافقين»!

إن لم تكن هذه هي أجواء الحرب الأهلية، فماذا نسميها خاصة إذا نجح المحرشون بين البلطجية من طرف وبين المتهورين (وهم مئات الآلاف) من طرف الإسلاميين؟!

❑ ❑ ❑

دعوة الجيش للحوار الوطني يوم ٣/٧
وموقف حزب النور..

بعـد انتهاء مهلة الثماني والأربعين سـاعة التي حددهـا الجيش بدون تقدم في الأوضـاع على الأرض؛ دعا الجيش القوى المؤثرة في المشـهد وهي «حزبا الحرية والعدالة والنور، والأزهر والكنيسة والمعارضة متمثلة في جبهتي الإنقاذ وتمرد».

لماذا استجاب حزب النور لدعوة الجيش للحوار الوطني يوم ٣/ ٧؟

أولا: لأن الدعـوة كانـت لحوار وطني دعـي إليه الحريـة والعدالة والنور والأزهـر والكنيسـة والمعارضة؛ حيث اتصـل اللواء العصـار برئيس الحزب الدكتور يونس ودعاه لجلسـة حوار، فسـأله الدكتور يونس عن بقية المدعوين فأخبره أنهم (الحرية والعدالة والأزهر والكنيسـة والمعارضة)؛ وبالفعل توجه الدكتـور يونس من محل سـكنه بمحافظـة البحيرة إلى القاهـرة، إلا أن كمائن البلطجيـة التي كانت على الطريق الزراعي منعته مـن الوصول، فرجع واتصل بالمهنـدس جلال مـرة الأمين العام أن يذهب بدلًا منـه. وعاد هو بعد أن عجز عن مواصلة السفر إلى القاهرة بسبب البلطجية (وهذا يدلك أيها القارئ الكريم على أن الأمر كان قد تفاقم وصار أمن البلاد واستقرارها مهددًا؛ فلو تم استفزاز التيار الإسـلامي لمواجهة هؤلاء البلطجية بهـذه الطريقة لدخلت البلاد في نفق الصراع الدموي الـذي يؤدي بها في النهاية إلى الانهيار؛ وهذا يحتم على جميع العقـلاء أن يبحثـوا عن مخـرج للبلاد من هـذا المأزق قبل أن تهـوى في هاوية الاحتراب الأهلي).

ثانيًا: ذهب الأمين العام لحزب النور محملًا بتصور، خلاصته «أن يتفق المجتمعون على مخرج من الأزمة أيًا كان طالما أن الحرية والعدالة مشارك، ثم يتوجه وفد بهذه المقترحات إلى الدكتور مرسي ليعلنها بنفسه فيحافظ على ما تبقى من ماء الوجه للإسلاميين، ويطمئن شبابهم العاطفي المشحون من خطاب المنصات؛ فلا يتهور ويحافظ على الاستقرار قدر الإمكان».

ثالثًا: حين وصل الأمين العام إلى مكان الاجتماع وجد أن الحرية والعدالة لم يحضر، وأن الأمر قد انتهى فعليًا ووضع الدكتور مرسي رهن الإقامة الجبرية؛ وهذا يعني أن دولة الدكتور مرسي قد انتهت، وهذا لا يشك فيه من عنده أدنى معرفه بأحوال البلاد في ذلك الوقت؛ وبالتالي فإن حزب النور لم يشارك في إقالة الدكتور مرسي ولم يتآمر عليه كما يدعي الإخوان ومن يتعاطف معهم، بل ظل ناصحًا أمينًا له ولجماعته وحزبه حتى آخر لحظة من باب الحفاظ على استقرار الدولة وخوفًا من انزلاقها في صراع مجهول العاقبة، إلا أن الإخوان صمموا على الاستمرار في عنادهم ورفضهم لكل الحلول والمبادرات، وإذا استجابوا لشيء فإنما يستجيبون له بعد فوات الأوان حتى ذهبت دولتهم وتغير المشهد السياسي تمامًا بلا رجعة، وبقاء حزب النور بعد ذلك في المشهد أو انسحابه لن يعيد العجلة إلى الوراء ولن يغير من المشهد شيئا.

وهكذا لم يكن أمام حزب النور إلا أحد خيارين:

الخيار الأول: أن ينسحب بمفاسد خطيرة محققة.

الخيار الثاني: أن يستمر لاحتمال تقليل هذه المفاسد، واحتمال تعظيم بعض المصالح.

مفاسد الانسحاب من المشهد:

أولًا: سيتمكن العلمانيون والليبراليون المتطرفون من ركوب الموجة

وإضعاف المكون المتعقل من المشهد السياسي والسيطرة عليه بالتعاون مع المقتنعين بالخيار الدموي في التعامل مع جميع الإسلاميين، وستدفع كثير من القوى العالمية في هذا الاتجاه بكل قوة للتخلص من التيار الإسلامي من جهة، وإضعاف الدولة أو إسقاطها من جهة أخرى، خاصة إذا تم الإعلان أن «هذه ثورة علمانية خالصة ضد الإسلاميين جميعًا»، وعندها ستصفق لهم أطراف عالمية كبرى وستتغافل الأخرى لحين انتهاء المهمة التي سيخلق لها في ذلك الوقت ألف مبرر؛ وعندها ستلغى جميع مكتسبات الهوية في الدستور وتفرض رؤيتهم العلمانية البحتة؛ مما سيدفع الكثير من الشباب الإسلامي المتهور إلى الدخول في الصراع الذي لن ينتهي إلا بالقضاء على الإسلاميين جميعًا، أو أن تتدخل قوى عالمية لتدعم الطرفين في نفس الوقت لتطيل أمد الصراع والاحتراب الأهلي حتى تسقط مصر بالكلية، وستكون الحجة الكبرى والأولى للطرف العلماني حينئذ أن «هذه ثورة علمانية خالصة» وقد نجحت؛ فلا بد أن تستكمل استحقاقاتها ولو بالدم!

وقد صرح بهذا «حلمي النمنم، وتهاني الجبالي» في الفيديو المسرب كما سيأتي، ومما لا شك فيه أن هذا سيسهل حصول العلمانيين على الدعم الدولي المطلق، بل والضغط على القوى الإقليمية لمد يد العون بكل صورة للإسراع بحل المشاكل الاقتصادية بشرط القضاء على الإسلاميين، خاصة أن حجج وذرائع القضاء على الإسلاميين قد قدمها الإسلاميون بأنفسهم على طبق من ذهب.

ثانيًا: سيسهل على القوى العلمانية وإعلامها بعد ذلك وضع الإسلاميين جميعًا في سلة العنف والمواجهة مع الشعب بالتلفيق تارة، وباستدعاء ماضي بعض الجماعات المشاركة في رابعة تارة، وبالاستدلال بالتصريحات المنسوبة

إلـى قادة الإخـوان ومن معهم تـارة، وباسـتغلال صور العنـف والتفجير التي يتبناهـا أصحـاب الفكر التكفيـري العنيف، ولن يجد العلمانيـون بالتعاون مع الآلة الإعلامية الهائلة صعوبة في هذا خاصة إذا تمكنوا من تغييب دور المكون المتعقـل من مكونات مؤسسـات الدولة الذي يرى الحوار والحلول السـلمية وعـدم الإقصاء، ويفعلوا دور المكون الذي يرى الإقصاء والتعامل العنيف مع التيار الإسلامي بأكمله.

ثالثًا: سـتنقلب البقية الباقية من تعاطف الشعب مع الإسلاميين إلى عداوة خاصة مع القصف الإعلامي المحترف الذي سـيوظف وباقتدار وخبث ودهاء مـا أهـداه إليه قادة رابعة مـن التصريحات والأفعال من مـادة خصبة يمكنه من خلالها أن يلصق من خلالها بالإسـلاميين جميعًا أبشـع التهـم؛ إذا حدث هذا سـيطمع أعـداء الشـريعة في إزالـة كل المكاسـب الشـرعية في الدسـتور الذي شـارك فيه هؤلاء الإسـلاميون الذين سـيصدق عليهم بسـبب الأحداث اسـم «الإرهابيين»؛ حينها سـيصاغ دسـتور جديد أشـد بعدًا عن الشريعة من دستور تونس.

رابعًا: غياب الإسـلاميين عن المشـهد السياسـي بالكلية؛ وهذا سـيعطي انطباعًا عند عامة الشـعب أن المشـروع الإسلامي فشل بالكلية، وأنه لا يصلح لإسـعاد البشـرية خاصة بعد أن انتهى بقتل الشـعب وإراقة الدماء، بدلًا من أن يكون سببًا في الأمن والرخاء.

خامسًا: تجرؤ الناس وعنف الشرطة مع كل الإسلاميين؛ مما ينذر بدخول الإسـلاميين في نفق أشد من نفق الستينات، خاصةً أن المتهورين منهم ستكون تحركاتهم ظاهرة في المشـهد وينسـب هذا لكل الإسـلاميين «بل إلى الإسلام نفسـه»، وسـتفتعل أحداث دموية مروعة تنسـب إليهم؛ وسـيكون هذا مسوغًا

لإعلان الحرب على «الإرهاب» وتدخل فيه الأطراف العالمية؛ مما يدخل مصر في أحد مسارين: إما مسار الجزائر الذي تم فيه استئصال الإسلاميين بمباركة دولية، أو مسار الحرب الأهلية التي لن تنتهي إلا بقضاء أحد الطرفين على الآخر أو بانهيار الدولة.

سادسًا: ستصبح كل صور الأعمال الدعوية مجرَّمة، وستحارب بحجة تجفيف منابع «الإرهاب»؛ وذلك لأنها لا تفرخ إلا أمثال هؤلاء الإسلاميين الذين ليس منهم فصيل واحد متعقل (هذا في حالة استدراج كل الفصائل الإسلامية إلى المواجهة العنيفة، أو على الأقل تمكنهم من خلال إعلام العلمانيين وأجهزتهم من إظهار الإسلاميين أمام الرأي العام بهذه الصورة).

سابعًا: سيعزل الإسلاميون عزلًا كاملًا عن المجتمع، وسيكفر الناس بكل ما هو إسلامي، وسيخطر في حسهم كل ما هو دعوي، وسيمنعون هم بأنفسهم أبناءهم وذويهم من أي صورة من صور الدعوة حتى حلقات تحفيظ القرآن؛ وقد رأينا صورًا من ذلك من قبل، وقد كانت الحالة أهدأ بكثير فكيف إذا اشتعلت تلك الفتنة التي لا تبقي ولا تذر؟!

وكل هذا ستترتب عليه مخاطر لا حصر لها على:

١- الدولة.
٢- الدستور.
٣- الشعب.
٤- الدعوة.
٥- التيار الإسلامي.
٦- المشروع الإسلامي.
٧- العالم العربي واستقراره خاصة في هذه المرحلة الحرجة التي من عجائبها أن تهدد «داعش» - التي جاءت فيما بعد مع ضعفها وانحرافها- استقرار ليس دولة واحدة بل عدة دول.

• **المصالح المترتبة على بقاء حزب النور في المشهد:**

أولا: تقليل ما تقدم من مفاسد خاصة المتعلقة باستقرار الدولة وبقائها، وبالشريعة في الدستور بالضغط في اتجاه منع إلغاء الدستور وبقاء الأمر عند التعديل.

ثانيًا: التعاون مع المؤسسات المتعقلة؛ كالأزهر والمتعقلين من الوطنيين للحفاظ على الدولة من الدخول في حرب أهلية باسم «الإسلام».

ثالثًا: المنع من أن تنسب الاستهانة بالدماء والتكفير لكل الإسلاميين بما يؤدي إلى زيادة الكراهية بين الإسلاميين ومجتمعهم الذي هو رأس مالهم؛ لأن التغير الحقيقي إنما يكون من خلال الدعوة إلى الله التي لا تنجح إلا إذا وجد التواصل بين الدعاة وبين المجتمع لا العزلة والعداء.

رابعًا: تأمين طريق للإسلاميين المنضبطين للتصالح مع المجتمع بعد هذا القصف الإعلامي غير المنصف، خاصة إذا تفاقمت الأمور - لا قدر الله - وازداد الدم والدم المضاد.

خامسًا: بقاء فصيل إسلامي في المشهد يرسل رسائل هامة:

- **أولها: للمتربصين بمصر وباستقرارها** والذين كانوا يريدون أن يتم انقسام مصر باسم الإسلام (إسلاميين وشعب)؛ مما يسهل دخولها في حرب أهلية لا تنتهي إلا بسقوطها وانهيارها، واستسلامها لمخططات أعدائها.. رسالة إلى هؤلاء «أن مخططاتهم فشلت، وأن الشعب المصري لن يدخل في سيناريو الانقسام باسم الإسلام إن شاء الله؛ بدليل ظهور الإسلاميين كجزء من المشهد».

- **ثاني هذه الرسائل للشعب المصري:** أن الفشل الإداري الذي حدث لا ينسب إلى الإسلام، وإنما هو اجتهاد مخطئ من بعض من ينتسبون للإسلام،

وأن الخطاب العنيف والتهديد والوعيد بهذه الصورة السيئة لا ينسب إلى الإسلام، وأن هذا السخط الشعبي الكبير ليس متوجهًا لكل الإسلاميين وإنما لبعض من ينتسبون إليهم، هذا من مصلحة مستقبل الإسلاميين، وقبول الشعب لهم واستجابته لدعوتهم وتجاوبه معها.

- **ثالث هذه الرسائل لشباب الصحوة المتعقلين منهم**: أن طريق التعقل والانضباط بضوابط الشريعة هو السبيل لنصرة الشريعة والحفاظ عليها، وأن هناك طريقًا متاحًا للعمل لدين الله ﷻ ويمكنهم الانضمام إليه والاستمرار فيه حتى لا يصيبهم اليأس كما أصاب غيرهم فينجرفوا في التكفير والعنف.

(من أجل هذا وغيره قرر حزب النور أن يستمر في المشهد للتعاون مع المتعقلين من مكونات المشهد السياسي في العمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من المصالح، ودفع ما يمكن دفعه من المفاسد؛ فكان الاختيار أن يستمر في جلسة الحوار التي انتهت ببيان خارطة الطريق).

وبالفعل كان لوجود حزب النور أثره الواضح بعد ذلك؛ فقد كان هناك من أصوات المعارضة من يطالب بإلغاء الدستور بالكلية وعمل دستور جديد؛ وهذا من الخطورة بمكان؛ حيث كانت ستفقد فيه كل المكاسب الشرعية المتعلقة بالشريعة، وسيكون حجة للمتهورين من الإسلاميين يحتجون بها أن هذه فعلًا حرب على الإسلام، إلا أن حزب النور أصر على عدم الإلغاء ودعم ذلك المتعقلون من مكونات المشهد، وبعد حوار طويل تم الاتفاق على تعطيل العمل بالدستور مؤقتًا فقط، وتكوين لجنة من كل الأطياف لعمل التعديلات المطلوبة، كما اشترط المهندس جلال مرة كذلك عدم المساس بمواد الهوية؛ ووافق الجميع أيضًا على هذا.

إن مجرد وجود ممثل حزب النور في المشهد أثناء إذاعة البيان ومشاركته

بكلمته التي ألقاها أعطت الرسائل الثلاث السابقة التي ذكرناها؛ فاعتدلت الصورة بعض الشيء، وإن كان الأمر سيحتاج بعد ذلك إلى جهود هائلة لاستكمال المسيرة.

نعم، سيكون لهذا الظهور سلبياته خاصة في الأوساط الإسلامية العاطفية؛ وسيفقد حزب النور بسبب هذا بلا شك في الأوساط الإسلامية، لكن الحزب لم ينظر هذه النظرة الضيقة وإنما نظر نظرة أوسع أراد بها أن يحافظ على الدولة من أن تنزلق في حرب أهلية باسم الإسلام، والحفاظ على الشريعة في الدستور، وكذلك التواصل مع المجتمع، وإن كان هذا على حساب حزب النور أو الدعوة السلفية اللذين سيتهمان ظلمًا بأنهما «أصحاب التخطيط لإزالة دولة الإخوان ليطرحوا أنفسهم بديلًا عنهم»، وغير ذلك من الاتهامات الباطلة التي قد تصل إلى التكفير.

والله ﷻ يعلم أن الأمر كان قد انتهى بوضع الدكتور مرسي في الإقامة الجبرية قبل استدعاء حزب النور، ولم نكن نعلم بهذا، بل إن مندوبنا حين ذهب كان اقتراحنا أن يتفق الجميع على خارطة طريق ويذهب وفد بها للدكتور مرسي ليقنعه بها ليعلنها بنفسه؛ حتى يمكن سحب الشباب الإسلامي المندفع من الشارع، فلما حضر المهندس جلال الاجتماع فوجئ بغياب «الحرية والعدالة» وبأن الأمر قد انتهى، فإما أن ينسحب لينفرد غلاة الليبراليين بالمشهد؛ مما يصيب شباب التيار الإسلامي باليأس والإحباط فيتدافعون إلى الشوارع في حراك متهور غير محسوب العواقب وتزداد وتيرة التكفير والعنف والاستهانة بالدماء (ومعلوم مخاطر هذا على البلاد والعباد)، وإما أن يبقى لينقذ ما يمكن إنقاذه، خاصة أن انسحابه لن يغير شيئًا مما حدث؛ فكان الاختيار أن يبقى ليحقق ما يمكن من مصالح، ويدفع ما يمكن من مفاسد مع

غيره من المتعقلين الوطنيين؛ خاصةً أنه يوجد في المشـهد من يريد أن ينحرف بـه في اتجاه آخر كـ«النمنم» وأمثاله؛ مما يؤكد أهمية وجود حزب النور بجانب الأزهر والمتعقلين من الساسة في المشهد لمنع الانجراف في هذا الاتجاه.

ومن كلمات «حلمي النمنم، وتهاني الجبالي» التي تؤكد بوضوح أن ظهور حـزب النور في الصـورة كان بمثابة ورطة ومأزق للقـوى العلمانية -وكان هذا في اجتماع سـري للقوى العلمانية دعت إليه الكنيسـة الإنجيلية- يقول حلمي النمنـم: «لكـن أنا مُصر على إن إحنا نعمل دسـتور للسـبب اللى قاله الأسـتاذ عبدالهادى الشافعي إن إحنا متخوفين من حزب النور، آن الأوان بوضوح لأن يخرج ما يسـمى تيار الإسـلام السياسـي من اللعبـة، آن الأوان إذا ما خرجش -وهـذه هي اللحظة المناسـبة- إذا مـا خرجش يبقى ما عملنـاش حاجة؛ لأن حزب النور أخطر وأسـوأ كثيرًا من الإخوان المسـلمين، الإخوان المسـلمين بيلعبوا مع الأمريكان بيلعبوا مع الإسـرائليين، دول حاجة تانية» (يقصد حزب النور).

وقال: «آن الأوان أن يخرج تيار الإسـلام السياسـي أو ما يسـمى الإسلام السياسي من هذه اللعبة اللي عملها فينا حسني مبارك ومن قبله أنور السادات، ونعمل دسـتور مـدني حقيقي، أو لا نخجل من أن نقول نحـن نريد مصر، إحنا بنكـدب ونقـول مصر بلـد متدينة بالفطـرة، لكن أنا بقـول: مصر بلـد علماني بالفطرة، اللي حصل إمبارح هو دا، فلابد نعمل دستور جديد يخطو بمصر إلى الأمام، دولة وطنية مستقلة مدنية عصرية».

وقـال: «هـذا الدسـتور يجب أن يسـقط، ولو اقتضـى الأمـر -وخلونا بقا نتكلم بصراحة ونبطل رومانسـية- مافيش ديمقراطيـة، ومافيش مجتمع انتقل إلى الإمام بدون دم، فيه دم نزل، ودم هينزل، وهينزل».

وتقـول تهاني الجبالـي: «الحقيقة أنا مضطرة أتدخل وأقـول معلومة -لأنها واجب وأمانة وطنية في هذه المرحلة الذي حدث في اللحظات الحرجة، والشعب المصـرى في الشـارع ٣٣ مليون بيملوا إرادتهم على أي حـد بيحكم أيًّا كان وهو في موقعه- إنه كان المطروح أن يكون هناك تعطيل للدستور والعودة لدستور ٧١ بتعديلاتـه، إلا أن جبهة الإنقاذ نقلت عن طريق الدكتور البرادعي أن ترفض هذا وأنها تقبل بالتعديل على دستور ٢٠١٢ إرضاءً لوجود حزب النور».

وقالـت: «لكن هذا هو حجم الخطأ التاريخي الـذي ارتكب، ولو كان فيه تحفـظ على هذا مقابل فيتو يفرضه حـزب النور -إذا جاز أن هناك فيتو لحزب النـور- والشـعب المصرى في الشـوارع، فكان علـى الأقل الأمانـة التاريخية تسـتدعي أن يتـم التحفظ عليـه، دا محصلـش؛ وبالتالي إحنا في مـأزق تحمله النخبة السياسـية في مصر؛ لأنها لم تعبر عن موقف مبدئي في قضايا اسـتراتيجية للشعب المصري».

وقالـت: «لأن إحنا مـش مجبرين علـى التعديل على هذا الدسـتور، إحنا مكرهين على التعديل عليه لأن بعضنا لم يتحمل مسئوليته أمام التاريخ».

هـذا الـكلام يدل على أنه يوجد في المشـهد مـن لا يريد أي وجـود للتيار الإسـلامي في المشهد، وأن الظروف مواتية والفرصة سانحة للإقصاء والقضاء على جميع من ينتمي للتيار الإسلامي ولو بإراقة الدماء.

إلا أن هذا لا يدل على أن جميع مكونات المشـهد السياسي كانت كذلك، بل يوجد المتعقلون منهم الذين يحرصون على الاستقرار الذي يصعب تحقيقه بهـذه الطريقة الإقصائية، بل هذه الطريقة الإقصائية قد تؤدي بالفعل إلى دخول البلاد في صراع وحرب أهلية.

كل هـذا يؤكد ضـرورة اسـتمرار حزب النور في المشـهد للدفـع في اتجاه

استقرار البلاد وسرعة خروجها من الأزمة والمشاركة في بناء الدولة، ورفع المعاناة عن الشعب المصري، والحفاظ على الهوية ومكتسبات الشعب المصري في ٢٥ يناير.

رد الدكتور يونس مخيون على الفيديو المسرب لبعض القوى المدنية:

أولا: نترفع عن الرد على بعض التعبيرات والتشبيهات التي وردت على لسان أحد المشاركين في اللقاء؛ فهو ينم على أخلاق صاحبه وكل إناء ينضح بما فيه.

ثانيًا: هذا اللقاء المنشور وضّح وأكّد عدة معانٍ وهي:

١- فضح الروح العدائية والإقصائية التي يحملها هؤلاء تجاه المخالف، كذلك عدم قبولهم للآخر؛ وبذلك اتضح زيفهم وخداعهم.

٢- عدم احترام هؤلاء القوم لإرادة الشعب بل احتقارهم لها، ففي الوقت الذي يمجدون دور الجيش في استجابته لإرادة الشعب يطالبون بإلغاء دستور تم الاستفتاء عليه وحاز على موافقة أغلبية الشعب.

٣- أن متطرفي العلمانيين منعزلون عن الشعب المصري ولا يعرفون طبيعته، فهذا الشعب متدين رغم أنوفهم، محبًا لدينه يدافع عن هويته ولا يمكن أن يفرط فيه.

٤- أن الجماهير التي خرجت يوم ٣٠ يونيو لم تخرج ضد الإسلام أو الهوية، ولم تخرج من أجل تغيير الدستور، وإنما خرجت من أجل مطالب سياسية واقتصادية ومعيشية؛ فإذا بهؤلاء ينتهزون الفرصة ويركبون الموجة ويفرضون أنفسهم أوصياء على الشعب دون أن يفوضهم أحد.

٥- هذا اللقاء يوضح بجلاء مصداقية حزب النور وأنه لم يفرط في الدفاع عن الهوية والشريعة، ولن يفرط إن شاء الله، ويؤكد أن وجودنا لم يكن لمطامع

شخصية أو حزبية أو صفقات كما يدعي البعض، وإنما من أجل الحفاظ على مكتسبات ثورة ٢٥ يناير وأهمها دستور٢٠١٢ ، وكذلك عدم المساس بمواد الهوية والشريعة والدستور؛

و«الحق ما شهدت به الأعداء» فقد شهدوا أن حزب النور لا يتلون ولا يتغير ولا يلعب على أحد.

وأخيرًا: نحذر من مغبة فرض تيار معين -لم يتم انتخابه من الشعب- رؤيته على الدستور، وكذلك انفراده بإرادة البلاد مع إقصاء الآخرين، فإذا حدث هذا فسوف يزداد الانقسام المجتمعي وسنظل ندور في حلقة مفرغة لن نخرج منها.اهـ.

❑ ❑ ❑

الإخوان من إدارتهم للدولة
إلى إدارة أزمتهم كجماعة ضد الدولة

انتقل الإخوان بعد يوم (٢ / ٧) وتحديدًا بعد وضع د. مرسي في الإقامة الجبرية انتقلوا من إدارة الدولة والتعامل مع أزماتها إلى إدارة أزمتهم مع الدولة.

ولكي نتبين معالم إدارة جماعة الإخوان لأزمتهم مع الدولة لا بد أن نقف أولًا مع أمور:

١ - إن الفشل الإداري الذريع، وخطاب العنف والتكفير، وما تم رصده من تجاوزات ممن ينتمون إلى التيار الإسلامي كفيلة لأن تستخدم كذريعة لاستئصال التيار الإسلامي كله والقضاء على جميع مكتسباته سواء كانت دستورية أو مجتمعية في أرض الواقع، وإن التيار الإسلامي لو أنه تخندق جميعه مع خندق الإخوان خاصة مع عنادهم وعدم استجابتهم لنصح الناصحين وجمعهم لأصحاب الانحرافات الفكرية والسلوكية حولهم للاستقواء بهم- فلو اجتمع الجميع في هذا الخندق لخسر الجميع كل شيء؛ لأن هذا سيتخذ ذريعة لإلصاق التهم بجميع الإسلاميين، بل وللتشكيك في المشروع الإسلامي نفسه، وفي الشريعة نفسها؛ لأنه سيقول القائل: «حكمتم سنة فجوعتم الشعب وقسمتموه ثم كفرتموه وقاتلتموه، كل هذا باسم الإسلام والشريعة والمشروع الإسلامي فتبًّا لكم جميعًا ولما تحملون من منهج ومشروع»، ومع ضخامة الآلة الإعلامية المتربصة بكل ما هو إسلامي سيروج الأمر وتصعب كثيرًا مدافعته خاصة أنه يستند إلى دلائل واقعية وأخطاء فادحة وقع فيها الإسلاميون.

٢ - إن تقسيم المجتمع إلى إسلاميين يتخندقون في خندق خاص بهم وغير

إسـلاميين في خندق آخر؛ ليحشد كل فريق حشوده ويجمع أتباعه وأشياعه مع وجـود المتهوريـن من الشـباب المتحمس في الخندق الإسـلامي وفي المقابل ينضـم البلطجية إلى الخندق الآخر - هذا التقسـيم بهذه الصـورة لو أن جميع الإسـلاميين وقعـوا في فخـه وانجرفوا فيه لقـاد هذا إلى حرب أهليـة لا محالة ليفنـي الفريقـان بعضهم بعضًا بمباركة من القوى الدوليـة التي تنتظر هذا اليوم منذ سـنوات طويلة لتعيد تقسيم الشرق الأوسط بما يضمن الهيمنة الإسرائيلية على الشـرق الأوسـط بأكمله من جهة الوسـط والغـرب، والهيمنة الفارسـية المؤقتة من جهة الشرق؛ ليعاد تقسيم المنطقة من جديد.

٣- لا بـد أن نقر أيضًا أن الإخوان بعنادهم المتواصل أضاعوا فرصًا ذهبية كان من شأنها أن تجنبهم هذه النهاية المروعة.

٤- كمـا ينبغـي ألا يتجاهل الإخوان الواقع الجديد وهـو أنهم تحولوا من موقـع إدارة الدولـة وإدارة أزماتها إلى موقع إدارة أزماتهـم كجماعة مع الدولة بعد يوم ٢/ ٧، وهو اليوم الذي وُضع فيه د. مرسى تحت الإقامة الجبرية؛ لأنه لا يمكن أن يتخيل عاقل عنده أدنى دراية بطبيعة مؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش والشرطة خاصة في مثل هذه الظروف وبعد اتخاذها قرارًا كهذا وبدعم شـعبي ثم تتراجع؛ وذلك لأن ثمن تراجعها باهظ جدًّا بالنسبة للمجتمع ككل، وبالنسبة لتلك المؤسسات نفسها بل وللدولة بأكملها.

ولذلـك فإن مواجهتها لكي تتراجع عنه سـتقود حتمًـا إلى أحد احتمالات ثلاثة:

أ- إما هدم مؤسسات الدولة لإجبارها على التراجع، وهذا لا يمكن حدوثه إلا بالاسـتعانة بأعداء الأمة المتربصين بها ليحقق لأعـداء مصر ما يريدون من هدمها دون تعب أو عناء.

ب - وإما أن يكون الأمر سجالًا بينهما حتى تنهار الدولة في النهاية.

جـ - وإما أن يفشل هذا الطرف ويتم استئصاله.

ولذلك نقول: إنه ما كان ينبغي لجماعة الإخوان أن تستمر في عنادها بعد ٣/ ٧، بل كان ينبغي أن تبحث عن مخرج بأقل الخسائر، وقد كان هذا ممكنًا في مراحل متعددة، لكنها (جماعة الفرص الضائعة) التي تعتمد على (المعادلة الصفرية) التي تصر على أخذ كل شيء؛ وهذا يستحيل حدوثه في الواقع، فتكون النتيجة أن تخسر كل شيء.

العجيب أنها هي الطرف الأضعف في المعادلة والذي لا يمر يوم إلا ويخسر فيه شيئًا من عوامل قوته، ومع ذلك فهي مصممة ألا تتزحزح عن معادلتها الصفرية، والذي يتدبر عناصر معادلة الإخوان الصفرية التي تنص على (عودة د. مرسي -سيحكم من؟! وبأي أدوات سيحكم؟!، وعودة الدستور، وعودة مجلس الشورى، ومحاكمة قادة الجيش والشرطة)، الذي يتدبر بنود هذه المعادلة يتبين له أمور في غاية الوضوح:

١ - استحالة تحققها؛ مما يجعل كل التضحيات التي تبذل في سبيلها دماءًا وأموالًا ومشقة على الناس، وصناعة مناخ للعنف والتكفير، وصدامًا مع المجتمع وإضعافًا للبلاد، كل هذه خسائر ومفاسد بلا أي مصلحة يغلب على الظن تحقيقها، فكيف يجوز الإقدام عليها أصلًا؟! وكيف يتهم من رفض الانضمام إليها بأنه باع الدين والدم وتخلى عن إخوانه؟!

٢ -هذه البنود تدفع الطرف الآخر (الدولة) إلى معادلة صراع البقاء (إما الإخوان وإما الدولة)، فماذا يُنتظر من طرف معه القوة (مؤسسات الدولة والغطاء الشعبي)؟! هل ينتظر منه أن يصبر كثيرًا ولا يستخدم كل ما يملك من قوة في صراع بقاء فرضته عليه المعادلة الصفرية التي لا تعترف بالحلول الوسط؟!

تنبيه: نحن هنا لا نناقش موقف الطرف الآخر وتجاوزاته - فبلا شك ستحدث تجاوزات خطيرة وقد حدثت بالفعل- وإنما نناقش موقف من يطالبنا باسم الإسلام أن نكون معه؛ وإلا نكون خائنين لديننا ولعقيدتنا؛ الطرف الذي يطالب الشباب باسم الإسلام أن يتحركوا ليستهينوا بالدماء والأموال (دماءهم ودماء قومهم)، وليهدموا بأنفسهم دولتهم.

بهاتين المعادلتين (المعادلة الصفرية من جهة، ومعادلة صراع البقاء من جهة) أدارت جماعة الإخوان أزمتها مع الدولة.

٣- كان ينبغي على الإخوان يوم ٣/ ٧ وبعد أن تبين لهم خطأ جميع نظرياتهم (قدرتهم على إدارة الدولة منفردين، لن يخرج الناس في ٣٠/ ٦، والجيش معهم، ود. مرسي باق ثماني سنوات)، وكذلك بعد أن أصبحت الدولة بجيشها وشرطتها وقضائها ومخابراتها (كما صرح بذلك عصام العريان على منصة النهضة)، بل والإعلام وأطياف شعبية كبيرة في جانب، والإخوان والمتعاطفون معهم - وهم عزل- في جانب آخر، كان ينبغي عليهم أن يتسع (أفقهم) لقبول خسارة هذه الجولة (إذا كانوا هم عقلاء وتنزلنا نحن معهم واعتبرناها حربًا)؛ للحفاظ على رأس مالهم لدخول جولات أخرى بدلًا من الدخول به في معارك خاسرة بدأت بالقبض على الرموز شيئًا فشيئًا وتجميد الأموال و... و... و... وهلم جرا)، كان ينبغي عليهم أن يوقفوا هذا النزيف بقبول حل وسط يخرجهم من الأزمة بأقل خسائر بدلًا من الإصرار على المعادلة الصفرية التي تفقدهم كل شيء، بل تجعل الطرف الآخر يضرب ويبطش بلا هوادة؛ لأن معنى المعادلة الصفرية المطروحة من الإخوان معناها صراع بقاء بالنسبة له (أي بالنسبة للدولة كدولة)، وهل يقبل عاقل هذه المعادلة أصلًا (الإخوان أو الدولة)؟! لن يتردد عاقل في الإجابة: الدولة قطعًا أبقى من

الإخوان ومن غيرهم؛ لأنه بدون الدولة لن يكون هناك إخوان ولا شيء فلسنا وحدنا في هذا العالم، والمتربصون بمصر يحيطون بها من كل جانب وينتظرون مثل هذا اليوم الذي يرونها فيه تهدم بأيدي أبنائها.

٤- في يوم ٤/ ٧ وهو اليوم التالي لإعلان خريطة (الطريق) كانت لحظة تعقل من الإخوان - ويا ليتها اكتملت- فقد اتصل شقيق أحد قادة رابعة بالمهندس جلال مرة، وأخبره أنهم يريدون فض الاعتصام، وطلب منه أن يتوسط عند الجيش لضمان الخروج الآمن وعدم الملاحقة، فكان الرد من الجيش بالقبول.

ثم كان يوم الجمعة ٥/ ٧ وكثر العدد مع الإخوان فغرتهم كثرة العدد فقالوا: إن الذي يمكن أن نسمح به هو الخروج الآمن للجيش؛ وهنا بدأت (المعادلة الصفرية) التي تبلورت بعد ذلك وهي تتكون من ثلاثة شروط لا تنازل عنها، وشرط قالوا: إنه يمكن الحوار حوله:

١ - عودة د. مرسي لرئاسة البلاد.

٢- عودة الدستور.

٣- عودة مجلس الشورى.

٤- الشرط الرابع الذي قالوا في بعض المرات: (إنه يمكن التفاوض حوله) هو محاكمة قادة الجيش والشرطة!

هذه الشروط تدفع من يتبناها إلى فاعليات تتناسب مع ضخامتها، كما تدفع الطرف الآخر إلى فاعليات صراع البقاء الذي لا يبالي فيها بخطوط حمراء (وليس هذا تصحيحًا للفعل وإنما هو وصف لواقع يحدث على الأرض).

فاعليات من جهة الإخوان:

لما كانت شروط الإخوان في معادلة الخروج من الأزمة شروطًا شبه

مستحيلة؛ كانت الفاعليات التي يتبنونها تتناسب مع هذا؛ فقاموا بفاعليات عديدة تفتح الباب على مصراعيه أمام كل صور الأعمال التخريبية للعمل على إجهاض مؤسسات الدولة لإسقاطها، وإن كان الإخوان كإخوان يتنصلون من هذا في خطابهم الرسمي، إلا أن خطاب الكثير من شبابهم والمتعاطفين معهم وبعض من يقولون عليه ليس إخوانيًا (وهو إخواني) كان خطابًا عنيفًا جدًا؛ في محاولة لجعل الشباب يكفر بالمنهج الإصلاحي المتدرج ويتبنى المنهج الصدامي ليكون وقودًا لمعركة الإخوان مع مؤسسات الدولة!

فكان من هذه الفاعليات:

١- استمرار اعتصام رابعة والنهضة، والخطاب العنيف على المنصات، والجزم بعودة د. مرسي، وأن الذي يشك في هذا يشك في قدر الله، من تخلف عن رابعة والنهضة فقد خان الله ورسوله، وتجهيز الشباب للاستشهاد في سبيل الله بلبس الأكفان والتحريض على الشهادة، والتهديد بالزحف على الحرس الجمهوري وتحرير د. مرسي.

٢- وعلى مستوى الجمهورية كان القيام بعمل فاعليات من شأنها أن تزيد عدد القتلى لزيادة الغضب الشعبي في أنحاء الجمهورية، والتي يصحبها احتكاك بالشرطة والبلطجية وسقوط قتلى كل يوم، ويتبع هذا التباهي بعدد الشهداء (قدمنا اليوم شهيدًا، وقدمنا اليوم شهيدين، والحمد لله قدمنا اليوم «١٩» شهيدًا)، بل إن بعض التصرفات كانت تنم عن الدفع باتجاه وجود قتلى في الفاعليات وزيادة عدد المعتقلين خاصة من النساء، ويدل على هذا مسيرة الجمعية الشرعية بالمنصورة والمسيرة النسائية بالمنصورة أيضًا؛ حيث أصر قادة الإخوان على أن تبدأ الفاعليات من الجمعية الشرعية التي تحيط بها منطقة يسيطر عليها البلطجية في وقت ملتهب جدًّا (١٨/ ٦)، مع أن بعض

العقلاء حذرهم من هذا وطالبهم بنقلها إلى مكان آخر لكن بلا جدوى حتى حدثت الكارثة وحوصروا من قبل البلطجية ليصرخوا إثرها في وسائل الإعلام ويستثيروا عواطف الشباب المتحمس، وحين اتصل المهندس جلال مرة بأمين عام الحرية والعدالة الأستاذ حسين إبراهيم ليواسيه فقال له: «قدمنا اليوم شهيدًا»!

أما مأساة الأخوات اللاتي قتلن في مسيرة المنصورة فقد تكرر فيها نفس الخطأ (العمد في الحقيقة)، وهو إصرار الإخوان على الدخول بمسيرة الأخوات وسط البلطجية مع تحذير العقلاء لهم أن البلطجية أمامكم في الشارع وهم مسلحون، وأمامكم شارع آخر ادخلوا فيه ولا تواصلوا في اتجاه البلطجية؛ فنادى منادي الإخوان: (اثبتوا اثبتوا)! لتستمر المسيرة وتصطدم بالبلطجية وتترك لهم الأخوات ليقتلوا منهن أربعًا ويصيبوا أعدادًا كبيرة، وتجري الأخوات ويتكشفن، وتستخدم هذه أيضًا في إثارة حماس الشباب في أنحاء البلاد؛ مما كان ينذر فعلًا بحرب أهلية حقيقية يكون وقودها ذلك الشباب المتحمس.

٣- عمل فاعليات مختلفة لإفشال الدولة وإسقاطها:

أولا: فاعليات لإفشال الاقتصاد؛ حملة (اسحب رصيدك)، وحملة (لا تدفع فاتورة الكهرباء والمياه)، وحملة (اجمع العملة الصعبة)، بالإضافة إلى إرباك الدولة بالمظاهرات وغيرها لشل حركة الاقتصاد.

ثانيًا: فاعليات لإرهاق الشعب في حياته اليومية؛ حملة (عطل عربيتك وسط الطريق لتعطيله)، وحملة (اركب المترو طول اليوم بتذكرة واحدة) (اتفسح بجنيه طول النهار في المترو) لتضاعف الزحام فيه، وحملة (بلاش أضحية هذا العام).

ثالثًا: فاعليات لمحاولة إحداث انقسام في الجيش؛ حملات شائعات إعلامية وفبركة تصريحات، (الحمد لله انفصل الجيش الثاني، وحركة قوية داخل الجيش ترفض الانقلاب وسوف تتحرك لإسقاطه، وتصدع كبير داخل قيادات الجيش ووضع اللواء العصار في الإقامة الجبرية، واستعداد السيسي وأسرته للفرار من البلاد، ومقتل السيسي وكبار معاونيه واستعانة قيادات الجيش بدوبلير للسيسي حتى يتدبروا أمرهم)، وتزامن مع كل هذا قيام الجماعات الجهادية بتوريط الجيش في قتالهم في سيناء لإحراج الجيش وإظهاره بمظهر العاجز عن السيطرة على سيناء وإدخاله في خصومة مع أهل سيناء أنفسهم.

رابعًا: فاعليات لإسقاط الشرطة، وحصار أقسام الشرطة وحرق بعضها، وحملة (حرق سيارات الشرطة)، وإرهاق الشرطة بفاعليات سريعة في أماكن متفرقة في وقت واحد، وتزامن مع هذا قيام الجماعات الجهادية بحملات لتصفية قيادات الشرطة من أول وزير الداخلية إلى من دونه، وكذلك تفجير مديريات الأمن وتصفية الجنود في الكمائن.

ولم تقصر كتائب الإنترنت في القيام بدورها فصدرت تصريحات ومقالات، بل وأحيانا فتاوَى تحرض الشباب على ترك السلمية والاتجاه إلى العنف، والشباب ينساق انسياقًا خلف هذا التحريض؛ لأنه يجد فيه استجابة لشحنة العاطفة الهائلة التي استطاع خطاب الإخوان ومن معهم أن يشعل نارها بداخله؛ وكان مما تم تداوله على النت في هذا الصدد (ما دون الأرواح مباح، وما دون الرصاص «سلمية»)، وقد ورد بعد فترة في أحد البيانات لمجموعة طلاب ضد الانقلاب: (أيها الشباب، أيتها الفتيات، بادروا بامتلاك واستخدام أدوات المواجهة، وادرسوا تجارب المقاومة السلمية وطبقوها واجعلوا النوم يطير من أعين القتلة، واجعلوا الراحة لهم حلمًا صعب المنال، وكونوا من

الآن وصاعدًا مجموعات مدنية لحراسة المقاومة السلمية، ولتكونوا حراسًا للوطن، واعلموا أن في هذه المرحلة كل ما دون الرصاص فهو «سلمية»، وما دون الأرواح فهو مباح، حان وقت الرعب الثورى)!

وورد أيضًا في البيان: (وليكن معلومًا للجميع أن السلمية لا تعني الاستسلام؛ فالمقاومة السلمية هي الحق الشرعي في الدفاع عن النفس)، وقال أحمد عبد العزيز مستشار د.مرسي: (نضالنا سلمي نوعي وليس استسلامًا، ما دون الرصاص فهو «سلمية»؛ وفى هذا الإطار اصنعوا ما شئتم، التحرر من العبودية ليس هينًا ولا رخيصًا).

خامسًا: فاعليات تدويل القضية المصرية لوضع مصر تحت وصاية المجتمع الدولي.

كانت الفلسفة التي تقوم عليها هذه الفاعليات هي إسقاط تلك المؤسسات التي تقف في وجه عودة د. مرسى مهما كلف الأمر؛ وهذا له عواقب وخيمة ليس على مصر وحدها، بل على العالم العربي والإسلامي كله.

يقول الشيخ عبود الزمر في رسالته إلى الجماعة الإسلامية:

(إخواني الأعزاء! إن فكرة إسقاط الدولة الحالية ثم البدء في بناء الدولة من جديد ليس له معنى آخر سوى ضياع مصر؛ لأن سيناريو الإسقاط سيمر حتمًا بحالة من الدمار والصراع المفتوح الذي تصبح فيه الدولة حطامًا ونُهبة لكل طامع على حدودنا يتربص بنا الدوائر، فعلينا أن نحقق المسألة من منظور شّرعي؛ فالمصلحة العليا للوطن والحفاظ عليه من الضياع أولى مما هو دون ذلك).

فلما أجابه البعض أنهم يريدون إسقاط النظام لا الدولة؛ رد عليه الشيخ عبود في مقال آخر قائلًا:

(في كلمتي للأمانة العامة لحزب البناء والتنمية حذرت من محاولة إسقاط الدولة، وقلت إن هذه المحاولة حتمًا ستمر بدمار وصراع مفتوح يضر بالوطن كلـه، فجاءني توضيح من أحـد أعضاء التحالف بأن الهدف هو إسـقاط النظام السياسي القائم وليس الدولة؛ فشكرته على هذا التوضيح ثم أقول للقارئ: إن هـذا الفارق موجـود في دول كبرى مثل الولايات المتحـدة وبريطانيا، أما نحن الآن في مصـر فقد التحمت الدولة بالنظام، والتحم النظام بالدولة، فلا يسـمح النظام بإسقاط الدولة، ولا تسمح الدولة بإسقاط النظام! فهل هناك من يتصور خلاف ذلك بعد أن رأينا تضامن الجيش والشرطة والقضاء والإعلام مع رئيس الدولة، فضلًا عن قطاع شعبي كبير يقدر بالملايين؟!

إذن ما قلته صحيح، وهو أن محاولة إسقاط النظام تساوي محاولة إسقاط الدولة).اهـ

هذا من جانب الإخوان، الاسـتمرار في فاعليات من شـأنها أن تشـل حركة الدولة ما اسـتطاعت إلى ذلك سـبيلًا، مسـتخدمة كل الوسـائل التـي تمكنها. وعلى الجانب الآخر قامت مؤسسات الدولة وخاصة وزارة الداخلية بالتعامل العنيـف في كثير من الأحيان أثناء تصديها لهـذه الفاعليات وحدثت تجاوزات بلا شـك كما في الحـرس الجمهوري والمنصة وغيرها، وكذلك توسـيع دائرة الاشـتباه والممارسات الأمنية الخطيرة؛ مما يدفع جميع العقلاء أن يبحثوا عن مخرج من هذه الأزمة، وكان مما اقترحناه: **لجنة حكماء**.

بيان حزب النور لإنشاء لجنة الحكماء:

«في محاولة من حزب النور لمنع إراقة الدماء المصرية والحفاظ على هوية الدولـة قبل الحزب التعامل مع خريطة الطريق التي صاغتها القوات المسـلحة (بعـد سـيطرتها الفعليـه على مقاليـد البلاد، ووضـع الرئيـس المنتخب تحت

الإقامـة الجبريـة)، وتم بناءًا عليها تنصيب رئيس المحكمة الدسـتورية رئيسًـا مؤقتًا للبلاد.

وفي خـلال أيـام معدودة لـم تنجح تلك الخطـوات في منع سـفك الدماء، بـل زادت وزاد عليها الكثيـر من الإجراءات القمعية والتصرفات الاسـتثنائية؛ مثـل غلق القنوات الإسـلامية بدون سـند قانوني، وانتهـاك المحرمات والقيام بمداهمات للبيوت وتصوير للرموز أثناء القبض عليهم، والحملات الإعلامية التي انطلقت على كل من يطالب بمرجعية الشريعة الإسلامية.

ثـم إن رئيـس المحكمـة الدسـتورية تصـرف بطريقـة شـديدة الانفرادية والديكتاتورية والانحياز لتيار فكري لا يحظى بقبول في الشارع المصري؛ فقام رئيس المحكمة الدستورية بحل مجلس الشورى بخلاف ما تم الاتفاق عليه ألا يتم ذلك إلا بعد المناقشـة المجتمعية، وكان من آخر ما قام به رئيس المحكمة الدسـتورية أنه أرسل لنا بمسودة إعلان دستوري يخالف ما تم الاتفاق عليه في الاجتمـاع الذي جرى قبيل إعلان بيان القوات المسـلحة، وبإقرار الجميع من الحفاظ على مواد الهوية ونعني بها مواد (٢ و ٤ و ٨١ و ٢١٩).

ومـع هذا وجدنـا أن الإعلان الدسـتوري المزمـع إعلانه قد دمـج المادة (١ و ٢) في مادة واحدة حذف منهما الكلام على الانتماء للأمة العربية والإسلامية، وحـذف النـص علـى اللغـة العربيـة، كمـا حذفـت مـواد (٤ و ٨١ و ٢١٩)، بالإضافة إلى النص على آلية لتغيير الدستور تخالف ما تم الاتفاق عليه، ونص عليه في بيان القوات المسلحة مما يجعل رئيس المحكمة الدستورية يتحكم في كل آليات تعديل الدستور.

ثـم زاد الطيـن بلة المذبحـة التي تمـت أمام الحـرس الجمهـوري والتي لا يمكـن قبولهـا أو تبريرهـا بـأن القـوات كانـت في حالـة دفـاع عـن النفس؛

حيث أثبتت الكثير من مقاطع الفيديو وجود اعتداء سافر من جهة قوات الحرس الجمهوري على المتظاهرين السلميين، وعلى فرض صحة هذا الإدعاء فمن المعلوم أن القوات التي تحرس منشآت في التجمعات السكنية يجب أن تلتزم بقواعد التعامل مع المدنيين والمتظاهرين السلميين، ومسئولية هذا تقع على عاتق جميع المسئولين الآن، ونذكر وسائل الإعلام أنها حملت د. مرسي مسئولية اعتداءات محدودة وقعت في عهده، ولكن كيف بقتل العشرات وجرح الآلاف؟!

إن كل الأزمات والمصائب قد تبدو هينة أمام مصيبة وضع الشعب والجيش في مواجهة؛ وهو ما يحتم على كل عاقل أن يسارع إلى وأد هذه الفتنة في مهدها ليبقى جيش مصر حاميًا لأرضها حارسًا لجميع شعبها.

«وإذا كان شيخ الأزهر أحد أبرز رعاة خريطة الطريق التي أعلنتها القوات المسلحة قد أعلن استنكاره للانحراف في تطبيقها ودعا العقلاء إلى تقديم مبادرات، فإننا نتقدم بمبادرة تقوم فكرتها على تكوين لجنة مصالحة وطنية تتعامل مع المشكلة من بداية تفجرها بين د. مرسي والقوى المعارضة له، على أن تتكون من حكماء وعقلاء يتمتعون بالمصداقية لدى الجميع، وبرعاية الأزهر وتكون مهمتها:

- عمل مصالحة وطنية حقيقية بين جميع القوى والمؤسسات نطوي بها صفحة الماضي ونعيد اللحمة للشعب المصري دون إقصاء لأحد.
- وضع خطة جديدة يتوافق عليها جميع القوى السياسية والقوات المسلحة وبرعاية لجنة المصالحة.

وسوف يجري الحزب اتصالاته بجميع الأطراف لتفعيل هذه المبادرة.

نسأل الله أن يلهمنا رشدنا ويحفظ مصرنا ويحقن دماءنا».

وبالفعل بدأ حزب النور يعمل في هذا الاتجاه؛ فتم تكليف د. بسام الزرقا والأستاذ سيد خليفة للتواصل مع القوى السياسية والإخوان ومؤسسات الدولة، وتم بالفعل بعض اللقاءات، وتم ترتيب لقاء مع د. محمد علي بشر الذي كان يتفاوض عن الإخوان في ذلك الوقت، وكان اللقاء في الخامس من رمضان، وحين وصل د. بسام من الإسكندرية إلى القاهرة على الموعد المحدد اتصل بالدكتور بشر فأخبره الأخير بأنه سافر، فقال د. بسام: ألم يكن من الأولى أن تخبرني بهذا قبل أن أتحرك للسفر؟! فقال د. بشر: ما رأيك أن تأتوا معنا إلى رابعة؟ فقال د. بسام: أنتم تعلمون جيدًا موقفنا من هذا، وتواصلنا معكم من أجل إيجاد مخرج من هذه الأزمة، وعلى العموم هذا رقمي معك فإذا أردت اللقاء بي في أي وقت فاتصل بي آتك حيث أردت.

وظل الأمر مجمدًا حتى يوم الثاني والعشرين من رمضان حين حضر الشيخ حسن مسعود أحد وجهاء الإخوان بالإسكندرية إلى د. ياسر برهامي في معتكفه لائما: لماذا لا تتحركون في هذه الأزمة؟! فقال: إن الذي أوقف الحراك هم الإخوان، وعمومًا سأتصل بالدكتور بسام فهو الذي يحمل هذا الملف.

وحضر د. بسام وقص عليه ما تم وأخبره أنه يتحرك من منطلق إيجاد حل يرضاه الجميع، وفي نفس الوقت لا يريق ماء وجه الإخوان حتى نتمكن من سحب الشباب من الشوارع الذين ألهب عواطفهم خطاب المنصات؛ فتحمس الشيخ حسن مسعود وأخذ يكتب رؤية د. بسام وقال: سوف أذهب غدًا إلى رابعة وتذهبون أنتم إلى جهات الدولة، وتحمس لذلك الشيخ ياسر برهامي وطلب من المهندس جلال مرة أن يحدد موعدًا مع الجيش؛ فتم تحديد الموعد وقطع د. ياسر اعتكافه وذهب ومعه وفد من حزب النور على الموعد المحدد، وتم عرض رؤية حزب النور، وأنه لا بد من حل سلمي يرضى به

الجميع ولا يريق ماء وجه الإخوان لنتمكن من حل أزمة الشباب في الشارع فقال أحد قادة الجيش: ونحن لا نريد إراقة ماء وجه الإخوان، وتم النقاش حول بعض الأمور؛ فقال أحد قادة الجيش: اجلسوا مع القوى السياسية والذي تتوصلون إليه نحن موافقون عليه.

خرج الوفد من اللقاء لتأتيهم الرسالة من رابعة: (إذا أردتم التوبة فتعالوا لتعلنوها من على منصة رابعة، ولا توبة لكم إلا على منصة رابعة)، وأصبح حديث الساعة على منصة رابعة هو الحديث عن توبة برهامي ومن معه؛ وهكذا وجدنا إصرارًا عجيبًا من الإخوان على الاستمرار في مسار المعادلة الصفرية وكأنهم يريدون مزيدًا من النزيف (نزيف الدم واستنزاف الدولة) لكن لمصلحة من؟!

❑ ❑ ❑

ملاحظات خطيرة على تعامل الإخوان
مع المظاهرات والمفاوضات وإرهاصات وقوع كارثة

إن المتابع للواقع على الأرض يدرك الخلل الهائل في طريقة تعامل الإخوان مع التظاهرات والحراك في الشارع؛ فقد بدا كأن التظاهرات أصبحت غاية مقصودة لذاتها، وأصبح هناك لامبالاة بالمناخ العنيف الذي تتسبب فيه تلك التظاهرات، ولا بالخسائر التي تعود على الدولة والمجتمع بل على الإخوان أنفسهم مع فلسفة التظاهرات ليست كذلك.

يقول د/ صلاح الصاوي: إن التظاهرات ليست مقصودة لذاتها، وإنما هي وسيلة ضغط للوصول إلى تفاوض يترك فيه كل من الطرفين بعض مطالبه للوصول إلى صلح يتم على أساسه حقن الدماء والخروج من الأزمة بأقل خسائر خاصة للطرف الأضعف في المعادلة والذى لا يملك من أسباب القوة إلا تلك التظاهرات السلمية في مواجهة خصم يملك كل أسباب القوة المادية.

يقول: ومن ناحية أخرى فإن التظاهر ليس مقصودًا لذاته، بل الهدف هو تبليغ رسالة ونصرة قضية، فهو وسيلة من وسائل الضغط وتكوين الرأي العام؛ لكي ينجح فريق آخر في عرض قضيته وإثارة حوار حولها، فالتظاهر ينبغي أن تصحبه قنوات مفتوحة للحوار، والتواصل مع المخالف، وينبغي أن يكون سقف مطالبنا واقعيًا، بحيث يمكن أن يقبل في ضوء ما احتف به من ظروف وملابسات خاصة، أما الإصرار على المعادلات الصفرية فإنها تجهض كل محاولة للحوار، والسياسة هي أن تحصل على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الممكن، ثم تطالب بعد ذلك ببقية حقوقك، والتنازل عن بعض الحقوق

من أجل إنقاذ بقيتها والقبول بمشترك من الخير، وعصمة الدماء مقصود شرعي صحيح، وهل الصلح إلا تنازل كل طرف عن بعض ما يعتقده حقوقا له! لاسيما إذا كان خصمك يملك كل أسباب القوة المادية، أهـ.

لكننا لاحظنا إصرارا من الإخوان على المعادلة الصفرية بطرح شرط وحيد للتفاوض والإصرار عليه وهو شرط قريب من المستحيل؛ وهو عوده الدكتور محمد مرسى للرئاسة أولًا ولا مفاوضات قبل تحقق هذا الشرط، من ذلك كلمات د/ صلاح سلطان من فوق منصة رابعة وهو يعلق على عرض الشيخ محمد حسان الوساطة بين الإخوان وبين الجيش، وكيف يمكن لمجموعة العلماء (الشيخ محمد حسان والشيخ عبدالله شاكر والشيخ جمال المراكبي) كيف يتسنى لهم تقديم العون لمن هم في رابعة، يقول د صلاح سلطان:

«فقال [أي: الشيخ محمد حسان]: كيف أقوم بتأييد هذه الحالة الموجودة؟

قلنا له: نحن لسنا مفوضين، الميدان هو الحكم، لا يمكن لأي أحد أن يتفاوض باسم الميدان دون أن يستشير الميدان، والميدان لن يتسامح أبدًا في عودة الدكتور محمد مرسي، هذه لا يمكن إطلاقًا التنازل عنها وإلا كنا خونة للدماء، خونة لهذه النفوس الطيبة رجالًا ونساءًا، في حماية صوتها الانتخابي في سبعة انتخابات أمام الدبابة والبيادة التي جاءت لتمحو العزة والصوت والكرامة.

[طيب يعني عاوزين شيء نقوله].

قلنا: لا يمكن الحديث مع قوم هم الذين أججوا هذا الصراع، فإذا أرادوا أن يتغير هذا الوضع فعليهم أن يرحلوا جميعًا.

[فقال أحد الشيوخ منهم: هذا الآن مستحيل].

قلنا: نحن لا نعرف المستحيل، نحن مع الله لا نعرف المستحيل، سيعود الدكتور مرسي، وستعود الشرعية، الدستور ومجلس الشعب بإذن الله تبارك وتعالى.

لكن إن أردتم أنتم باعتبار أنكم فتحتم حوارًا مع قوم لا نعترف بهم إطلاقًا، لا نعترف بالمجلس العسكري، لا نعترف بالخائن القاتل الكذاب الأفاق السيسي، ولا نعترف بالرئيس المؤقت، ولا بالوزارة، ولا بأحد من هؤلاء، لكن إذا كانت الأجواء ساخنة، الماء الساخن لا أحد يستطيع أن يستحم فيه، وهذا الماء الساخن سيحرق الشعب والجيش والشرطة والناس، هذه الأكاذيب في الإعلام لا بد أن تتوقف، لا بد أن تتوقف دون أن يكون هناك أي شيء من التنازل من جهتنا، تتوقف هذا جزء من جرائمهم، لا بد أن يعود الدكتور مرسي، لا بد من قضية محورية وهي إخراج المعتقلين ظلمًا، ولا يقال: إنه إفراج، وإنما طالبنا بإسقاط التهم الباطلة عن هؤلاء، وهذا إذا رأيتم أنتم أن تحملوها أنتم ليس نيابة عنا.

هذا الكلام كالشمس في رابعة مش العدوية رابعة النهار، ليس بيننا وبين المجلس العسكري أية رسائل ولا حوار.

ليس بيننا، نحن والله ما طلبنا شيئًا ممن اغتصب كل شيء، قلنا ده يبقى رأيكم أنتم إذا رأيتم باعتباركم أنتم الذين طلبتم، إذا رأيتم.] اهـ.

نقول للعقلاء... هل ترك الإخوان بعد هذا طريقًا لخروجهم وخروج البلاد من هذه الأزمة؟! لم يدع الإخوان فرصة لأحد للتدخل لإنقاذهم من أنفسهم وإنقاذ البلاد من تهورهم وغيابهم عن فهم الواقع كما هو لا كما يحلمون هم، فأين قواعد السياسة الشرعية في كل ما سبق؟! أين حرمة الدماء في الإسلام؟! أين؟ أين؟

مـن الواضح الآن أن هـذا الصراع بعيـد كل البعد عن الإسـلام فلا ينبغي لأحد أن يقحم الإسلام فيه.

وهذه شـهادات لشـخصيات شـاركت في محاولات للوصـول إلى حلول سـلمية قبل فض رابعة إضافة إلى محاولات الدعوة السلفية التي تم ذكرها من قبل:

د.خالد الزعفراني في حوار له مع موقع الوطن.

ما شهادتك على فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة؟

- كنت وسـيطًا بيـن قيادات الجيش والإخوان لحل أزمـة اعتصامي رابعة والنهضة، وقبل فض رابعة حاولت قيادات الجيش إيجاد حل سلمي للاعتصام، خاصة أن الإخوان حشدوا أطفالًا وسيدات وعجائز، وأي تدخل في الاعتصام حتى لو كان الفض بالمياه والغاز ستكون عواقبه وخيمة مع تدافع الآلاف.

وبعـد اتصال بين أحـد قيادات الجيـش ومجموعة من الشـخصيات التي أجمعت على أن خالد الزعفراني هو القادر على الوسـاطة مع الإخوان، طلبت منـي تلـك القيادة الوسـاطة، وكان ذلك الأمـر قبل القبض على عـدد كبير من قيادات مكتب الإرشـاد ومجلس شـورى الجماعة، فاتصلت بعدد كبير منهم، وأبلغتهـم بمـدى خطورة فـض رابعة لما سـينتج عنه من مصائـب، خاصةً مع تدافع الناس، فهناك أطفال ونساء ومواطنون من خارج القاهرة، وحدث تفاهم تام مع هؤلاء القادة الإخوان على ضرورة إنهاء الاعتصام، لما يمثله من خطورة شـديدة، لكن العجيب ما حدث بعد ذلك، فبعد فترة حضرت كل الشخصيات التـي تحدثنا معها، وتبنـوا رأيًا واحدًا ردًا على المفاوضـات، هو رفض مبادرة الجيش، وقالوا: لا تفاهم إلا مع المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام، وكان في السجن حينذاك، وأكدوا أن رد الإخوان سيكون من الشاطر.

- وماذا حدث بعد ذلك؟

- طلبت منهم التواصل مع خيرت الشاطر من داخل محبسه بطريقة معينة، ونقلنا له الكلام كله حول خطورة استمرار الاعتصام وفضه بالقوة من جانب الدولة، وجاء رده صادمًا وقاطعًا، حيث قال: إن الإخوان لن ينهوا اعتصامهم إلا بعودة الدكتور محمد مرسي، الرئيس المعزول، إلى القصر الجمهوري، فأبلغناه بمدى خطورة الفض الأمني، وأن هناك أعدادا كثيرة ستسقط ضحايا، فقال: لا.. مستمرون ولو مات الآلاف، فقلت لهم: إن خبرتي بالجماعات التكفيرية تؤكد وجود شخصيات منهم في الاعتصام وليس للجماعة سيطرة عليهم، وبعضهم يحملون السلاح، فجاء الرد بتبرئة الإخوان من حمل السلاح، فكررت عليهم أن هناك شخصيات تكفيرية موجودة في الاعتصام وتحمل السلاح، وخطاب صفوت حجازي عضو مجلس أمناء الهيئة الشرعية، وعاصم عبدالماجد عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، خطاب جاهل وتكفيري ومحرض على العنف، وحتى لو أن عدد الذين يحملون سلاحًا قليل، فسيؤدي ذلك إلى مصائب كبيرة وكارثة لا يتحملها أحد، لكن لم أجد ردًا غير رفض فض الاعتصام سلميًا، وكان ذلك الأمر قبل الفض بـ٤ أيام، ونقلت، بدور الوسيط، الرسالة إلى القيادة العسكرية للجيش.

كيف تفسر موقف «الشاطر» من إصراره على عدم إنهاء الاعتصام حتى ولو سقط الآلاف، حسبما قال؟

- الشاطر كان واثقًا أن قيادات الدولة غير قادرة على فض الاعتصام، وأنها لن تجرؤ على ذلك، خاصة مع وجود شخصيات داخل قصر الرئاسة ترفض عملية الفض على رأسها الدكتور محمد البرادعي، الذي كان نائبًا لرئيس الجمهورية في ذلك الوقت، ومن ناحية أخرى هو لديه رغبة في حالة

فض الدولة للاعتصام أن يسقط قتلى كثيرون بصورة لا يتحملها النظام الحاكم نفسه، ويتزايد الضغط الدولي، فلا يمر عزل مرسى مرور الكرام، وتكون هناك بكائية ضخمة، وأموات يتباكون عليهم كما يحدث الآن بما يمثل دافعًا للقواعد بالاستمرار في أعمال العنف، وتلك كانت رؤية الشاطر للأمر، فهو يدرك أن عدد الضحايا سيكون كبيرًا جدًا في حالة الفض الأمني، لكن فائدته ستكون أكبر بالنسبة للتنظيم، فشخصية الشاطر مغامرة ومقامرة، كذلك اعتماده على الدعم الخارجي، خاصة أنه التقى بوزير خارجية قطر، وكاترين أشتون، مسئولة الشئون الخارجية بالاتحاد الأوروبى، ووفود عديدة أكدت له أن الغرب يساند اعتصام الإخوان، ولن يسمح بفضه، ولذلك غامر بهذا الرد العنيف، فهو مستفيد في كلتا الحالتين، سواء الفض من الأمن، أو استمرار الاعتصام، هكذا اعتقد واتخذ قراره، ورأى أن عزل مرسي دون دماء سيُنسى، لكن الدماء ستشعل الصراع بين الدولة والإخوان بالتعاون مع تيارات إسلامية وجماعات عديدة.

هل استخدمت قوات الأمن قوة مفرطة خلال فض اعتصام رابعة؟

- الاعتصام تُرك لفترة طويلة، إلى أن تمدد وبدأت تتسع بؤرته، وكان يجب أن يتم محاصرة الاعتصام وقطع الكهرباء والمياه عنه، ووجود البرادعي وإصراره على تأجيل الفض أدى لتزايد الاعتصام، حتى جاءت لحظة الفض، واستخدام القوة وسقوط ضحايا كثيرين كان متوقعًا.

وماذا عما تردد حول تسليح الاعتصام وتمويله؟

- كانت هناك مجموعات مسلحة بالفعل، وتحمل كل أنواع الأسلحة الخفيفة، والإخوان بدوا غير قادرين على السيطرة عليهم، أما التمويل فكان من كل جهة، والتنظيم حصل على أموال النقابات لتمويل الاعتصام، ومنها نقابة المعلمين.

وكيف ترى هروب القيادات قبل فض الاعتصام؟

- هروبهم خيانة للمعتصمين، لأنهم يعلمون أن الآلاف قد يموتون، وكان عندهم معلومة بميعاد الفض، وتسللوا خارج الاعتصام دون إبلاغ الناس.

كيف ترى فشل مظاهرات الإخوان خلال الأيام الماضية وضعف الحشد؟

- مظاهرات الإخوان كانت في أقصى قوتها بعد فض اعتصامي رابعة والنهضة، وأخذت تضعف عندما تحولت نحو الفكر التكفيري، والمنهج القطبي، وبعد استماع الشباب لقيادات الجماعة الإسلامية والمحرضين على العنف أمثال طارق الزمر وصفوت حجازى وعاصم عبدالماجد، فضلًا عن قيادات السلفية الجهادية، ومنهم محمد عبدالمقصود، وهنا حدث تغير في الفكر الجماعى لشباب الإخوان، فبعد أن تربى على السلمية وحقق نجاحًا كبيرًا في المجتمع بإيمانه بأن المجتمع مسلم، تحول إلى الإرهاب والنظر إلى المجتمع على أنه جاهلي، وضرورة العزلة الشعورية والبعد عنه، فهذه أفكار تكفيرية، وفى المقابل فإن بعض أبناء التنظيم رفضوا سيطرة خيرت الشاطر، نائب مرشد الإخوان، على الجماعة، وشعروا بالخديعة من قبَل القيادات، وتساءلوا عن جدوى المشاركة في التظاهرات، وفائدتها، وانصرفوا عنها عندما اكتشفوا أن الإخوان تحولوا من السلمية إلى العنف.

من المسئول عن العمليات الإرهابية الحالية؟

- الجماعات التكفيرية التي تستند إلى الفكر القطبي الذي يكفر المجتمع، وحدث تقارب بين تلك الجماعات والإخوان خلال فترة حكم محمد مرسي، ما سمح لها بتزايد وجودها وانتشارها، وقرب قياداتها من قصر الحكم، وتزايد دور مشايخ التكفير الذين أعطوا التأصيل الشرعي لقتل الجنود ومنهم

محمـد عبدالمقصـود، ووجـدى غنيم، وعاصـم عبدالماجد، وطـارق الزمر، ووقفوا في صفوف الإخوان قبل وبعد ٣٠ يونيو.

هـل تـورط شـباب الإخـوان في العمليـات الإرهابيـة والعنـف المسـلح والتفجيرات؟

– هناك ميليشـيات مسلحة سافرت إلى سـوريا، وتدربوا هناك بشكل جيد على حمل السـلاح في الفترة الماضية، بعدما اعتنقوا الفكر التكفيري والقطبي، وهـم يسـتحلون دماء رجال الشـرطة والجيش والمسـئولين في النظـام، ودور الإخـوان في تلـك الأحداث هو التحريـض على العنف، واسـتخدام مثل تلك الجماعـات التكفيريـة الإرهابيـة لتنفيذ خطة التنظيـم الذي يتظاهر بالسـلمية والبعد عن العنف أهـ.

وهذا أبو سمرة زعيم حزب الجهاد الإسلامي في حوار له مع موقع الوطن، ذكر فيه:

– أن الجهاد الإسـلامي حاول التوسـط والتفاوض لحل الأزمة برمتها مع إحـدى الجهات السـيادية، وجرت مناقشـة هـذا الأمر داخـل التحالف برابعة العدوية وكان قبل الفض بنحو ١٥ يومًا، والجماعة الإسـلامية قبلت التفاوض لكنها رشـحت لحضور الجلسة التي سيعقدها مع تلك الجهة السيادية شخصًا مـن الصـف الثانى، مـا يعنـى إهانة للجهـة السـيادية ورفضها للحوار بشـكل غير مباشـر، وبعدها هاجمنا بعـض أعضاء التحالف التابعيـن لتنظيم الإخوان وقالـوا إنه لا يوجـد أى تفاوض إلا من خلال التحالف، وهذا الأمر تسـبب في عرقلـة التوصل لحل بخلاف مبادرة الشـيخ عبود الزمر عضو مجلس شـورى الجماعة الإسـلامية، التي كان يجري رفضها من قبل التحالف لأسباب كثيرة، منهـا اختلاف الرؤى، فضلًا عن مبادرة أخرى تقـدم بها تنظيم الجهاد لكن كل

المحاولات باءت بالفشل بسبب الإخوان.

-وذكر أن السبب وراء رفض الإخوان للمبادرات هو عدم وجود رؤية واضحة داخل التحالف وتنظيم الإخوان، عن كيفية الخروج من المأزق، فضلًا عن ثقة زائدة داخل التحالف التي اكتسبوها خلال المقابلات التي جرت مع كاترين أشتون وبعض وفود الاتحاد الأوروبى، وكانت تلك المقابلات والمشاورات تطمئن القيادات بأن العالم لن يقبل أى انتهاك لحقوق الإنسان، وهذا يظهر أن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش لم يخرج إلا بعدها بعام كامل، ومن الواضح أن الأيادي الخارجية بدأت تظهر في المشهد المصري بشكل علني، كما أن ظهور تقرير هيومان رايتس قبل يومين من الذكرى يصب الزيت على النار؛ لأن شباب الإسلاميين يعتبرون أن تلك الذكرى بمثابة فرصة للثأر لأنفسهم وشهدائهم.

- وذكر أنه كان معلومًا لدى القيادات، في ليلة الفض أنه خلال ١٠ ساعات سيبدأ فض الاعتصام، وهناك وحدات بدأت في التحرك، وسيحدث هجوم على الاعتصام، ومع هذا لم تقم قيادات التحالف بفض الاعتصام لثقتهم ورهانهم على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الذين غرروا بالإخوان والإسلاميين، فكل الوفود الأمريكية والأوروبية والأفريقية كانت تحث الإخوان والتحالف على المكوث برابعة والعالم كله سيقف وراءهم، وسيدعمونهم في مطالبهم لعودة مرسي، لكن ما حدث جعل كثيرًا من الشباب يتحول إلى الحركات الجهادية، فالخطأ كان خطأ التحالف، وقال: كان عليهم الاقتداء بسيدنا خالد بن الوليد في معركته ضد الروم حين انسحب، وأنقذ ٣ آلاف جندي من الإبادة، كما أن هناك مسئولية أيضًا تقع على عاتق الشرطة. اهـ.

استمر الاخوان في التصعيد وتم إغلاق بعض دواوين المحافظات بل

والوزارات بالجنازير في محاولات مستميتة لشل حركة الدولة، وتوسعت رقعة الاعتصامات بصورة واضحة، وفى المقابل بدأ التهديد بفض الاعتصام بالقوة، وبالفعل بدأت إرهاصات ذلك.

كان هـذا هو المنـاخ الذي رخصت فيـه أرواح المصريين ولـم ينظر أحد إلى العواقب الوخيمة للدمـاء والتصعيد والتصعيد المضاد فكان الفض بالقوة ووقعت تلك التجاوزات من الشرطة في فض الاعتصام، وحدث ما حدث وإنا لله وإنا اليه راجعون؛ فقتل المئات وأصيب الآلاف، وأودع السـجون عشـرات الآلاف وهذا بلا شك لا يخلو من تجاوزات هائلة يتحمل وزرها كل من تسبب أو أمر أو باشر أو أعان أو رضي.

بيان الدعوة السلفية بعد فض رابعة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ﷺ .. وبعد...

إنا لله وإنا إليه راجعون ـ اللهم أجرنا في مصائبنا واخلف لنا خيرًا منها.

وقع ما حذرت منه الدعوة السـلفية وحـزب النور منذ مدة طويلة من خطر سـفك الدماء ، وخطر الحشـد والحشـد المضاد على وحدة المجتمع ووحدة البـلاد التـي لا يمكن أن تكـون محلًا للمسـاومة، وطالبنا إدارة البـلاد الحالية بعدم فض الاعتصامات بالقوة وضرورة الحل السياسي وتوافقنا على ذلك مع القوى السياسـية العاقلة، كما طالبنا بمراعاة احتياجات أبناء الاتجاه الإسلامي في الطمأنـة، وعـودة بـث قنواتـه الإسـلامية، وعدم انفـراد الفصيـل الليبرالي واليسـاري بتشـكيل الحكومة ولجنة تعديل الدستور، والسـير في اتجاه علمنة الدولة وعسكرتها الذي لا يمكن أن يصب في مصلحة البلاد، وضرورة التصدي للوجه المتطرف في العلمانية الذي أطل في كثير من وسـائل الإعلام الذي أدى إلـى إقناع الكثيرين بأنها حرب ضد الإسـلام؛ ففقدوا الثقـة بجهود المصالحة

حتى وقع الذي نكره وندين ونطالب بوقفه فورًا؛ من إطلاق النار وقتل النفوس من الرجال والنساء والأطفال، واندفع البعض الآخر في اتجاه إحراق وتدمير منشآت الدولة التي هي ملك للشعب كله، ونحمل الحكومة المسئولية عن هذه الدماء والأنفس المحرمة، ونطالبها بضرورة إنهاء هذا الوضع القائم الذي يهدد بانقسام المجتمع بحل آخر غير سفك الدماء.

ونذكر الدكتور البرادعي بما سبق أن قاله: أن النظام الذي يعجز عن حماية معارضيه يفقد الشرعية، وكذلك الدكتور الببلاوي الذي سبق أن قدم استقالته كوزير للمالية؛ احتجاجًا على عنف الشرطة في أحداث ماسبيرو، رغم عدم مسئوليته المباشرة عنها فكيف وهو رئيس الوزراء ؟! فنرى أن ما حدث اليوم أولى أضعافًا بتقديم الاستقالة من أحداث ماسبيرو، حتى يتسنى لحكومة أخرى أن تتحمل هذه المسئولية التي تحافظ على وحدة البلاد والدولة وبقائها، وتحافظ على حرمة النفوس التي قال الله تعالى في قتلها بغير حق: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة:٣٢].

ندعو جميع العقلاء من جميع الاتجاهات إلى الوقوف معنا في إحياء النفوس، وإحياء المجتمع، وإحياء الدولة بالجلوس معًا من أجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة، ينسى فيه الجميع مصلحته الشخصية والحزبية ويعظم مصلحة الدين والوطن والشعب.

ونوصي جميع أبناء التيار الإسلامي بأن يُثبِتُوا للمجتمع أنهم جزء منه، يحملون همه، ويقدمون مصلحته، ويريدون رفعته، ويحافظون على وحدته، وأن يحذروا من الخطاب التكفيري العنيف الذي استعمله البعض.

كما نهيب بأبناء الدعوة السلفية وحزب النور أن يدركوا أن مهمتهم

الأساسية هي الدفاع عن هذه الرؤية وإقناع جميع الأطراف بها، وأن هذا هو آكدُ الواجبات في هذه المرحلة والطريقُ الوحيد لحقن دماء المسلمين.

تعازينا لجميع أهالي الضحايا، ودعاؤنا لجميع المصابين بالشفاء.

حفظ الله مصر وأهلها من كل سوء

الدعوة السلفية وحزب النور

الأربعاء ٧ شوال ١٤٣٤ هـ - ١٤ أغسطس ٢٠١٣م

إن مثل الإخوان وأجهزة الدولة في هذا الصراع كمثل عائلتين دخلتا في صراع (وهذا مثل تقريبي وإلا فلا يمكن مقارنة أي جماعة بدولة كمصر مهما بلغت تلك الجماعة) وبينما العائلتان في ذلك الصراع والعراك استطاعت العائلة الأقوى أن تطرح كبار العائلة الأخرى أرضًا وتشد وثاقهم، فتدخل البعض وقالوا لهم: اتقوا الله هل هذا يصح أن تفعلوا بهم هذا؟! فقالت العائلة المنتصرة: نحن نخاف إن رفعنا أيدينا عنهم أن يقتلونا، اذهبوا إليهم وابحثوا معهم عن حلول تؤمننا منهم، فيذهب الوسطاء إلى هؤلاء المقيدين المغلوبين ليحاولوا إيجاد حلول، فيقولون لهم: الحل الوحيد هو رقاب هؤلاء، فيذهب الوسطاء يائسين، وبين الحين والآخر تحدث تحركات من أتباع العائلة المغلوبة في محاولة للإيقاع بالآخرين، فتقابل بشدة لا تخلو من الزيادة عن الحد من أتباع العائلة الأخرى، فيتوجه الوسطاء إلى العائلة الغالبة باللوم، فيقولون: إننا نخاف أن يستفحل أمرهم فيقتلونا، اذهبوا وابحثوا معهم عن حلول واقعية، فيذهب الوسطاء فلا يجدون إلا نفس الجواب(رقابهم أولًا قبل كل شيء)، ومع الوقت تزداد الأولى ضعفًا والثانية تمكنًا وتصبح الحلول التي كان يمكن أن تكون مقبولة لدى الطرف الثاني في وقت ما تصبح مرفوضة لتغير معادلة موازين القوى مع الوقت.

، فلو تخيلنا أن الإخوان كانوا قبلوا بتغيير الحكومة عندما كان ذلك معروضًا ومقبولًا من الجميع وكانت الدولة بأيديهم، لو كانوا قبلوا ذلك؛ لكان الأمر بلا شك أفضل للإخوان وللجميع وللبلاد، ولأن المشاكل كانت ستحل بدون الدخول بالبلاد في هذا الصراع المدمر، بل كان الجميع سيشارك في تحمل المسئولية، وكان الدكتور مرسي سيستمر، ونحافظ على الدستور والدولة، وحفظ التيار الإسلامي من أن يوضع في مواجهة مع شعبه ودولته.

وعندما رفض الإخوان تغيير الحكومة وبدأت موازين القوى تتغير في الاتجاه الآخر بخروج الناس في (٣٠/ ٦) وانضمام الجيش والشرطة في (١/ ٧) لو قبل الإخوان بانتخابات مبكرة لاستمر كل شيء (الدستور والدولة، ولحفظ ماء وجه التيار الإسلامى بعد هذا الفشل الذريع) ماعدا الرئيس الذي كان يمكن تعويضه برئيس وزراء متوافق عليه من الجميع؛ حيث إن صلاحيات رئيس الوزراء في الدستور كانت تضاهي صلاحيات رئيس الجمهورية.

وعندما رفض الإخوان عزل الرئيس وتمت الدعوة إلى حوار وطني دُعي إليه الحرية والعدالة والنور والأزهر والكنيسة والمعارضة، فلو حضر الدكتور الكتاتني لكان لخريطة الطريق مسارًا غير هذا بلا شك، على الأقل مقابل قبول الإخوان؛ سيكون لهم دور في المجتمع ولحزبهم دور في المشهد السياسي وكذلك لسائر الفصائل الإسلامية التي معهم، بالإضافة إلى تجنيب البلاد ذلك الصراع المهلك ومشاركة الجميع في بناء مستقبل بلادهم.

وعندما رفض الإخوان غابوا عن خريطة الطريق وصاروا أعداء لها وبدا الصراع بينهم وبينها، وتحول الأمر إلى صراع بقاء بينهم وبينها ليصير صراع بقاء بينهم وبين الدولة؛ لأن أجهزة الدولة كلها تماهت مع خريطة الطريق، وبدأت العروض تعرض على الإخوان كجماعة ومن معهم، لكنها أصبحت

عروضًا تتعلق بهم هم كجماعة، فكلما رفضوا عرضًا ازداد تغير موازين القوى في الاتجاه الآخر، وكلما ضعف موقفهم وخسروا أوراقًا من أوراق مفاوضاتهم لأنهم يرفضون الحلول الواقعية التي تتناسب مع موازين القوى التفاوضية حتى أصبحت الورقة الكبرى لديهم فقط هي ورقة مبكاة المظلومية التي لا يجنون بها شيئًا إلا التعاطف من البعض الذي لا يغير من موازين القوى شيئًا، وفي النهاية لم يجن الإخوان من هذا الصراع المهلك إلا الانتقال من وهم الصمود وعودة الرئيس إلى مبكاة المظلومية.

❑ ❑ ❑

حزب النور بين مبكاة المظالم والمشاركة في بناء الدولة

أصبح حزب النور والعقلاء من الوطنيين بين خيارين؛ فإما الوقوف عند مبكاة المظالم التي يصمم الإخوان ومن معهم على الاستمرار فيها بعدم قبولهم لحلول تتعامل مع الواقع، ولن يزيد دور أي أحد في هذه الحالة على المساعدة في البكاء والعويل فقط مثل جميع المشاركين مع الإخوان، وفي النهاية سينسحب الجميع ويستسلمون للأمر الواقع،أو يتحول الأمر إلى صدام شامل يذهب بالبلاد كلها، فإما أن يبقى حزب النور في هذا الموقع الذي تدفع إليه عاطفة «المبكاة»، وإما أن يستجيب لقواعد السياسة الشرعية فيشارك في بناء الدولة حتى لا يضعف أثر الوطنيين المتعقلين، وحتى لا تقوى رؤية غلاة العلمانيين فينحرفوا بالدولة إلى الاتجاه العلماني الذي لا يمانع من الاصطدام بشراسة مع جميع الإسلاميين؛ مما يدخل البلاد في أحد سيناريوهين:

تجربة الجزائر التي استطاع العلمانيون بمساعدة فرنسا ومباركة عالمية القضاء على الإسلاميين وقتل مائتين وخمسين ألفًا، واعتقال أضعافهم وتشريد الباقين في الجبال واستمرار الصراع لسنوات عدة.

- السيناريو الثانى سيناريو الصراع المتكافئ الذي تتدخل فيه قوى إقليمية وعالمية بدعم الطرفين ليطول أمد الصراع حتى يُهلك الفريقان بعضهم بعضًا كما هو الحاصل في سوريا.

فاختارت الدعوة السلفية والعقلاء من الإسلاميين الوجود في مشهد بناء الدولة لتدعم المكون المتعقل في المشهد السياسي الذي لا يقبل انزلاق

الدولـة في صراع «علماني/ إسـلامي»، خاصـة أن هناك من يدفـع إليه بقوة من أطراف دولية ومكونات قوية في المشهد السياسـي من جهـة، والإخوان ومن معهم من الجهة الأخرى؛ حيث بدأ الإخوان حشودهم من البداية تحت مسمى الإسلاميين مقابل من أسموهم (بغير حق) العلمانيين، وجاء الدستور وتوجُّه الدولة العام بعد ذلك شاهد لصحة هذا الخيار الذي اختارته الدعوة السلفية؛ فبعد أن قال غلاة العلمانيين الذين أرادوا ركوب موجة (٣٠/ ٦): إن الشعب المصري علماني بفطرته ولابد من إلغاء هذا الدستور وصياغة دستور علماني، والتخلص من جميع الإسلاميين ولو بالدم، ولابد من الدم بعد أن قالوا هذا وهلل الإخوان ومن معهم ليذكوا هذه الروح «روح الصدام» ليستدرجوا بقية الإسلاميين معهم؛ إذا بالدعوة السلفية تصمم على المشاركة في بناء الدولة لتحبط هذا المخطط، وتدعم المتعقلين في المشهد السياسي لمنع انزلاق البلاد في هذا المستنقع؛ ولذلك نقول الآن للشباب: هل فعلًا تمّت تنحية الدستور الإسلامي واستبداله بدستور علماني كما كان يتمنى غلاة العلمانيين، أو كما كان يصرح قادة الربعاويين؟!

هـذه فرية وكذبـة أرادوا بها أن يخرجوا الشباب عن رشدهم وصوابهم ليريقوا دماءهم ويهدموا دولتهم وهم يعتقدون أن هذا جهاد في سبيل الله.

إن التعديلات الدستورية بفضل الله ﷻ لم يحدث فيها جور على الهوية والشريعة بحال، بل تم التأكيد عليها وصارت في الدستور الجديد لا تقل عن سابقه؛ فمن المعلوم أنه لكي يكون الدستور مقبولًا من هـذه الزاوية لابد أن ينتظم فيه ثلاثة أمور:

١- وضوح مقومات الهوية.

٢- وضوح ضابط التشريع وعموميته وعدم المزاحمة له؛ ويكون هذا من

خلال وضوح مرجعية الشريعة الإسلامية وعدم المزاحمة لها، فإذا تم هذا انضبط أداء الدولة كلها لأن الدولة لا تتحرك إلا من خلال القانون.

٣- وضوح ضابط ممارسة الحريات الذي يضبط ممارسة الأفراد بحيث يضمن التوازن بين الحريات وقيم المجتمع ونظامه العام.

فإذا ضبط الأصل التشريعي وأصل الممارسة؛ فأي مادة في الدستور لا يمكن أن تخرج عن هذين الضابطين.

وقد تحققت هذه الأمور الثلاثة بفضل الله ﷻ في الدستور بنسبة كبيرة لا تقل بحال عن دستور ٢٠١٢ .

نستطيع أن نقول وبكل وضوح: إن هذا الدستور حافظ على الهوية ومرجعية الشريعة الإسلامية، ووازن بين الحريات وقيم المجتمع ونظامه العام.

• أولًا: (الهويـة):

حافظ الدستور على هوية مصر العربية الإسلامية؛ حيث أكد هوية الانتماء العربي الإسلامي في المادة الأولى والثانية:

(الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، ومصر جزء من العالم الإسلامي)، ولا يوجد في الدستور ما يتعارض معها؛ فسلمت هوية الانتماء بحمد الله وتم هذا بإرادة جماعية للجنة الخمسين، وهي مشكورة على هذا التوافق.

وحافظ الدستور أيضًا على هوية النظام العام؛ حيث حافظ على العبارة الواضحة في هذا الشأن وهي (الإسلام دين الدولة).

وحافظ على باب المقومات فلم يقحم فيه ما يتعارض مع هذه العبارة أو يقلل من شأنها.

كما حافظ أيضًا على الهوية الثقافية العربية الإسلامية؛ فبالإضافة إلى

المادة الأولى والثانية والرابعة والعشرين جاءت المادة (٥٠) لتقرر وبوضوح أن المرحلة الحضارية التي تحياها مصر الآن هي المرحلة الإسلامية (تراث مصر الحضاري والثقافي المادي والمعنوى بجميع تنوعاته ومراحله الكبرى المصرية القديمة والقبطية والإسلامية ثروة قومية تلتزم الدولة بالحفاظ عليه وصيانته).

• ثانيًا: مرجعية الشريعة الإسلامية:

حافظ الدستور وبوضوح على مرجعية الشريعة الإسلامية ومنع من مخالفة أحكامها؛ حيث قرر أن مبادئها هي مجموع ما تضمنته أحكام المحكمة الدستورية.

والإلزام بمجموع الأحكام يحقق أمرين مهمين:

١- زوال التخوف مما ورد في بعض الأحكام؛ مما يوهم الإخلال ببعض المبادئ.

٢- مجموع ما ورد في هذه الأحكام يفي بالغرض تمامًا، خاصة أنه تم التأكيد في المضابط على تخصيص أهمها وأجمعها بالذكر، وهو الحكم في القضية رقم ٢٠ لسنة «١» قضائية، والقضية رقم ٤٧ لسنة «٤» قضائية، والقضية رقم ١٤١ لسنة «٤» قضائية.

وهذه مقتطفات لبعض ما جاء فيها نقلًا من مذكرة التعديلات الدستورية في مضابط مجلس الشعب سنة (٨٠):

«وحيث إنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور -بعد تعديلها على نحو ما سلف - أن المشرع الدستوري أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه إلزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات- بالالتجاء إلى مبادئ الشريعة لاستمداد الأحكام المنظمة للمجتمع،

وهو ما أشارت إليه اللجنة الخاصة بالإعداد لتعديل الدستور في تقريرها إلى مجلس الشعب الذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩، وأكدته اللجنة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته إلى المجلس فناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ إذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها: تلزم المشرع بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغيته فيها، مع إلزامه بعدم الالتجاء إلى غيرها، فإذا لم يجد في الشريعة الإسلامية حكمًا صريحًا، فإن وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الإسلامية تمكن الشرع من التوصل إلى الأحكام اللازمة التي لا تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة...».

وجاء فيه أيضًا:

«ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ الذي وافق عليه المجلس من أنه كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ثم عُدِّل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؛ وهذا يعني عدم جواز إصدار أي تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، كما يعني ضرورة إعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية».

وجاء فيه أيضًا:

«الانتقال من النظام القانوني القائم حاليًا في مصر الذي يرجع إلى أكثر من مائة سنة إلى النظام القانوني الإسلامي المتكامل يقتضي الأناة والتدقيق العلمي، ومن هنا، فإن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن

مألوفة أو معروفة، وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من صلات وعلاقات ومعاملات، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودًا؛ ومن ثم فإن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في إطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الأئمة والعلماء».

ويؤخذ من هذا التفسير عدة أمور:

١ - إحياء مضابط التعديلات الدستورية لسنة (٨٠) بالنقل عنها وبها فوائد مهمة.

٢ - إلزام المشرع بالرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغيته فيها وعدم الالتجاء إلى غيرها.

٣- الالتزام بالأحكام الصريحة التي تشمل الإجماع وما كان قطعي الدلالة، وإن لم يكن متواترًا.

٤ -الالتزام بقواعد الاجتهاد فيما لا يوجد فيه حكم صريح. (وستأتى قواعد الاجتهاد في حكم ٩٦).

٥ -عدم جواز سن قانون يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

٦- مراجعة القوانين القائمة وتعديلها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٧- العمل على الانتقال من المنظومة القانونية القائمة إلى منظومة قانونية إسلامية متكاملة في إطار القرآن والسنة وأقوال المجتهدين من العلماء والأئمة.

• ثالثًا: الموازنة بين الحريات وبين مقومات الدولة والمجتمع ونظامه العام:

كان ضابط الحريات في (دستور ٢٠١٢) (مادة ٨١) نصها: (تمارس

الحقـوق والحريات بما لا يتعارض مع مقومات الدولة والمجتمع المنصوص عليها في الدستور).

مقابلها في (دستور ٢٠١٣) مركب من:

أ- المـادة (٢٢٧) التـي تنص على أن الدسـتور بديباجته ونصوصه وحدة عضوية واحدة،

المادة (٢٢٧): (يشكل الدستور بديباجته وجميع نصوصه نسيجًا مترابطًا، وكلًا لا يتجزأ، وتتكامل أحكامه في وحدة عضوية متماسكة).

وبالتالي لا يمكن أن يُقرأ باب الحريات بمعزل عن باب المقومات.

ب- تـم التأكيد على هـذا بالنـص في المادتين الرابعة والخامسـة على أن الحفاظ على الحقوق والحريات يكون على الوجه المبين في الدستور.

والوجه المبين في الدسـتور هو أن الدستور وحدة واحدة لا يؤخذ منه جزء منفصل عن غيره، وأن باب المقومات حاكم على بقية الأبواب، وأنه لا تحتاج كل مادة إلى أن تقيد بالمادة الثانية لأنها مقيدة بها بموجب الوحدة العضوية.

والوجـه المبين في الدسـتور أن الإسـلام دين الدولة؛ مما يجعل الإسـلام الركـن الأعظـم للنظام العـام، وينص على أن مبادئ الشـريعة الإسـلامية هي المصدر الرئيسـي للتشـريع؛ وهو بهذا يلزم المشرع (كما نص على ذلك حكم المحكمة الدستورية لسنة ٨٥) بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عـن بغيته فيهـا، فإذا لـم يجد حكمًـا صريحًا، فإن وسـائل اسـتنباط الأحكام الاجتهادية في الشـريعة تمكنه مـن الوصول إلى الحكم الـلازم؛ فالمادة الثانية بالإضافـة إلى مـواد أخرى كثيرة كمـادة الأزهر وغيرها تحـدد بوضوح أركان النظـام العام والنظام التشـريعي اللذين لا ينبغي للحريـات أن تتعدى إطارهما كما نصت على ذلك المادة (٢٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المشار

إليه في ديباجة الدستور ونصها:

(٢- لا يخضع أي فرد في ممارسة حقوقه وحرياته إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفًا منها حصرًا ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام).

وبهذا يتبين أن الصراع الذي حدث لم يكن لتنحية الشريعة والهوية من الدستور، وإن كان البعض يريد ذلك فعلًا كـ «النمنم» وأمثاله، لكنهم لا يعبرون إلا عن أنفسهم، وهذا أيضًا يظهر لك خطأ من استخدام كلام «النمنم» وعممه على الجميع ليثبت أن الصراع الحاصل ليس صراعًا سياسيًا، وإنما هو صراع على الإسلام والهوية ليثير بذلك عاطفة الشباب المتحمس.

أما توجه الدولة: فهل يستطيع أحد أن يقول: إنه صار علمانيًا؟

الحقيقة أنه لا يستطيع أحد أن يقول: إنه صار علمانيًا كما يدعي الإخوان ومن معهم ليستدرجوا أبناء التيار الإسلامي إلى الصدام الهدام للدولة بحجة أنها دولة علمانية معادية للإسلام.

إن الدولة التي تعلي في دستورها من شأن مرجعية الشريعة ومن شأن مؤسسة الأزهر الشريف ويقف فيها الأزهركمؤسسة رسمية من مؤسساتها هذه المواقف الواضحة من فيلم حلاوة روح وفيلم نوح وممن تطاول على البخاري.

بمقدور المعارض لكلامي هذا أن يأتي بكثير من تصريحات الإعلاميين العلمانيين، بل وبعض الوزراء كوزير الثقافة وغيره، ويستدل بذلك على أن توجه الدولة صار علمانيًا، وأنا أقول له الآتي:

أ- ألم يكن هؤلاء يقولون نفس الكلام في عهد د. مرسي؟!

ب- أليست مؤسسة الأزهر وهي مؤسسة رسمية ترد عليهم؟!

ج- أليست هذه هي أحلامهم وأمانيهم التي لو تركنا لهم المجال لصارت واقعًا؟! لكن حين نشارك نمنع من أن تتحول إلى واقع، وأنا أذكر بمثال واحد فقط وهو كلام النمنم الذي كان يقول: لابد من دستور علماني لأن الشعب المصري علماني بفطرته، فهللتم وقلتم: (اشرب يا حزب النور سوف يكون الدستور علمانيًا) وحين أعلن أن تمثيلنا في لجنة الخمسين سوف يكون بعضوين قلتم (مش قولنالكم يا حزب النور الدستور خلصان وانتوا ديكور).

لكننا صممنا على المشاركة في البناء فهل خرج الدستور كما كان يحلم النمنم؟ أم خرج محافظًا على الهوية معليًا من شأن الشريعة مبتعدًا بتوجه الدولة عن العلمانية؟!

لا يمكن أن يكون محقًا من وصف توجه الدولة مع كل هذا بالتوجه العلماني خاصة أن الدولة التي يقارنون بها جددت تراخيص الخمارات والمراقص ثلاث سنوات بدلًا من سنتين، وقال قائلها رافضًا الرجوع إلى الأزهر في سن القوانين أن الشعب مصدر السلطات والرجوع إلى الأزهر يجعلها دولة دينية.

وتقدم حزبها بالقانون الذي أسموه بقانون نقابة الدعاة الذي قال عنه الشيخ مصطفى العدوي: إنه قانون تكميم الأفواه، وهو كذلك إذ كان ينص في مادته السادسة على أنه لا يجوز لغير عضو النقابة إلقاء الدروس الوعظية أو الخطابة الوعظية أو تدريس علوم الشريعة في المساجد أو المعاهد أو وسائل الإعلام المسموعة أو المقروءة أو المرئية أو الإنترنت أو غيرها من الهيئات والجهات والوسائل، وينص القانون على أن عقوبة المخالفة السجن ثمانية عشر شهرًا وغرامة عشرة آلاف جنيه.

وهذا يعني ببساطة أنك إذا وجدت على النت من يطعن على ثوابت دينك أو يسب نبيك فكتبت له مقالًا ترد عليه فيه وتعظه وتخوفه من عقاب الله ولست

من المحظوظين برضا الإخوان عنك وضمك لنقابتهم فإن العقوبة ستكون سجنك سنة وستة أشهر وغرامة عشرة آلاف، ولابد من رضا الإخوان عنك لأن القانون يجعل التحكم في هذه النقابة ولمدة سنتين كاملتين إنشاءً وتكوينًا ووضع لائحة وكل شيء لنقابة الدعاة المعدة سلفًا (وهى نقابة إخوانية صرف) وأن هذه النقابة المعدة سلفًا هي التي ستقوم بتقييم كل من يرغب في الانضمام إليها، ولها الرفض لأسباب فضفاضة تتسع وتضيق حسب الحال، بل لها أن تسحب الترخيص متى شاءت بنفس الطريقة

ومن لا ينطبق عليه شرط المؤهل (الأزهرى أو اللغة العربية) من الدعاة تقوم هذه النقابة الإخوانية باختباره شفويًا وتحريريًا ثم تقييمه فكريًا وسلوكيًا، فإن وجدت في نفسها قبولًا له أعطته ترخيص عام واحد ويتم اختباره وتقييمه كل عام بهذه الطريقة، العجيب أن المرء لا يقف عند هذا الحد، بل إنهم حين يتفضلون عليه بمنحه الترخيص فإنه يمنح لقب دعوي من الدرجة السادسة من ألقاب الدعاة، فإن تلقب بلقب أعلى منه عوقب، كما في المادة سبعين من القانون بالسجن ثمانية عشر شهرًا وغرم بعشرة آلاف جنيه، وهذه الألقاب الدعوية هى:

١- عالم دعوة	٢- خبير دعوة
٣-كبير دعاة	٤- داعية أول
٥- داعية مبتدئ	٦- داعية مؤقت أو داعية بالترخيص.

وهذا اللقب الأخير هو الذي يمنحه العلماء والدعاة الذين لا ينطبق عليهم شرط المؤهل.

(وقد تقدم الإخوان بهذا القانون لمجلس الشعب عن طريق الشيخ سيد عسكر وحاولنا عرقلة مناقشته وإقراره حتى حل مجلس الشعب وأوضحنا لهم

مآخذنا على هذا القانون، لكنهم لم يتراجعوا عنه فقدموه إلى مجلس الشورى مرة ثانية بعد أن أخذ مجلس الشورى حق التشريع، والعجيب أن الذي تقدم به هذه المرة هو الدكتور محمدالصغير التابع للجماعة الإسلامية المتضامنة مع الإخوان فمنعناهم من مناقشته وأقنعنا الدكتور الصغير بسحبه فسحبه، فتقدم الإخوان به مرة أخرى في نفس اليوم فضغطنا مرة ثالثة حتى سحب وظللنا حذرين متخوفين أن يقدم سرًا للمرة الرابعة حتى حل مجلس الشورى بعد ذلك).

فليس من العدل أن توصف هذه الدولة وهذا النظام بالتوجه الإسلامي وتوصف الأخرى بالتوجه العلماني، نعم قد يوجد ممن ينتسبون إلى بعض مؤسسات الدولة من ينادي بالعلمانية فيخالف ثوابت الإسلام بل يطعن عليها، ولكن لا يجوز التعميم بإطلاق القول بأن الجميع كذلك، ثم إنه لو كان سيناريو الصدام قد استمر ونجح التيار العلماني والدموي أن يفرض رؤيته في مقابل التيار الوطني المتعقل لكان حدث الآتي:

أ-وصم كل التيار الإسلامي بالإرهاب وذلك استنادًا إلى ما يقع من المتهورين منهم مع التلفيق للآخرين ومع الغطاء الإعلامي الذي يستطيع أن يقنع العامة بكل ما يراد لهم أن يقتنعوا به.

ب-تشويه المشروع الإسلامي بالكلية ووصفه بالتخلف والرجعية وأنه لا يصلح لهذا العصر.

ج-تجريم كل صور الدعوة حتى تحفيظ القرآن بحجة تجفيف منابع الإرهاب.

د-عزل الشباب الإسلامي شعبيًا وتشويهه بكل صور التشويه حتى يفقد تعاطف الناس وتجاوبهم معه وقبولهم لدعوته وينقلب ذلك إلى نفرة منه وتباعد عنه حتى يسهل بعد ذلك إلصاق التهم به ثم التنكيل به مما يتسبب أيضًا

في ضغوط من أهالي هؤلاء الشباب للتحلل من التزامهم خوفًا عليهم.

وبالجملة فإن كل الذي يوجه إلى شباب الإخوان ومن معهم اليوم كان سيوجه أضعافه إلى كل الشباب الإسلامي، وكل ما توصف به جماعة الإخوان كان سيتهم به الإسلام والمشروع الإسلامي برمته لو كانت كل الفضائل الإسلامية انجرفت خلف الإخوان.

وهذا لم يحدث؛ لأن الدعوة السلفية صممت على عدم الانجراف في هذا التيار، ولذلك لم يحدث ماذكرنا لكل الشباب الإسلامي لمجرد كونه ملتزمًا، وإنما يحدث ما يحدث على خلفية أعمال بعينها كالمظاهرات مثلًا والأعمال التخريبية التي صنعت المظاهرات لها مناخًا مناسبًا، وأوجدت لها تلك المبكاة الموارد البشرية اللازمة من هؤلاء الشباب الذين غلبت العاطفة على عقولهم حتى أصبحوا فريسة للأفكار المنحرفة تقودهم ليكونوا أداة لتخريب بلادهم وهم يعتقدون أن هذا جهاد في سبيل الله.

نعم لا ينكر أحد وقوع مظالم ومخالفات كثيرة وتوسيع دائرة الاتهام والأخذ بالشبهة من بعض أجهزة الدولة، وهذا لا يقبله أحد مهما حاول أصحابه تبريره، لكن هل من الحكمة أن نشارك في صناعة مناخ يزيد من هذه المظالم يومًا بعد يوم بل يعطى المبررات لاستمرار المظالم وزيادتها؟! أم أن الحكمة والقواعد الشرعية تقتضي العمل على إيجاد مناخ تقل فيه المظالم والمخالفات وتعظم فيه المصالح وتقل فيه المفاسد؟!

من أجل هذا كله شاركنا وسنشارك في بناء دولتنا لنجنب شباب مصر اليأس والانحراف، ولنثبت للجميع أن الإسلام الذي هو دين الدولة ليس مجرد طقوس عبادية لا علاقة لها بالواقع، وإنما هو منهج للحياة، ولذلك نصت المادة الثانية من الدستور على أن الإسلام دين الدولة وأن مبادئ الشريعة

الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وهذا يلزم المشرع، كما نص على هذا حكم المحكمة الدستورية لسنة ٨٥ (يلزم المشرع بالالتجاء إلى أحكام الشريعة الإسلامية وعدم الالتجاء إلى غيرها، فإذا لم يجد حكمًا صريحًا فإن وسائل استنباط الأحكام الاجتهادية من الشريعة تمكنه من الوصول إلى الحكم اللازم حتى نصل إلى منظومة قانونية إسلامية متكاملة في إطار القرآن والسنة وأقوال المجتهدين من العلماء الأئمة).

سنشارك في بناء دولتنا مع علمنا أن البعض من مكونات المشهد السياسي الآن لا تريدنا أن نشارك في بناء دولتنا لتخلو لهم الساحة فينحرفوا بالبلاد في الاتجاه العلماني المتطرف الذي يتسبب لا محالة في التطرف في الاتجاه الآخر؛ اتجاه العنف والتكفير؛ لتدخل الدولة في صراع لا ينتهي إلا بانهيارها، ولذلك فمن أجل أن نحافظ على استقرار دولتنا وبقائها سنشارك في بنائها ولن نتركها تتهاوى في حلبة الصراع المفتعلة بين متطرفي العلمانيين وغلاة الإسلاميين الذين لا يراعي أي منهم المصلحة العليا للبلاد، وإنما ينظر إلى مصلحته هو ورؤيته الضيقة حتى لو كان استقرار البلاد ثمنًا لها.

ومن المشاركة في بناء الدولة: المشاركة الإيجابية في الانتخابات الرئاسية باختيار الأنسب للمرحلة، وكان من وجهة نظرنا المشير السيسي الذي لو جمعنا كلام الإخوان فقط عنه لتبين من كلامهم أنه الأنسب من غيره، ويكفي فقط هذا التصريح من رجل كان أحد المفاوضين عن الإخوان قبل فض رابعة، وهو الدكتور عمرو دراج وهو من قيادات الإخوان والأمين العام للجنة المائة في دستور ٢٠١٢ ووزير التعاون الدولي في حكومة الإخوان، وأحد الذين كانوا يتواصلون مع القائمين بجهود الوساطة بين الدولة والإخوان فأنا أترك للقارئ الكريم قراءته وتحليله يقول:

(إنَّ الوسطاء الدوليين الذين كانوا بيننا وبين النظام الحاكم أخبرونا: أنه كان في الحكومة والمجلس العسكري طرف مسيطر وغالب رافض للحوار ورافض للتفاهم، ويريد حل الموضوع بشكل عنيف، وفيه طرف ثان أقلية يسعى للحوار ويسعى للتفاهم ظهر لنا بعد ذلك أنه قد يكون من هذا الطرف البرادعي وزياد بهاء الدين، ومن المفارقات أن الوسطاء أخبرونا أن المجلس العسكري أيضًا كان فيه أطراف تريد الحوار قالوا لنا: إن من هؤلاء السيسي كان يريد الحوار) فتعجب المحاور مذيع الجزيرة من كلام الدكتور عمرو دراج، فكرر الدكتور عمرو دراج قائلًا: (كان الوسطاء يقولون: إن هناك في النظام الحاكم اتجاهين اتجاه أقلية يريد أن يصل إلى حل واتجاه أكثرية يفضل... فقاطعه المذيع قائلًا: * مين الأقلية التي كانت تريد أن تصل إلى حل؟؟... زى مين؟

فرد الدكتور عمرو دراج قائلًا: (سألت الوسطاء عن المجلس العسكري فقالوا: السيسي).

فقال المذيع: هذا هو المتطرف؟! فقال الدكتور دراج: (هذا هو المعتدل).اهـ.

ألم يكن من الحكمة محاولة التعامل بعقلانية مع أصحاب هذا التصور المعتدل بفتح باب الحوار حتى لا نصل إلى حد تفرض فيه الرؤية العنيفة نفسها ويحدث ما حدث؟

الذي يقف على كلام عمرو دراج هذا وغيره يعلم لماذا دعمنا السيسي في انتخابات الرئاسة؛ فنحن دعمنا الأنسب للمرحلة، وقد نشرت بعض الصفحات المنسوبة لحزب النور وشباب الدعوة السلفية الأسباب التسعة لتأييد المشير عبد الفتاح السيسي المرشح لرئاسة الجمهورية:

١ - تعاون مؤسسات الدولة والدولة العميقة ودهاليز الدولة معه لإنقاذ

البلاد من حالـة الانهيـار والحفاظ على مؤسسـات الدولة وعـدم الدخول في نفق الفوضى.

٢- لديه درجة من استقلالية الشـخصية وليسـت له تبعية لأمريكا كغيره، فعنـده القـدرة علـى المفاوضـة والمسـاومة والعلاقـات بالـدول الأخـرى كروسيا مثلًا...

٣- قومي ووطني وذكي وذو كفاءة.

٤- لأنه من أفضل المرشحين وأنسبهم لهذه المرحلة.

٥- يعلم خطر الشيعة جيدًا وأنها قضية أمن قومي.

٦- صاحـب فرصة فوز كبيرة وليس هناك مصلحة للحزب من عدم دعمه أو دعم غيره.

٧- عنده تدين ربما ليس كالتدين من وجهة نظر السـلفيين «والذى يصلي خيرًا من الذي لا يصلي» وهو يحافظ على الصلاة كما قال أكثر من عاشره.

٨- عنده درجة كبيرة من الوفاء في مسألة الشريعة والهوية الإسلامية.

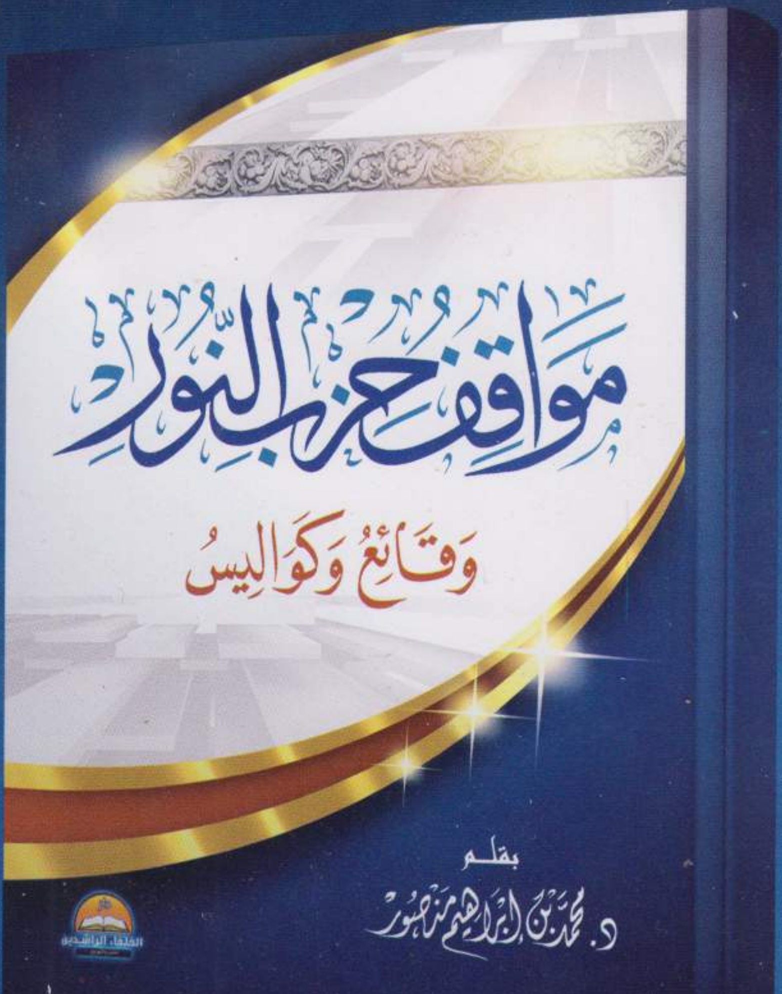
٩- ليـس له أيديولوجية معادية للإسـلام أي ليـس ليبراليًا ولا علمانيًا ولا يسـاريًا ولا معاديًا للشريعة، ولكن ربما يكون رافضًا لبعض الأفكار عند بعض الإسلاميين.

خلاصـة الأمـر إن دعمنـا للسيسـي كان مـن أجـل أن نشـارك بإيجابية في استحقاقات بناء الدولة للإسراع إلى الوصول إلى حالة الاستقرار وإيقاف حالة انزلاق الدولة إلى الفوضى التي لو وقعت فيها الدولة -لا قدر الله- فلن تخرج منها إلا مفتتة مشتتة.

أسـأل الله ﷻ أن يحمي بلادنا من كل مكروه وسـوء وأن يوفقنا جميعًا إلى ما يحب ويرضى.

الفهرس

❑❑❑


مواقف حزب النور
وقائع وكواليس
بقلم
د. محمد بن إبراهيم منصور
الخلفاء الراشدين